

دكتور جلال أمين

الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح

مكتبة مدبولي



الإشراف الفنى : راية عبد العظيم

الطبعة الأولى
١٩٨٤

الناشر: مكتبة مدبولي — القاهرة

الاقتصاد والسياسة والمجتمع

في عصر الانفتاح

مكتبة مديولا

تقديم

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات نشرت لى فى صحف ومجلات مصرية خلال العامىن التالىىن لانتهاء حكم أنور السادات لمصر (٨٢ و١٩٨٣) ، وتدور كلها حول الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية لسياسة الانفتاح | فالانفتاح ، وإن كان فى الأساس ىشير إلى سياسة اقتصادية ، فإن المصرىىن يفهمون منه معانى أوسع بكثير ، إذ ترتب على تطبيق اجراءات الانفتاح الاقتصادى ، تغيرات عميقة فى العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة وفى النظام السياسى أيضا ، بحيث أصبحت كلمة الانفتاح تثير فى ذهن المصرى العادى صورا ومواقف وعلاقات وقىا تختلف اختلافا جذريا عما اعتاد المصرى أن يراه فى الخمسينات والستينات

وقد انحصر نشاط كثير من الكتاب المصريين خلال هذين العامين التاليين لانتهاه حكم السادات ، في محاولة التنبيه وتكرار التنبيه إلى مختلف مظاهر الفساد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى التى اقترن بها « عصر الانفتاح » ، يحدوهم الأمل فى أن يكون انتهاء حكم السادات بداية لعصر جديد تنجوفيه مصر من طوفان الانفتاح . هذا الأمل هو الذى دفعنى إلى كتابة هذه المقالات كلها ، وهو لا يزال قائما . وقيامى بجمعها فى مجلد واحد قديره أن هذه المقالات جميعا تشترك فى كونها شهادة مصرى على عصر الانفتاح ، من ثلاث زوايا مختلفة ، سياسية واجتماعية واقتصادية ، أقدمها لجيل جديد من المصريين لا أشك فى أنه سوف يشهد أياما أفضل بكثير من أيامه الحالية ، وفى قدرته على أن يجعل من آلام الانفتاح باعثا على ميلاد مستقبل مشرق لبلاده .

جلال أمين

٢٣ نوفمبر ١٩٨٣

السياسة المصرية في عصر الانفتاح

- عن حكومة الموظفين .. ووطنية الصرف الصحى
- عصر التشكيك في البديهيّات
- مؤيدو الانفتاح والمنتفعون به
- فيم اخطأت المعارضة المصرية؟

عن حكومة الموظفين .. ووطنية الصرف الصحى

هناك تحول خطير طرأ على الحياة السياسية فى مصر يصعب تحديد نقطة بدايته ، ولكنه أصبح اليوم أوضح من أن تخطئه حتى النظرة العابرة ، وهو أن السياسة فى مصر أصبح يمارسها أشخاص لا يكادون ينتمون للسياسة بصفة . إنهم يتخذون بالطبع قرارات سياسية ، ولكنهم هم أنفسهم ليسوا بسياسيين ، وإنما هم موظفون يشتغلون بالسياسة .

قد يقال إن الأمر بدأ باستيلاء الجيش على الحكم فى ١٩٥٢ ، وانتقال مقاليد الحكم لضباط لم يكن أكثرهم ذات تاريخ سياسى يذكر ، وتسليم الثورة مهام الوزارات الى أشخاص أكثرهم من الفنيين حلوا محل السياسيين من رجال الأحزاب التى عصفت بها الثورة . كل هذا

صحيح . ولكن من المؤكد أيضا أن الثورة نفسها كانت عملا سياسيا من الطراز الاول ، وانها بالمعارك المستمرة التي خاضتها في الخمسينيات والستينيات ، في الداخل والخارج ، اضطرت الكثيرين من غير المسييسين من رجالها الى التيسيس . وأهم من ذلك ان جمال عبد الناصر كان بتكوينه الشخصى وتاريخه قبل الثورة وبعدها سياسيا فذا بكل معانى الكلمة .

ولم يكن أنور السادات في رأى سياسيا بنفس المعنى . فتاريخه قبل ١٩٥٢ ، كما يشهد بذلك كتابه هو نفسه ، أقرب الى المغامرة منه الى العمل السياسى ، وإن كان قد حاول في هذا الكتاب وغيره أن ينسب لنفسه ما لم يقع ، وان يضخم من أهمية بعض اتصالاته السياسية وان يعطى لها معانى مخالفة للحقيقة . من الصعب اذن على ضوء ما نعرفه عن الرجل ، أن نزعّم أن السياسة كانت شغله الشاغل في صباه ومطلع شبابه ، أو أنه كان مهتما بمستقبل مصر ، أو أنه كان مشغولا بالتساؤل عن هوية مصر أو انتمائها أو نظامها الاجتماعى أو الاقتصادى ، ومن المؤكد أنه لم يكن رجل ايدلوجيات أو صاحب فكر سياسى بأى معنى من المعانى . يشهد بذلك أيضا تاريخه الطويل خلال حكم عبد الناصر ، الذى لم يمثل خلاله ، بشهادة الجميع ، أية أهمية سياسية تذكر ، حتى اذا قورن بمعظم زملائه من أعضاء قيادة الثورة ، الامر الذى سمح له بالطبع بأن يظل مشاركا في الحكم حتى وفاة عبد الناصر ، رغم كل التقلبات التى تعرضت لها السياسة المصرية فيما بين ٥٢ و ١٩٧٠ .

لقد صدر عن انور السادات بالطبع ، بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية ، قرارات سياسية في غاية الخطورة . ولكن حاكما آخر لمصر ، كالحديو توفيق مثلا ، صدرت عنه أيضا منذ مائة عام مواقف سياسية غاية في الخطورة ، كموقفه من ثورة عرابي ومن الاحتلال الإنجليزي ، ومع ذلك فالتاريخ لا يذكر للحديو توفيق انه كان صاحب سياسة أوفكر سياسى أو تصور لمستقبل مصر ، كما يذكر مثلا لمحمد على . أن التاريخ يذكر الحديو توفيق في عبارة سريعة مؤداها أنه فتح باب مصر للاستعمار أوبالاحرى سمح بذلك ولم يقاومه .

ثم شاعت بعد السادات نغمة غريبة يزداد ايقاعها قوة يوما بعد يوم على نحوثير الفزع ، ويروج لها رجال الحزب الحاكم ترويجا مذهلا ، ويعملون جاهدين على تكريسها عن وعى وعن غير وعى . هذه النغمة لاتعنى ، في نهاية الامر ، وان كان لا يقول ذلك احد صراحة :

« أن عهد السياسة والسياسين قد انقضى الى غير رجعة . وأن مشاكلنا هي في الأساس مشاكل فنية ، وان عهد القضايا القومية قد أنتهى . ومن ثم فاقدر حكومة على قيادة مصر هي حكومة موظفين » .

والامثلة التى يمكن ضربها للتدليل على ذلك اكثر من ان تحصى . فشعار التغيير ، أى تغيير ، قد اختفى أو كاد ، الى حد أن نفس مجلس الشعب الذى حدث فى ظله أول حادث اغتيال لرئيس مصرى ، وببدا حركة سياسية ، احتفظ به حتى يكمل مدته ، وكأننا نتعامل مع

وكيل وزارة دائم مهمته تنفيذ اللوائح الحكومية . ومعظم الوزراء والمسؤولين الذين أقروا سياسة السادات بقوا في مراكزهم . ورفع بدلا من شعار التغيير شعار الاستقرار ، وفسر في المواقع بمعنى الاحتفاظ بكل شيء على ما هو عليه . والديمقراطية والحوار والجدال والمعارضة أصبح ينظر إليها أكثر فأكثر على أنها مجرد أمور تعطل من تنفيذ الخطة . والحكم على صلاحية حكومة أو عدم صلاحيتها أصبح مداره مدى النجاح أو الفشل في تنفيذ مشروعات ، من مقاومة القثران الى تنظيف الشوارع ، الى رصف طرق ، الى بناء الكبارى العلوية ... الخ وهو أمور تعتبر من المسؤوليات البديهية لاية حكومة ايا كان اتجاهها السياسى . لم يعد معيار صلاح الحكم هو مدى الالتزام بقضايا قومية ، اذ لم تعد هناك في نظر السلطة قضايا قومية تستحق الذكر . لم يعد هناك التزام بنصرة الفلسطينيين ، فهذا شأن الفلسطينيين ، ولم تعد هناك قضية انتاء عربى أو اسلامى ، اذ نحن نفضل عدم التدخل في شئون الدول الاخرى ، ولم يعد أحد يتكلم عن استقلال الارادة السياسية ، بمعنى أن يكون لمصر مثلا حق اختيار الحرب التى تشترك أولا تشترك فيها ، والدولة الافريقية التى تستحق أولا تستحق الدفاع عنها . ومن ثم أصبحت قرارات مساندة حكومة تشاد ، أو الضرب على يديها أو التعاون مع عمان دون غيرها من دول الخليج ، تلقى علينا كما لو كانت قرارات تتعلق بمواعيد اغلاق المحلات التجارية ، لا يشارك فى مناقشتها احد كما أصبح الحديث عن استقلال الارادة الاقتصادية مثار سخرية المسؤولين ، فالمعونات كلها مرغوب فيها مادامت بالمجان ، والمشروعات كلها مرغوب فيها مادام يتم تمويلها بالقروض الميسرة ، والاولويات لم تعد أنت التى

تحدها بل يحددها لك أصحاب السلع والمعدات المراد تصريفها ولوتعلقت ببناء مترو الانفاق .

لم يعد هناك التزام بالاشتراكية بأى معنى من المعانى ، وان بقيت جزءا من أوصاف الحزب الحاكم ، وتحول هدف العدالة الاجتماعية من هدف مطلق لا يقبل المساومة الى مجرد وسيلة ، فى أحسن الاحوال ، لضمان الامن ، ولا يتعدى هذه الحدود . ومن ثم أصبح أشد الوزراء اهتماما بقضية العدالة الاجتماعية هو وزير الداخلية . فاذا كان الدعم لا يلغى كلية ، فليس ذلك بسبب التزام عقائدى بل لمجرد تجنب انتفاضة شبيهه بانتفاضة سابقه .

وقل مثل ذلك على سائر قطاعات الدولة . فوزارات الثقافة والتعليم والاعلام تخلت هى أيضا عن التزامها السياسى بتوفير ثقافة راقية وملتزمة لجماهير الناس ، أوباجياء واعادة طبع كتب التراث ، أوبغرس قيم الوطنية فى النفوس ، أوبمقاومة النزعة الاستهلاكية وحماية الناس من التعرض لغزو ثقافة هابطة أوتجارية بحتة . وانما تحولت مهام هذه الوزارات الى مهام تكنوقراطية صرف ، من ترميم أواعادة تنظيم متاحف الى زيادة عدد ساعات الارسال ، الى مزيد من التفوق فى تسلية الناس بالفوازير ، الى توعية الناس بأخر أخبار الخطة ، الى ضمان أن يكون لكل تلميذ مكان بمدرسة . نحن لانستعين لابعادة تنظيم وترميم المتاحف ، ولا بجدية تنفيذ الخطة ولا بايواء التلاميذ فى المدارس ولا بتنظيف الشوارع ولا حتى بالترفيه عن الناس ببرامج جيدة

بالتليفزيون . ولكننا نقول ان تصوير هذه المهمات على أنها هي « قضايانا القومية » يمثل انتكاسة خطيرة في تطورنا السياسى ، وهى على أية حال ليست مهمة السياسيين بل مهمة الموظفين الفنيين . أن مهمة السياسى ليست هى تنفيذ الخطة بل اتخاذ قرار حريتهل بأولوياتها ، ومهمة السياسى المسئول عن الثقافة ليست اتخاذ قرار بترميم متحف وانما اتخاذ قرار فى نوع الثقافة السائدة وتلك التى يتعين أن تسود . ومهمة السياسى المسئول عن الاعلام ليست هى مناقشة مستوى الافلام التليفزيونية بل مناقشة أى نوع من الشباب تخلقه هذه الافلام ، ومهمة السياسى المسئول عن التعليم ليس ضمان توزيع الكتب المدرسية فى مواعيدها بل مناقشة مضمون المقررات التى تحتوها هذه الكتب . ومسئولية السياسى المسئول عن الصناعة ليس هو توفير سجاير الكيلوباترة فى الاسواق بل اتخاذ موقف مبدئى من السجاير المستوردة .. الخ .

والكلام عن الوطنية المصرية وعن ضرورة عودة الشعور بالانتماء هو كلام خال من المعنى طالما استمر أفراد الموظفين بالاشتغال بالسياسة ، وطالما ظلت القضايا القومية غائبة عن حياتنا السياسية . ولا يجوز الكلام عن الانتماء فى مناخ يعتبر فيه أى كلام فى السياسة من قبيل الشوشرة . لقد بلغ شعور المصرى بالانتماء ذروته حينما بلغت هذه « الشوشرة » قمتها فى الخمسينات والستينات ، وبلغت سلبية الشباب ذروتها حينما تحولت السياسة الى موظفين . وهزيمة ١٩٦٧ لم تكن مجرد هزيمة عسكرية بل كانت ايضا امرا عسكريا للمصريين بالكف عن الاشتغال بالسياسة ، واكبر جريرة للسبعينات أنه قد تمت فيها اطاعة هذا الامر .

- فى ظل حكومة الموظفين يحار الكاتب الذى يريد أن يذكرى الشعور الوطنى ولا يغضب الحكومة فى نفس الوقت : فيم يكتب وعن أى قضية يعبر؟ فحب الوطن لا يتم فى فراغ بل يجب أن تكون له قضية . فاذا بالكاتب ، إن لم يمتنع عن الكتابة أصلا ، يعبر عن حب الوطن بعبارات غاية فى التجريد أوبكليشيات محفوظة يستحيل على المصرى الطبيعى الاستجابة لها ، أو يحاول إخفاء ضعف حماسه بالمبالغة وقول ما لا يشعر به ، كالكلام عن خلود مصر والاهرام . وحينما يحاول شاعر موهوب كصلاح جاهين أن يتجاوز هذه السخافات لا يجد أمامه ما يتغنى به الا « ضحكة المصرى التى ترد الروح » وأن من الممكن تمييز المصرى « من بين مليون انسان » . ذلك انه اذا تحولت القضية الوطنية الى اصلاح نظام الصرف الصحى فان التعبير عن الوطنية لابد أن ينحدر الى مثل هذا . أنا لا أقول أن الشعر أو الادب عموما يجب أن يكون عن تأميم القناة أو بناء السد العالى والافلا ، وإنما أقول انه فى مجتمع كالمجتمع المصرى ، وفى مناخ ليس فيه هذا أو ذاك ، تجف الموهبة و ينضب الابداع ، فأجمل شعر صلاح جاهين نفسه ، حتى ما لا علاقة له بالسياسة كتب فى ظل مناخ سياسى واجتماعى مختلف تماما عما نحن فيه .

فى ظل هذا الوضع تحاول حكومة الموظفين الاحتفاء بمظاهر غريبة للتعبير عن الشعور الوطنى ، كالمبالغة فى الاحتفاء بانتصار الفريق المصرى فى مباريات كرة القدم ، وتفرد لها ساعات طويلة

من برامج التليفزيون ، وتعامل نجوم الرياضة معاملة الابطال السياسيين ، أوتبرز أخبار تعيين بعض الخبراء المصريين في مراكز مرموقة في الهيئات الدولية ، أو انجاز عالم مصرى في مجال تخصصه ، اذ حينما يختفى الدور البطولى لمصر الدولة ، لا يعود هناك مفر من تضخم انتصارات المصريين الافراد .

أن هذا بالضبط هو تفسير الفجوة الفظيعة التى تفصل بين رجال الحكم عندنا وما يسمى بالمعارضة . فالفارق الاساسى بينها هو الفارق بين السياسى والموظف المشتغل بالسياسة . إن استعداد عضو الحزب الوطنى مثلاً للتقلب بين حزب وآخر طالما كان فى كل لحظة فى حزب الحكومة ، ليس مجرد قضية اخلاقية ، وقد لا يكون دائماً كذلك ، ولكنه ينعكس فى جميع الاحوال عقلية موظف مجرد من أى التزام سياسى . هناك بالطبع الموظف الشريف والموظف المرتشى ، الكفاء وغير الكفاء ، ولكنه فى جميع الاحوال لايهمه إلا أن يقوم بما يطلب اليه تنفيذه دون الرجوع الى مبادئ سياسية يلتزم بها مسبقاً .

هذا هو أيضاً سر تضخم عدد أعضاء الحزب الوطنى بالمقارنة بأى حزب آخر فى مصر . فمن سوء التقدير أن تصور هذا على أنه « شعبية » جارفة للحزب الحاكم أو اعتراف شعبى بنجاحه . بل تفسيره البسيط هو أن المصريين الذين لازالوا على استعداد للاشتغال بما يشبه السياسة لازالوا فى الجزء الاغلب منهم يحوزون عقلية الموظف ، أى عقلية تلقى الاوامر من عل وتنفيذها . وهى عقلية نمت وترعرعت عبر قرون متتالية

من سيطرة تامة للدولة وغياب أية فرصة حقيقية للتعبير عن ارادة شعبية بالطريق المشروع . والمطلوب هو تغيير هذه العقلية لا تكريسها .

وهذا هو مصدر اعتراضنا الاساسى على ما يسمى بقوانين الانتخاب والاحزاب التى تريد الحكومة فرضها على مصر . فأيا كان الشخص الذى تعتبره الحكومة من « المعارضة » عضوا فى التجمع أوفى حزب العمل أو الوفد أو الإخوان أو سياسيا مستقلا عن كل الاحزاب ، فان الذى يميزه عن عضو حزب الحكومة هو انه سياسى بمعنى الكلمة وليس موظفا ، أى أنه يحمل تصورا للمستقبل الذى يريد له مصر ، أيا كانت طبيعة هذا التصور ، ولا يمكن ان يقبل أن يكون « الوضع الراهن » بوصفه وضعاً راهناً ، هو الخيار الوحيد المطروح إمامه .

فإذا كان الامر كذلك فانه لا يهم قيد أنملة ما اذا كان هؤلاء الاشخاص من السياسيين الحقيقيين ، يمكن أن يحرزوا ٨١% من أصوات الناس أو أقل أو أكثر ، ولو فى انتخابات نزيهة ، بل يصبح من الواجب الوطنى على كل من يحمل احتراماً لهذا البلد ، أن يفسح هؤلاء فرصة التعبير عما يجيش فى صدورهم إذ أن هؤلاء هم الناطقون الحقيقيون عن ضمير هذه الامة . أن شخصا واحدا من هؤلاء تساوى كلمته تحت قبة البرلمان كلمات عشرات من الموظفين المشتغلين بالسياسة . والا فليخبرنى أحد عن نسبة الاصوات التى حازها نائب مستقل واحد كممتاز نصار - مثلاً - الى مجموع أصوات المصوتين فى الانتخابات ، ثم فليقارن أدائه وأثره فى مجلس الشعب بأداء وأثر عشرات غيره من الموظفين الاعضاء الذين يتسربون خارجين من المجلس بمجرد أن يطمئنوا

الى أن أحدا لا يراهم ، وهى نفس عقلية الموظف الذى يتسرب من مكتبه قبل موعد الانصراف . أوفليخبرنى أحد لماذا اذن ، ان لم يكن هذا صحيحا ، تبدى الحكومة كل هذا القلق وتبذل كل هذا الجهد والوقت ، رغم كثرة اعضاء حزبا ، لمنع وصول شخص واحد من هؤلاء السياسيين الحقيقيين الى مجلس الشعب ، رغم انه قد لا يحوز الانسبة ضئيلة للغاية من مجموع الاصوات ؟ السبب الحقيقى أن المعركة ليست بين حزب واخر بل بين موظفين وسياسيين . أوفلنتساءل لماذا تصبح جريدة الاهرام بغير عمود احمد بهاء الدين جريدة مختلفة تماما ، رغم أن عموده كان يحتل أقل من نصف فى المائة من مساحة الجريدة ، ولماذا كان مايكتبه أول ما نقرأه فى الجريدة وربما آخره أيضا ؟ السبب انه كان هو الكاتب السياسى الوحيد فيها ، ويكاد يكون كل ماعداه ، حتى اذا كانت كتابة فى موضوعات سياسية ، أن يكون كتابة موظفين يشتغلون بالسياسة . وجريدة مايو ، اذا اردنا الصدق ، ليست جريدة سياسية بل هى نشرة حكوميه . ولو كانت جريدة سياسية حقا لقرأنا فيها دفاعا مجيدا عن اسرائيل وعن مذابح صبرا وشاتيلا ، وتقر يظا لا ينقطع لعبقرية بيجين واسفا شديدا على اكتتابه النفسى ، وهجومها لا ينقطع على القومية العربية وعلى الثورة الاسلامية فى ايران الخ ولكن هذا غير موجود ، لان الحزب الوطنى ليس حزبا سياسيا فى الحقيقة . وانما هو جمع من الموظفين .

ان هذا هو بالضبط الذى يجعل احتفالا بذكرى سعد زغلول والنحاس يتحول فى مصر الى مناسبة قومية ، يحضره ليس فقط كافة

احزاب المعارضة أيا كان حكمها على حزب الوفد القديم أو الجديد ، بل يشترك فيه بالحضور أو العاطفة كل مصرى لازل يجرى فى عروقه بعض الانتماء لمبدأ أو عقيدة سياسية . ان هذا الاحتفال لم يكن اذن مجرد اجتماع حزبى ، بل لم يكن اقل من مظاهرة احتجاج على وطنية اصلاح المجارى وكأس كرة القدم .

عصر التشكيك في البديهيّات (*)

المرارة التي يشعر بها المرء لدى متابعته لما يكتب ويقال بمناسبة نشر بعض فصول للاستاذ محمد حسنين هيكل عن حياة السادات ، ومناسبة ظهور بعض عناوين لمقال أو مقالات للدكتور يوسف إدريس ، مرارة يعجز أى قلم عن التعبير عنها . فقد أثارت هذه الزوبعة كل هموم المواطن المصرى عن الحرية والديمقراطية ، وعن أبسط حقوقه في التفكير وابداء الرأى ، وحقه في الايهان أمام الملائم يحرم من حق الرد على الاهانة .

(*) كتب هذا المقال بمناسبة مصادرة الحكومة لكتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل «خريف الغضب» الذى ينتقد فيه بشدة عصر السادات ، بعد أن قامت إحدى صحف المعارضة بنشر الصفحات الأولى منه ، ومناسبة الهجوم العنيف الذى وجهته السلطة له وللدكتور يوسف إدريس لنشره مقالات في بلد عربى آخر ينتقد فيها عصر السادات أيضا .

كما أثارت ذكريات قديمة عن عصر كنا نظن ، أوعلى الاقل نأمل ،
ان يكون قد ذهب بلارجعة ، كان من حق فرد فيه أومجموعة من
الافراد ، الذين لم ينتخبهم احد ولم يقل بحسن رأيهم احد ، ان يقولوا لنا
ماهو الشرف وماهو العيب ، وماهى الاخلاق وماهى البذاءة ، وكيف
يجب ان يكون حب مصر وكيف تكون خيانتها ومن هو المتحضر من
العرب ومن هو غير المتحضر ، ثم يروحون يطبقون مفهومهم الخاص جدا
الشخصى جدا عن كل ذلك ، على من أجمع الناس على شرفهم
ووطنيتهم ، أوعلى الاقل من يتمتعون بتأييد عدد غفير من الناس ،
يحبونهم و يقرأون لهم ، فيحرمون هذا من حقه فى الكتابة والنشر ،
ويضعون ذلك فى السجن ، ويكرسون وسائل الاعلام المكتوبة
والمسموعة والمرئية فى تلويث سمعتهم .

كنا نظن اونأمل ان يكون هذا العهد قد زال وانتهى ، فاذا به لم يزل
ولم ينته . واذا بالآمال التى عقدناها يحل محلها الاحباط . واذا بنفس
الاشخاص الذين لم ينتخبهم احد ولم يقل بحسن رأيهم احد يعقدون
محاكم التفتيش ويمنعون صكوك الغفران عن خان ميثاق الشرف
الصحفى فى رأيهم ، ووجوههم القاسية المتجهةمة تذكر بوجوه
الكاردينالات الذين حاكموا جاليليو العظيم والذين لايساوى واحد منهم
اوكلهم مجتمعين ظفر اصبع جاليليو العظيم ، يمنحون انفسهم احتكار
تفسير المشيئة الالهية و يتصبون انفسهم المفسرين الرسميين للفضيلة ،
دون ان يستشار احد فى احقيتهم بهذه السلطة . فاذا تجرأ احد على الدفاع

عن نفسه قاطعوه وحقروه وصبوا عليه لعنة الدنيا والآخرة ولم يكن يدور
بخلد احد ان مصر تعود ادراجها على هذا النحو الى العصور الوسطى .

يقال لنا انه ليس هناك صحافة في العالم تنشر ماتنشره الصحافة
المعارضة في مصر . وانا اقول أن المعارضة في مصر اشبه برجل محكوم عليه
بالاعدام ، يقال له في لحظته الاخيرة : هل لديك رغبات قبل ان
تموت ! فما الذى تنتظرونه من رجل هذه حاله ؟ ما الذى تنتظرونه من
رجل كلما فتح فيه للكلام قلتم له : انما انت عبد احساناتنا ، منحناك
الحرية فاستخدمها - لعنك الله - على النحو الذى نرسمه لك . ثم
لا تكفون عن ترديد عبارة : نحن نحذر نحن نحذر . فاذا فقد الرجل رشده
وضاع صوابه ، وصاح من الالم والسلاسل تقيد يديه وقدميه ، قلتم له انك
لم تخبرنا برايك فى الخطة ، ولم توجه النصيح الرشيد للحكومة ، ولم تقل لنا
رايك فى هذا المشروع اوداك .

والمسألة اذن ليست الا قصة الذئب والحمل . فقد أعيانا تقديم
الدليل على أننا لانلوث سمعة مصر بل نفديها بدمائنا . فتأتون الينا كل
يوم بقصة جديدة . حتى لم يعد هناك شك فى أنكم لا تريدون الا
اختفاءنا من الوجود .

ان المعركة كلها مفتعلة . لا تتعلق باخلاقيات التعبير ،
ولا ببطولة الجيش المصرى فى أكتوبر ، ولا بسمعة مصر فى الخارج
أوالداخل . فالذين يتظاهرون بحرصهم على الاخلاق أو على سمعة
مصر وجيشها لم يعرف عنهم محبة زائدة لمصر ، ولا عفة لسان غير
عادية . واحد مشاهير كتابهم كتب منذ أيام قليلة يتهم طائفة كبيرة من

الشعب المصرى ، هم المؤيدون لجمال عبدالناصر ، بما لا يوصف به غير شخص يعانى من الشذوذ الجنسى . وكتب هو نفسه فى عمود يومى له يقول انه لم يفهم اى معنى لعبارة مصطفى كامل الشهيرة (لو لم اكن مصر يا لوددت ان اكون مصر يا) . ثم راح يعدد نقائص المصريين . بل انى ازعم ان محبة هؤلاء المزعومة لشخص السادات زائفة ولا تساوى قيمة الخبر الذى تكتب به . فقد ايد نفس هؤلاء نقيض سياسات السادات ودافعوا عنها . وانما المعركة سياسية يراد بها الاحتفاظ بالمناصب والامتيازات لاطول فترة ممكنة . ويخشى اصحابها من ان يودى فتح ملف السادات الى فتح ملفاتهم جميعاً .

يقول الرئيس اننا لو قمنا بالتغيير الذى تطالبون به لكان علينا تغيير نصف الشعب المصرى . لا يأسى زيادة الرئيس بل أقل من نصف فى المائة . فاذا بدا لك أن الفاسدين كثيرون ، فما ذلك الا لان الرائحة الكريهة تزكم أنوف الجميع ، وليس للرائحة الطيبة قوتها ونفاذها . ومعظم الفاسدين ليسوا فاسدين بالطبيعة بل فاسدين بالعدوى .

ولكن الامر لم يعد يقتصر على السياسة ، حينما يصل الامر الى تلويث سمعة واحد من اكبر كتاب مصر واعظم كاتب للقصة القصيرة عرفه العالم العربى ، على مسمع الجميع ، دون ان يسمح له بالرد فى نفس الجريدة التى يعمل بها وتشهر به . انى لم اقرأ مقالات الدكتور يوسف ادريس التى يشيرون اليها ولكن ايا كان ما كتبه الرجل ، فقد قرأت له وقرأ العالم له ما يكفى للتدليل على ان محبة الرجل لمصر تفوق محبة السادات لها ، وانه يمثل مصر افضل مائة مرة من تمثيل السادات لها ،

وان تلويث سمعته يسىء الى سمعة مصر اكثر مائة مرة من تلويث سمعة السادات . كما انى لم اقرأ الا ما نشر فى مصر من كتاب الاستاذ هيكل ولم اجد فيما نشر أساءة لسمعة مصر ولا تحقيرا للاسود او الابيض . وانما وجدت فيه نقدا لحاكم حكم مصر فترة سوداء من تاريخها ، لكاتب يجيد الكتابة . ويتلهف الكثيرون على قراءة ما يكتب ، عندما يخطىء وعندما يصيب .

ولكننا نعيش فى عصر سمته التشكيك فى البديهيات . فاذا بالكتابة فى هذا العصر تتحول الى محاولة اثبات ما يعرفه الطفل الصغير ، وهو ان مصر شىء وحاكمها شىء آخر ، وان حكام مصر شىء وزعمائها شىء آخر ، وان نقد الحكام حق وواجب ، وأمواتا كانوا ام أحياء ، وانه ليس من الجرائم ان تكتب فى الخارج وتتلقى مكافأة على ما تكتب ، وان الكتب تكتب لتقرأ لا لتصادر . وان للمعارضة أن تكتب ما تشاء وكيف تشاء ، وأن القارىء وحده هو الحكم فيما اذا كان ما يكتب يستحق القراءة ولا يستحق .

مؤيدو الانفتاح والمنتفعون به

على الرغم من ان هناك صلة وثيقة للغاية بين تأييد الانفتاح وتحقيق مكاسب شخصية منه ، فان من المهم ان نلاحظ ان الموقفين غير متطابقين . فهناك من يؤيد الانفتاح دون ان يكون قد انتفع به ، وهناك من انتفع به ولا يؤيده .

ولنبدأ بالنوع الثانى من الناس . فهناك مثلاً الرجل الذى سمح له الانفتاح ان يضاعف دخله ، كالمهندس الذى التحق بشركة اجنبية ، أو الاقتصادى حديث التخرج الذى التحق بينك ، أو صاحب الارض التى تضاعفت قيمتها فجأة .. الخ ومع هذا قد نجد هذا أو ذاك ينتقد الانفتاح بشدة و يرحب بالعدول عنه . فهناك الغيور على دينه وتقاليده الذى لاحظ ما أدى اليه الانفتاح من تفسخ فى القيم ، وهناك الغيور على

ثقافة أمته الذى رأى ماتتعرض له فى ظل وسائل الاعلام الانفتاحية .
وهناك الغيور على استقلال بلده . بل وهناك من يستطيع التمييز بين
ما حققه هو شخصيا من مكاسب بسبب الانفتاح ومتاعب وآلام العدد
البغير من الناس الذين اضيروا منه هناك ايضا الراسمالى المصرى الذى
اضطر الى الاشتغال بالتجارة اوبالاستيراد والتصدير وكان أمله ان
يدخل بامواله فى ميدان الصناعة ، ولم يمنعه من ذلك المنافسة الواردات
اوتضارب القرارات الاقتصادية وعدم استقرارها .

على ان النوع الاخر من الناس هو الذى اريد ان اركز عليه . وهم
اشخاص يؤيدون الانفتاح حقا وصدقا ولكنهم لايرضون ابدا عن سياسة
مصر الاقتصادية المسماة بهذا الاسم ، ومن ثم لم يحصلوا من ورائها على ما
توهم لهم له كفاءاتهم من سلطة او منصب . هذا النوع من الناس لا يرى
فيما حدث فى مصر خلال السنوات العشر الماضية مجرد « انفتاح
اقتصادى » بل « تسببا اقتصاديا » تخلت الدولة خلاله عن اهم
مسئولياتها . ومع ذلك فهم لايعادون الانفتاح كمبدأ ولايرفضونه ، انهم
فقط يتمنون تطبيقه على النحو الذى يتصورونه .

ان نسبة لا يستهان بها من الاقتصاديين المصريين تنتمى الى هذا
النوع الاخر من الناس . ولانى لا اعتبر نفسى واحدا منهم ، اذ لا اتفق
معهم فى درجة الحرية الاقتصادية التى يسمحون بها ، وفى تصورهم لمدى
احتياج الاقتصاد المصرى للاستثمارات . والمعونات الاجنبية اوفى
قبولهم لبعض انواع من السلع التى لا اعتقد ان هناك ضرورة لانتاجها
اواستيرادها ، لهذا فانى اسمح لنفسى بذكر محاسنهم .

ان كثيرين منهم هم على اعلی درجة من العلم والقدرة فى دائرة تخصصهم ، وكثيرون منهم يتسمون بغيره شديدة على مصلحة الوطن ولا يستهدفون الا تقدمه . والكثير منهم زاهد فى المنصب ولا يشعر بالحسرة الا بسبب ما يضيع على مصر من فرص . فهم يعتقدون ان ما تدفق على مصر من موارد خلال الاعوام العشرة الاخيرة من تحويلات العاملين فى الخارج وايرادات النفط ... الخ كان يمكن استخدامه على نحو اكثر رشدا بكثير وعلى الاخص فى تنمية الصناعة والزراعة . إنهم يرحبون برأس المال الاجنبى ولكنهم يؤمنون بان درجة اكبر بكثير من الصرامة كان يجب مراعاتها فى تقييم مشروعات الاستثمار الاجنبى . وهم يؤمنون بضرورة تشجيع القطاع الخاص الوطنى ولكنهم يعتقدون ان هناك من الوسائل الفنية التى يمكن اتخاذها لتوجيه هذا القطاع الى المجالات الأكثر نفعا للاقتصاد المصرى .

الى هذه الفئة من الاقتصاديين المصريين ينتمى كل الاقتصاديين الكبار الذين اجتمع بهم الرئيس حسنى مبارك فى الشهور الاولى لتولى منصبه . فكلهم يؤيدون مبدأ الانفتاح فى حد ذاته ، وهم جميعا على درجة عالية من العلم والخبرة والاخلاص ، وعلى استعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية اذا جد الجد . الى جانب هذه الاسماء استطيع أن أضيف اسماء عشرات من رجال الاقتصاد والقانون والمالية والمحاسبة فى مصر ، ويستطيع غيرى ان يضيف اليهم المئات . فالقول اذن بان مصر خلت من الرجال هو قول غير صحيح ، والقول بانقسام المصريين الى معارضين للانفتاح ومؤيدين لما يجرى الان باسم الانفتاح هو ايضا غير

صحيح . ان هناك فئة ثالثة هى فى رأى اكبر عددا بكثير من هؤلاء
وهؤلاء ، يؤمنون بالانفتاح المنضبط ، ولا يؤمنون بالدولة الرخوة ،
ويستجھنون الفساد ولا يطبقون عبث الاجنبى . ومجرد غياب اسماء
هؤلاء عن الصحف ووسائل الاعلام لا يعنى غيابهم عن الوجود . وعدم
تمتع معظمهم بعضوية الحزب الوطنى الديمقراطى لا يعنى انهم ليسوا
مصريين ، كما انه لا يعنى انهم لا يؤمنون بالانفتاح . فأين هم ، وماذا
يفعلون ؟

إن بعضهم لا يقيم بمصر أصلا لأسباب لا تخفى على اللبيب . فهم
بسبب قدراتهم العالية وصفحتهم الناصعة كانوا اول من اختطفتهم
الهيئات الدولية والاقليمية . فبعضهم يحتل مناصب رفيعة فى البنك
الدولى وصندوق النقد أوفى مختلف الهيئات الدولية فى كل انحاء العالم ،
وبعضهم يرأس اويحتل مناصب رفيعة فى المنظمات العربية او النفطية
فى الكويت أو السعودية أو ابوظبى أو الخرطوم أو فينا ، وكثيرون يعملون
كمستشارين للملك ورؤساء ووزراء مختلف البلاد العربية من المغرب
الى العراق .

وكثيرون منهم بقى فى مصر لم يغادرها . وكلهم يعمل بأقل كثير من
طاقته ، وبأقل كثيرا من حماسه ، بل وبعضهم اضطر الى الاشتغال
بأعمال هو غير مقتنع بها ولكنها لا تمس كرامته مسأ ظاهرا او جارحا .
وكلهم على استعداد للعودة الى مصر على الفور اذا رأوا بادرة تبعث فيهم
الامل فى امكانية وضع افكارهم موضع التنفيذ ، ولكنهم لا يرون جدوى

من الاشتراك الصوري في مجالس لا يشاركونها اتجاهاتها ، ولا يسمح لهم
اعتزازهم باستقلالهم بأن يؤيدوا مالا يؤمنون به .

لنفرض إذن ان القيادة العليا في مصر ترى ان التخلي عن سياسة
الانفتاح هي لسبب أوآخر ليس محل نقاش ، وان الانفتاح الاقتصادي
يجب ان يقبل كمسلمة من المسلمات . لنفرض ، مع الاسف الشديد ان
هذا هو الوضع . فلماذا لا نعرض على هذه القيادة اقتراحا بديلا ، على نحو
ما يسمى في النظرية الاقتصادية « بالحل التالي في المثالية » ، وهو ان
تبحث عن هؤلاء الذين يؤيدون الانفتاح حقا وصدقا كبديل لمن
لا يؤمنون لا بالانفتاح ولا بغيره ، بل هم فقط من المنتفعين به ؟

فيم أخطاء المعارضة المصرية؟ (*)

حز في نفسي أن رأيت المعارضة توصف مرة أخرى بالتهويل وتصيد الأخطاء والسعي الى فرض الرأي على الآخرين ، وبإساءة استخدام الديمقراطية ، وبإهدار التوازن بين الإيجابيات والسلبيات ، وبالمهاترة والافتراء وتزييف الأوضاع وبأنها تنتقد دون أن تقدم الحلول .

ثم قرأت للدكتور حلمي مراد مقالا في جريدة الشعب يدافع فيه عن المعارضة ضد هذه الانتقادات ، فحز في نفسي مرة أخرى

(*) كتب هذا المقال بمناسبة تكرار الهجوم من الدوائر الرسمية على صحف المعارضة المصرية وتكرار اتهامها بتصيد الأخطاء وإساءة استخدام الديمقراطية واكتفائها بالنقد دون تقديم الحلول .

أن وجدت الكاتب يجد نفسه مضطرا من جديد الى تذكير من يضيقون بكلمة النقد بقول عمر بن الخطاب وهو أمير للمؤمنين « لا خير فيكم اذا لم تقولوها ولا خير فينا اذا لم نسمعها » . وقد سبق لنفس الكاتب وغيره اقتطاف هذه العبارة وأمثالها أكثر من مرة وهم في سبيل الدفاع عما بقى من حرية الرأي .

وسألت نفسي : هل فرض علينا ياترى ، كلما أردنا أن ننتقد مسئولا كبيرا أن نقتطف من جديد قولة عمر بن الخطاب ، وكأننا في كل مرة نطلب منه الامان ونستحلفه بالله أن يفتح صدره لما نقول والا ينصرف عنا غاضبا قبل ان نتم كلامنا ؟ الم يحن الوقت بعد بالمستولين أن يقبلوا المعارضة وكأنها من ضروريات الحياة كالماء والهواء ؟

فلتاذنوا لنا اولا بالاختلاف حول القول بأن المعارضة قد اساءت استخدام مناخ الديمقراطية .

ولقد بدأت أول حكومة شكلت في عهد الرئيس حسنى مبارك باعلان التزامها بعدد من المبادئ التى يختلف معها رجال المعارضة اختلافا جذريا . فقد أعلنت منذ البداية التزامها بسياسة الانفتاح الاقتصادى وبمعاودة كامب ديفيد ، وبعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة . وفى كل أمر من هذه الامور الثلاثة تختلف طوائف واسعة من المعارضة اختلافا أساسيا مع الحكومة ، اختلافا يكاد يصل الى حد الاختلاف بين الشئ ونقيضه . فبأى أسلوب عاجلت المعارضة هذه الامور الثلاثة ؟ والى أى مدى . كان صبر الحكومة على هذا الاسلوب ؟

كان من اوجه النقد الاساسية التى توجهها المعارضة لسياسة الانفتاح الاقتصادى مانما فى ظلها من فساد ، وزيادة توزيع الثروة والدخل سوءا . فاذا كان هذا هو ما يعتقد المرء ، خطأ كان أوصوبا ، فعلى أى نحو يمكن أن يتناول هذا الموضوع البالغ الحساسية بطبيعته ؟ أى أسلوب يمكن للمرء أن يعالج به هذا الموضوع دون أن يتكلم عن وقائع معينة للرشوة او الاختلاس أو المحسوية أو استغلال النفوذ ؟ وكلها أمور تستمد قذارتها من وقوعها لا من الكلام عنها وما الضرر الشنيع الذى يمكن أن يحدث إذا نشرت هنا أو هناك نكتة ساخرة تتناول الفقر المدقع أو الشراء الفاحش مما لا يزيد بأية حال من الاحوال عما يتدربه المصريون العاديون فى مجالسهم ؟ ان البديل الوحيد الباقى للمعارضة اذا ارادت الحديث فى هذا الموضوع دون اغضاب الحكومة هو أساليب الصحف الحكومية أو التليفزيون أو الاذاعة فى معالجة الامر ، وهو يتلخص فى تجاهل الامر تجاهلا تاما ، أو الاشارة اليه بعبارات غاية فى العمومية والغموض لا تستحث احدا على عمل ، ولا تثير حماس احد للاصلاح بل ولا تستحث رجال الحكومة حتى على الرد .

ان حساسية الحكومة المفرطة لما تقوله المعارضة فى مثل هذه الامور رغم قلة حيلة المعارضة وضعف وسائلها وقلة صحفها وضعف امكانياتها المادية ، يدفع المرء الى الاعتقاد بأن هذا الافراط فى الحساسية لا مصدر له الا صدق ما تقوله المعارضة بوجه عام .

واذا كان كل كلام عن الفساد هو فى نظر الحكومة من قبيل الدعوة

الى الماركسية او الاتحاد ، فاذا بقي للمعارضة أن تقوله دون أن تفقد الدين والدنيا معا ؟

واذا كان من المشروع أن تزجر المعارضة كلما قامت بتهويل الاخطار فلماذا لا يزجر أيضا أولئك الكتاب الذين يكيلون هذا الاتهام بالاتحاد لبعض كتاب المعارضة ولماذا لا يؤمرون بالكف عن ممارسة هذا التفتيش فى ضمائر الناس وقلوبهم ؟

فاذا اتينا الى كامب دافيد واسرائيل وفلسطين ولبنان ، ما الذى يمكن للمعارضة أن تقوله أخف مما قالتة فى هذه الامور جميعا ، والقلوب جريحة والعيون دامعة والكرامة ممرغة فى التراب ؟ ولماذا نريد أن يكون التعبير عن الكرامة والغضب محدودا بالتصريحات الرسمية وخطب وزير الخارجية فى المحافل الدولية ؟ ولماذا نفترض أن المصريين جميعا راضون عن الاكتفاء بالجهود الدبلوماسية فى قضايا تمس شغاف القلب ؟ ولماذا لا تفرح الحكومة بالفرصة التى تتيحها لها المعارضة بتعبيرها عما يجيش فى قلب الحكومة نفسها دون أن تستطيع الحكومة أن تعبر عنه ؟

فاذا اتينا لموقف المعارضة المصرية من العلاقات المصرية — الامريكية ، فهل حقا تجاوزت المعارضة حدود الادب فى هذا الصدد أيضا ؟ ولنفرض أن أحدا يعرف ما هى هذه الحدود التى لا يجوز تخطيها ، وأن المعارضة قد تجاوزتها ، فما هو الضرر الشنيع فى هذا ؟ أن مشكلة الشعب المصرى ليست فى قلة أدبه بل لعلها فى ادبه المفرط ، واذا كنا نريد حقا أن نتشله مما هو فيه من سلبية ولا مبالاة نتجت عن عصور

متتالية من القهر والتأديب المستمر، فلماذا لا نغض الطرف عن خطأ يرتكبه شعب يتعلم الحرية كما يتعلم الطفل الحب؟

بل لا يسترعى الانتباه بل والدهشة موقف كتاب المعارضة طوال السنة الماضية من شخص أنور السادات وتصرفات أسرته طوال عشر سنوات قضاها في الحكم؟

لمجرد أن المعارضة استجابت لدعوة «عدم نبش الماضي» (وهي دعوة لا نعرف لها سببا معقولا على أى حال) وبسبب استعداد الشعب المصرى الفطرى للمغفرة مهما بلغت جسامة الخطأ، ولايمانه العميق بالله وعدالته. لقد تناولت بعض المقالات عهد السادات ببعض الصراحة، ولكن أى تقييم منصف لما كتبه معارضو السادات بعد وفاته لابد أن يعترف بأن هؤلاء قد التزموا درجة عالية من ضبط النفس ومن الشفقة به وبأهله.

أما عن التساؤل عما قدمته صحف المعارضة لمصر طوال الاشهر الستة الماضية فأجيب عليه بأنها فعلت الكثير. وقد كان يكفيها فخرا أنها رفعت من معنويات طائفة من المصريين كاد يصيبهم اليأس التام من التغيير، فاذا بهذه الصحف تحيى فيهم الامل، ولو مرة أو مرتين كل اسبوع، والثقة بأن هناك من المصريين من لم يفقد الامل بعد ولا زال يطالب بالافضل. وهل ياترى أنا وحدى الذى يرى فى صحف المعارضة رنة اخلاص، فى التعبير عن محبة الوطن واحترام تاريخنا والثقة بمستقبلنا افتقدها فى صحف الحكومة، وبصرف النظر عن الاختلاف أو الاتفاق حول المذهب الفكرى لهذه الصحيفة أو تلك؟ وهل يحتاج

المرء حقا الى أن يكون شخصا خبيثا متأمرا على نظام الحكم لكى
يعجب بذكاء وثقافة بل وظرف كتاب المعارضة اذا قورنوا بغيرهم ؟

فاذا اثرنا نفس السؤال فيما يتعلق بالصحف المؤيده للحكومة
فتساءلنا عما قدمته هذه الصحف طوال الاشهر الستة الماضية فأنى
أجيب بأنها فى مجملها وباستثناء كتاب قليلين فتحت لهم هذه
الصحف أبوابها رغما عن المسؤولين عن ادارتها لم تفعل أكثر من محاولة
الابقاء على كل شىء على ما هو عليه ، ومقاومة التغير الى الاحسن ،
والاعتماد على ضعف ذاكرة القراء فى دفاعها عن الشىء ونقيضه ،
والتلاعب بالالفاظ ووصف الاشياء بغير حقيقتها .

واذا كانت هناك صحف تحاول إيهام الناس بأن الحكومة لديها
عصا سحرية تحل بها كافة المشاكل ، فليست هذه هى صحف المعارضة
بل صحف الحكومة ، واذا كان هناك من يدرك الابعاد الحقيقية
لمشكلات مصر وتعتقد بها ، فهم كتاب المعارضة .

أما القول بأن المعارضة اقتصرت على النقد ولم تقدم حولا ، فان من
الممكن الرد عليه بالقول أن المعارضة قدمت وتقدم حولا بالفعل ، ولكن
ما حيلتها اذا كانت هذه الحلول لا تعجب الحكومة ؟ واذا كانت الحلول
التي تطالب المعارضة بتقديمها يشترط فيها أن تكون حولا ترضى عنها
الحكومة ، فأى معارضة هذه ؟ على أن الامر فى الواقع أكثر تعقيدا من
هذا . فالاختلاف القائم الآن بين المصريين حول الحلول المطلوبة
لمشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس خلافا حول
أمور سطحية بل يمتد الى أمور تتعلق بمواقف اساسية وتعلق بالجذور لا

بالفروع . فالاختلاف بين المعارضة والحكومة حول قضية الانفتاح الاقتصادي مثلا ليس مجرد اختلاف على تحديد سعر أو فرض ضريبة بعينها ، بل يتعلق بالفلسفة الاقتصادية برمتها ، وقل مثل ذلك على الاختلاف حول الموقف من إسرائيل أو السياسة العربية أو الخارجية .

وحيثما يبلغ الاختلاف في الرأي هذا المدى ، تختفى إلى حد بعيد الحدود الفاصلة بين النقد وتقديم الحلول . فالنقد في هذه الحالة يتضمن بذاته حلا أو بداية الحل . وفي هذه الحالة تكون مطالبة المعارضة بالتركيز على تقديم الحلول هو بمثابة مطالبتها بالتخلي عن موقفها الفكري وعن فلسفتها الاقتصادية برمتها ، وبالتفكير في إطار موضوع سلفا وترفضه المعارضة ابتداء .

الكاتب والشحاذ *

منذ أن شاهدت مسرحيتي « ملك القطن وجمهورية فرحات »
ليوسف إدريس منذ نحو ثلاثين عاما ، لا أذكر أني أنفعلت
بمسرحية مصرية مثلما أنفعلت بالأمس بالمسرحيات الثلاث لعلی
سالم التي تقدم الآن في عرض واحد على مسرح معهد الموسيقى
العربية بشارع رمسيس ، تحت عنوان لا يفی أبدا بحق المسرحيات
الثلاث وهو سهرة مع الضحك .

والمسرحيات الثلاث بترتيب عرضها ، وهو أيضا ترتيبها
التصاعدي من حيث القوة هي « الكاتب في شهر العسل » و
« المتفائل » و « الكاتب والشحاذ » .

(هـ) كتبت بمناسبة عرض ثلاث مسرحيات وطنية في عرض واحد بالقاهرة في صيف
١٩٨٢ ، وكلها من تأليف علی سالم .

أما «الكاتب فى شهر العسل» فهى تحكى قصة كاتب شريف تتابعه عين السلطة فتدس له خمسة عشر ميكروفونا فى حجرة نومه لتسجل عليه كلماته وافكاره وحركاته ، منها ميكروفون فى حجم السمسم فى جهاز التليفون ، وآخر فى شكل حلقة معدنية معلق برجل ذبابة . كما سلطت عليه مخبرا متخفيا فى شكل بائع بطاظة وإن لم ينجح فى إخفاء سلك الميكروفون المتدلى من الفرن .

« والمتفائل » شخص يجلس فى حجرة الأستقبال المؤدية الى حجرة مسئول كبير ، فى أنتظار مقابلته . وتجلس فى نفس الحجرة سكرتيرة هذا المسئول الكبير لاتنبس بحرف واحد طوال المسرحية وإنما هى مستغرقة فى الكتاب وترتيب الملفات وختم الأوراق ، ولا تريد إجابتها على طالب المقابلة عن الإشارة اليه بالانتظار مدة أخرى . ويبدأ المتفائل بإعلان أنه لن ييأس أبدا . وأنه مصر إصرار تاما على مقابلة المسئول لشرح له أفكاره فى إصلاح مصر . وأنه لن ينجح شىء فى رده عن عزمه . بل أنه أحضر معه طعامه وقهوته ليستعين بهما على الانتظار مهما طال . ثم تتابة من حين لأخر نوبة هياج فيهدد بأنه سيقترح باب المسئول دون أستئذان ، ثم يعود اليه هدوؤه وصبره . و يتراوح المتفائل بين هاتين الحالتين ولكن المقابلة لاتتم أبدا ، وتنتهى المسرحية نهاية مأساوية الأفضل أن يراها القارىء بنفسه .

والمسرحية الثالثة الأكثر روعة ، على الاقل من حيث المضمون السياسى وإن فاقتها الثانية فى بنائها الفنى ، تروى مقابلة فى الطريق العام بين شحاذ وكاتب صحفى كبير يرأس أيضا مجلس إدارة جريدة

كبيرة ، عاش حياته يدافع عن السلطة ، أى سلطة ، و يغير آراءه بتغير شخصية الحاكم . والشحاذ ليس شحاذاً عادياً بل خريج كلية الآداب ، مملوء بالأمال لاصلاح مصر ولكن أدى به الاحباط واليأس من أن تنصلح الأحوال . الى اللجوء الى جمع المال عن طريق الشحاذة . ومع هذا فإنه لم يفقد الأمل كلية ، فيتراوح بين اليأس التام . والاستعداد لبيع نفسه من أجل المال . وبين الأمل من جديد فى أن تنهض مصر من عثرتها وتتقدم ، والأستعداد للتضحية بأى شىء إذا بدرت أية بادرة أمل .

إذا فالمسرحيات الثلاث تتكلم عن قضية واحدة فى الحقيقة ولكن من زوايا مختلفة . فكلها تتكلم عن القهر الذى يتعرض له الرجل الشريف من جانب السلطة ، وقلة حيلته فى مواجهتها . فأنت فى المسرحية الأولى مقهور بأجهزة السلطة و يكاد القهر أن يؤدى بك الى الجنون . والسلطة تقهرك بأسم الحرية ، بل إن هناك رقياً فى مكتب حرية الصحافة . والعالم الذى يرسمه على سالم هنا فى عام ١٩٨٣ يذكر بعالم جورج أورويل الرهيب الذى تصوره للعام المقبل (١٩٨٤) حيث تسجل عليك حركاتك وسكناتك وأدق أفكارك ، وحيث تستخدم السلطة عليك أقرب المقربين اليك ، وحيث هناك « أشخاص يراقبون الأشخاص الذين يراقبون الأشخاص الذين ... الخ »

ومسرحية المتفائل وإن كانت ذى مغزى عام لا يقتصر على مصر وحدها ، فإنها تتخذ شكلاً مصرياً بجتها بأن يحكى « المتفائل » قصة

خضوعه للخداع المستمر من جانب وسائل اعلام السلطة اذ تحاول صرف
نظرة عن مشكلاته الحقيقية وإتاهته في مشكلات وهمية ، وتحكى قصة
التشرد السياسى للمصرى بما خضع له من حروب مفروضة عليه ومن
تقلبات السياسة في العالم العربى ، وتضحية المصرى بنفسه عن طيب
خاطر في سبيل قضايا نبيلة أحيانا وشعارات كاذبة في معظم الأحيان
والمسرحية تصور أيضا تصويرا خاطفا ولكنه قوى ومؤثر غباء البيروقراطية
وتسلبها وانعدام أنسانيته فهى لا تسمع ولا تتكلم ولكنها تختم الأوراق
وتجمع الملفات ، وهى لا تنفعل حتى ولو أنقلبت السماء على الأرض ،
ولو كاد صاحب الحاجة المسكين أن يصاب بالجنون من طول الانتظار .
ومن منا لم تصادفه هذه الصورة في حجرة الانتظار لمسئول كبير أو صغير
حيث ينظر اليك السكرتير أو مدير المكتب أو الموظف شذرا أو حيث ينظر
اليك ولا يراك ، فأنت بالنسبة له ورقة أو أسم أو رقم ، حيث نتفنن نحن
المساكين في ابتداع طريقة جديدة للفت نظر الموظف وإشعاره بوجودنا
وبأننا من دم ولحم . فنعلى صوتنا حيناً ونخفضه حيناً . ونقدم له سيجارة
مرة ونهدده مرة ، ونتملقه تارة ونلقى بنكتة سخيفة تارة أخرى ، على أمل
أن يلتفت الموظف الى وجودنا . ولكن الأمر كله عبث في عبث ، فقضاء
حاجتك لا تنفع فيها شفاعاة ولا يجدى معه تهديد أو استظراف ، ونهايتنا
جميعا ، مع البيروقراطية . هى نهاية هذا المتفائل المسكين .

على ان للمسرحية بعدا سياسيا واضحا . فطالب المقابلة لا يأتى
ليطلب شيئا لنفسه بل لمصر ، وهو يأتى حقا وصدفا ليساعد المسئول
الكبير على حل مشكلات مصر ، ولديه ألف فكرة وفكرة لا تنتال مصر

من عشرتها . ولكن المسئول الكبير وسكرتيته ليسا أكثر من جدار أصم لا يرى ولا يسمع ، ووراء المكتب ، كما يقول على سالم « لا احد .. لا شيء » .

والشحاذا في المسرحية الثالثة هو شخص « ناجح » تماما بمقاييس العصر . فهو يكسب من الشحاذا أضعاف ما يكسبه خريج الجامعة ، ومن ثم فهو لا يستخدم شهادته العالية . والدليل القاطع على نجاحه أنه يدعو الكاتب الصحفي الى تناول مختلف أنواع المشروبات المستوردة والمثلجة ، التي ينيل لها لعاب الكاتب الكبير وهو يعترف للكاتب المأجور من السلطة بأن هذا النعيم الذي يعيش فيه هو من فضل خيره وأنه من صنع يديه فهو أولا قد تعلم منه الشحاذا . ألا يقوم الكاتب الأجير بالشحاذا أيضا وإن بدا الأمر مختلفا بعض الشيء ؟ كما أن دفاع الكاتب عن الأنفتاح هو الذي فتح الباب لوصول الرخاء الى « الشحاذين » . على ان هذا الشحاذا هو أيضا شخص مقهور ، فهو في الأساس شخص شريف لم يدفعه إلى الشحاذا الاضياع القيم وأختفاء كل أمل في الإصلاح .

المسرحيات الثلاث إذن تتكلم كلها عن القهر . فالقهر في المسرحية الأولى يتمثل في أن السلطة تتجسس عليك ، وفي الثانية يتمثل في انها لا تسمع لك إذا أردت أن توجه اليها الكلام ، وفي الثالثة يتمثل في إخضاعك لعملية مستمرة من غسيل المخ يمارسها عليك كتاب السلطة على أن روعة الأعمال الثلاثة لا تقتصر على موضوعها ، فبناؤها المسرحي ممتاز أيضا . صحيح أن هناك لحظات معدودة يميل الحوار فيها الى نوع من

الخطابة ، و يصبح الحديث السياسى فيها مباشرا اكثر من اللازم ، ولكن على سالم سرعان ما يعود الى إحكام الحبكة المسرحية و يلطف اللحظات الخطابية بالعودة الى سياق القصة البالغ الظرف . صحيح أيضا أن نور الشريف لا يملأ وجوده خشبة المسرح بنفس الدرجة التى كان يملأها الريحانى أو يوسف وهبى ، حيث كانت لحظات الصمت معها لها نفس بلاغة الحديث ، ولكن نور الشريف لم يعجز قط عن توصيل رسالة المؤلف كاملة الى المشاهد . وهو يتمتع بقدرة فائقة على أداء الأدوار المتنوعة . فهو ناجح فى أداء دور المفكر الطحون نجاحه فى دور الزوج أو الشحاذ وهو فى المسرحية الثانية يكاد يقوم بتمثيلها كلها بمفرده ، فلا تعتريك لحظة ملل واحدة . مستعينا بأداء بارع أيضا من السكرتيرة « سلامة » اما أداء أحمد بدير لدور الكاتب المأجور فى المسرحية الثالثة ، فيصعب أن نتصور أداء أفضل منه لنفس الدور .

على أن تهنئة الجميع مؤلفا ومخرجا وممثلين ، لاينهى الموضوع . فالأمسية لم تكن مجرد عرض مسرحى ممتاز ، وإنما كانت أيضا عملا وطنيا من الطراز الأول . فهل يجوز ان نتكلم عن المسرحيات الثلاث دون أن نذكر أن شخصا ما خطرت بذهنه فكرة رائعة هى أن يعزف السلام الوطنى قبل بداية العرض . فنعود الى تقليد قديم جدا فى المسرح المصرى ، وأن تذاع أغنية نجاح سلام « يا أغلى أسم فى الوجود » لدى انتهائها ؟ المسألة إذن لم تكن مجرد « سهرة مع الضحك » بل كانت جدا محضا يحاول به مجموعة من الفنانين الوطنيين أن يعيدوا للمسرح المصرى مجده ولجمهوره حساسيتهم بقضايا المجتمع . وقد أستجاب الجمهور لهذه

المحاولة أستجابة رائعة أيضا فلم يدم تردد الجمهور في الوقوف أو عدم الوقوف لدى سماعه السلام الوطنى أكثر من لحظة ، وقف بعدها الجميع أحتراما للبلد وللفن ، وكأن السنوات الطوال من الهزل والخلاعة وعدم الأكتراث لم تترك أى أثر يذكر على الجمهور المصرى . وجمهور المسرحية الذكى كان يضحك و يصفق ليس فقط لما يسمعه بل لما يقرأه بين البسطور . فالمسرح يضج بالضحك لدى سماعه الشحاذ يصيح بالكاتب المأجور « تصور أننا عشنا عشرين سنة من غير همبورجر ؟ » و يضج بالضحك أيضا عندما يرد فى الميكروفون صوت المسئول المختفى وراء باب حجرته وهو يقول فى التليفون كلاما لسكرتيته ، فإذا بالكلام أصوات مختلطة لامعنى لها . ثم يشتعل المسرح بالحماس عندما يصرخ نور الشريف بالكاتب الصحفى الذى باع قلمه قائلا « إننا جميعا مستعدون للتضحية بكل ما نملك وان نفعل أى شىء .. فقط أخبرونا بما تحتاجه مصر بدلا من ان ترددوا على أسماعنا عبارات الأستسلام » .

المجتمع المصرى فى عصر الانفتاح

- عن الفأر الترويحى وفتران أخرى
- كل هذه العمارات الساقطة
- عن قطار حلوان – باب اللوق .. وبالعكس
- التفسير النفسى لعصر السادات
- عن الرجل العظيم وصاحب المنصب الخطير
- ماجدوى القدوة الحسنه فى مناخ اجتماعى ردىء؟
- مصر بعيون يمنية

عن الفأر النرويجي وفئران أخرى (*)

بدأت قصة الفئران في مصر منذ عشر سنوات ، فهي لم تظهر فجأة وبلا مقدمات ، ولكن كان عددها في مطلع السبعينات محدودا للغاية ، وكان من أسهل الأمور في ذلك الوقت وضع حد لتزايدها والقضاء قضاء مبرما على من كان منها لا يزال على قيد الحياة . لم يكن الامر يتطلب في ذلك الحين اكثر من وضع عدد بسيط من المصائد والفخاخ هنا وهناك . بل انه فضلا عن قلة عددها اجمع من رآها حينئذ على انها كانت غاية في النحافة والضعف بسبب قلة ما كان يلقي من فضلات في الطريق والمنازل والمصالح الحكومية . بل كان أغنى الاغنياء في ذلك الوقت يحاول

(*) كتبت في صيف ١٩٨٢ بمناسبة اهتمام الرأي العام في مصر بانتشار الفئران في مصر بدرجة مقلقة وتهديدها للمحاصيل الزراعية .

أخفاء ثرائه والالتزام بالتقشف ، على الأقل في الظاهر ، ومن ثم لم تكن الفئران تجد ما تقتات به .

ثم استفحل امرها شيئا فشيئا وزاد عددها زيادة غير معهودة ، وزاد حجمها ، وهاجمت المزارع والمنازل ، ولعقت الاطباق والموائد وخطفت لقمة العيش من ايدي الاطفال ، بل انك تستطيع ان تشاهدها وهي تنزه في الطرق العمومية في وضوح النهار ، ولم تعد تلتزم الجحور أو الاماكن المظلمة . حتى كاد المرء يعتقد ان البلد قد اصبحت بلدها ، وانها اصبحت تقبل سكنى الادميين فيها على ملخص .

وقد اختلف المفسرون في تفسير الظاهرة الغريبة . فمنهم من يرى أن السبب الاساسي هو انتشار اكوام القمامة انتشارا فظيحا حتى في اكثر الاحياء ثراء ، وتقاعس الحكومة عن جمعها . ومنهم من يرى ان الفئران كانت تخشى الحكومة في بادىء الامر ثم اطمأنت اليها ، وانه مع مرور الايام دون أن تبدو من الحكومة أية بادرة لمهاجمتها استقرت الفئران وتوالدت ، وبدأت عملية غزو الحقول والمنازل . وذهب آخرون الى ان الفئران قد زحفت الى الدلتا مع أول سيارة تحمل البضائع المهربة من المنطقة الحرة في بورسعيد ، وان لم يقم حتى الآن دليل يجعل لبورسعيد بالذات اهمية خاصة في هذا الشأن . كذلك لم يقم أى دليل على ان الفئران جاءت مع بعض المواد الغذائية الفاسدة المستوردة ، اذ أن ما اكتشف حتى الآن من هذه الصفقات لازال محدودا ولا يتناسب على الإطلاق مع عدد الفئران المنتشرة ولا حجمها . ولهذا السبب يميل البعض الى الاعتقاد بأن كمية الاغذية أو غيرها من الواردات الفاسدة ، والتي لم يكشف عنها بعد ، تزيد كثيرا عما نعرفه بالفعل .

ذهب البعض ، من ناحية اخرى ، الى ان الفئران ، مع مرور الزمن قد تكونت لديها مناعة ضد المبيدات ، فلم تعد تخيفها ، اما بسبب ضعف المبيد نفسه وسوء نوعه أو بسبب استيلاء موزعي المبيدات انفسهم على الاموال المخصصة لشرائها وتقديمهم شيئا آخر للفئران ، أو بسبب قيام بعض المسؤولين سرا بخلط المبيدات بمواد سكرية ونشوية نتج عنها تحسن في تغذية الفئران بدلا من قتلها .

على أن البعض لم يكتف بكل هذه التفسيرات ، وذهب الى حد القول بأن الققط نفسها قد أصبحت ترهب الفئران وتهرب منها ، حتى تلك الققط التي وزعت خبيصا للقضاء عليها . بل لقد جمع الخيال بالبعض الى الحد الذي جعلهم يقولون أن هناك نوعا من الاتفاق الضمني بين الفئران وبين الحكومة نفسها ، على ان تتركها الأخيرة وشأنها تعبث فسادا دون ان تتعرض لها . وهو رأى ياباه العقل بالطبع ، اذ لا يتصور أن تتحد الحكومة التي تتمثل وظيفتها الأساسية في حفظ الأمن ومراعاة الصالح العام مع الفئران التي تتعارض مصالحها تعارضا أساسيا مع مصالح الناس . الا ان اصحاب هذا الرأى قدموا لتأييد رأيهم بعض الحجج الغريبة وأن كانت لا تخلو من الصحة . منها أن الحكومة سكنت عن موضوع الفئران سنين ، ولم تبدأ في الحديث عنهم الا عندما أصبح من المستحيل تجاهلها . ومنها ايضا أن بعض المسؤولين عندما كانت مشكلة الفئران في مهداها وكان من الممكن حلها بسهولة استخدم في وصف الفئران عبارة « الققط السمان » مما ساعد على تضليل الناس واختلط عليهم الامر فظنوا الفئران قططا والققط فئران .

على أنه ايا كان التفسير ، فان الجميع متفقون على أن القرآن التي انتشرت في مصر خلال العشر سنوات الماضية تتميز بذكاء نادر ، وأن ذكاءها قد زاد حدة مع وفرة المغامرات المتاحة امامها ، وكثرة ما اتيح لها من تجارب فقد تردد مثلا أن القرآن تلجأ أحيانا الى ارسال واحد منها الى الحقل الذي يشك في وجود مادة سامة به ، وتكون القرآن على استعداد للتضحية به انقاذا للباقيين . فاذا لم يعد الفأر تأكد لدى اصحابه وجود السم بهذا الحقل وامتنعوا امتناعا باتا من الاقتراب منه فضلا عما تحققه هذه الطريقة من ايها مكافح القرآن بانهم قد نجحوا في معركتهم ، مع أن الاقا منها ما زالت تمرح في الخفاء .

بل لقد اخبر أحد معارفي المشتغلين بالصحافة بان انتشار القرآن قد وصل الى حد انها اقتحمت دور بعض الصحف والمجلات وسيطرت عليها سيطرة تكاد تكون تامة وقبضت الورق وعبثت بالسطور وحروف الطباعة مما حدا ببعض المحررين الذين لم يتعودوا التعامل مع القرآن من قبل ، الى هجر الجريدة هجرانا تاما ، واتروى بعضهم ، ممن بقى لديهم بعض الشجاعة ، في ركن صغير جدا من الجريدة . يحاول الكتابة من حين لآخر فيما تعود الكتابة فيه ، فاذا بالقرآن تهدده كلما امسك بالقلم .

واخبرني آخر أن القرآن قد اقتحمت دار التليفزيون ايضا وانها هي المسئولة عن زيادة الساعات المخصصة لمباريات كرة القدم وافلام الجريمة وعن انتشار المقدمات المليئة بالصورة المثيرة جنسيا في بعض البرامج ، بل وعن تقديم بعض البرامج التي لم تكن معروفة من قبل ، وعلى الإخص تلك التي تحاول الهاء الناس عن المشكلات التي ساهمت القرآن في

خلقها ، اما باغراء المشاهدين بالجوائز المالية أو المناظر الجنسية . وايد رأيه بقوله أن الاعلانات التليفزيونية على الرغم من امتلائها بمختلف الاعلانات عن المبيدات الحشرية لا تتضمن اعلانا واحدا عن مبيد للفئران . كما لفت نظري الى أن البرامج الجادة التي تتعرض لمختلف القضايا للمناقشة لم تتطرق ابدا لمناقشة قضية الفئران ، مما يجزم في رأيه ، بأن الفئران لها الكلمة الاولى في اختيار الموضوعات التي يسمح للتليفزيون بمناقشتها . وعندما أنكرت بشدة احتمال أن تكون هناك اية علاقه بين انتشار الفئران وبرامج التليفزيون لفت نظري الى أن انتشار هذا النوع من البرامج قد اقترن بانتشار ، أكرام القمامة وبسياسه الانفتاح الاقتصادي بوجه عام ، وحذرنى قائلا بأن العلاقة بين الامرين وإن لم تكن مباشرة وواضحة للجميع فان ذلك سيكون بعد فوات الاوان اذ ستكون الفئران قد احكمت سيطرتها على كافة برامج الاذاعة والتليفزيون .

على أنه لحسن الحظ ليس الجميع بهذه الدرجة من التشاؤم . فهناك من يعلق امالا كبيرة على قدرة التكنولوجيا الحديثة في القضاء على الفئران ، ويضع ثقته على الاخص في قدرة الاسرائيليين على مكافحتها بمجرد أن يفرغوا من مشاغلهم في لبنان . و يقدم البعض هذا الرأي كتفسير لوقف الحكومة المصرية من مذبحه لبنان .

وهناك من يؤكد أن المعونات الامريكية سوف تأخذ في اعتبارها في الاعوام القادمة أن يكون هناك ما يكفي لاطعام الادميين والفئران في نفس الوقت . وهؤلاء ينكرون بوجه عام وجود أى تعارض جوهري

بين مصلحة الفئران ومصلحة الأدميين ، و يؤكدون أن هذا دون غيره هو سبب تهاون الحكومة المصرية في نصرة الفلسطينيين في لبنان اذا أن اغضب الامر يكيين في هذا الامر كان من شأنه أن يترك الفئران تحت رحمة الأدميين .

بل لقد ذهب المتفائلين الى حد القول بأن الفئران لابد أن تصل عاجلا أو آجلا الى حد الشبع التام وقالوا أن الفأر لو ترك وشأنه لا يحتاج الى أكثر من قليل من الوقت لكن يتحول من فأر مستهلك الى فأر منتج ، واذا بنا ، دون أية حاجة إلى اجراء حكومي ، نصل الى اليوم الذي ترى فيه فأرا يعمل في مصنع كل ما علينا هو ان نتذرع بالصبر .

كانت حصيلة هذه المناقشات للأسف ، حصيلة سلبية تمام . فإذا انضمت الحكومة إلى جانب المتفائلين ، وخشيت أن يؤدي الإفراط في الحديث عن الفئران إلى التعريض بتزاهتها ، أصدرت الحكومة أوامرها للصحف بعدم المبالغة في خطرها ، وأن يراعى في حالة الاضطراب للكتابة عن الفئران ، أن يقتصر الكلام على الفأر الترويجي وأن يتجنب تجنباً تاماً الحديث عن أي أنواع أخرى :

كل هذه العمارات الساقطة (*)

العمارة الجديدة الساقطة منذ ايام في مصر الجديدة ليست الا عينه عشوائية لما يحدث في المجتمع المصري منذ تطبيق سياسة الانفتاح . ولانها عينة عشوائية ولان الاخبار المتعلقة بها تأتي في صفحة الحوادث والجرائم فلا تخضع لرقابة صارمة من جانب السلطات السياسية ، شأنا في ذلك شأن صفحة الوفيات فأنا تقدم لنا مادة خام صالحة للتحليل واستخلاص الدروس على نحو قد لا تصلح له الاخبار والتصريحات السياسية التي تخضع لهذه الرقابة الصارمة . فأخبار هذه العمارة ومالكها وسكانها يصعب أن يتناول قلم رئيس التحرير بالحذف والاضافة ، كما أن من الصعب

(*) كتبت على أثر سقوط عمارة فاخرة بمصر الجديدة في مارس ١٩٨٢ في سلسلة من حوادث سقوط عمارات حديثة البناء .

أن تتجاهل الجرائد خيرا على هذا النحو من البشاعة . فاذا
بالقارئ يحصل على حصيلة من المعلومات تلقى ضوءا على طبيعة
المجتمع الذى نعيش فيه اليوم على نحو قد تعجز عن تقديمه أكثر
الدراسات الاجتماعية والاحصائية دقة وشمولا .

فالك العمارة التى سقطت بدأ حياته عامل محارة . وانتهى بملكية
هذه العمارة الرائعة ذات العشرة طوابق . والعمارة من عشرين شقة تباع
الواحدة منها بخمسين الف جنيه ، أى أن ثمن العمارة كلها مليون
جنيه . ولكن مالكها يملك أيضا عمارة أخرى على الأقل انتقل منها
مؤخرا بعد أن قام بتأجير شقته فيها . فأى مجتمع هذا الذى يسمح فيه
نظامه الاقتصادى بأن يتحول عامل محارة الى مليونير ، ايا كانت الفترة
التى تم فيها هذا التحول ؟ وإى سياسة ضريبية تلك التى تسمح ، فى
بلد فقير ، بأن تتراكم الثروة على هذا النحو فى حياة شخص واحد ؟ .

والاسباب التى أدت الى سقوط العمارة لم تعرف بعد ، ولكن هناك
تفسيرات مبدئية ، منها أن مالك العمارة قد بدأ مؤخرا بإضافة بدروم
للعمارة لاستخدامه مخزن ، فهدم بعض الأعمدة التى تحمل العمارة ،
ومنها أن «المؤنة» المستخدمة كانت من نوع ردىء ومنها أن الرجل كان
يقوم ببناء العمارة دون الاستعانة بمهندس معمارى ، ومنها أنه بنى أربعة
طوابق إضافية دون ترخيص ، ورفعت بشأن ذلك قضية ضده فى سنة
١٩٧٩ .. الخ فأى مجتمع هذا الذى يصل فيه الجشع والعجلة فى جميع
المال الى هذا الحد ؟ فالعمارتان لا تكفيان بل لابد أيضا من إضافة
بدروم ، والربح المتقطع من الخمسين الفا من الجنيهات لا يكفى فلا بد

أيضا من التوفير في « المؤنة » والسته طوابق لا تكفى قلا بد من جعلها عشرة ، والسلطة على استعداد للنوم اربعة اعوام قبل أن تصدر امرها بحبسة أو بهدم الطوابق الاربعة المبنية دون ترخيص .

والعمارة الساقطة لا يحدث بها في البداية شرح أو ينهدم فيها حائط هنا أو سقف هناك بل تنهار كلها في لحظة كأنها بيت من ورق وعلى الرغم من أن من يرى صورتها قبل وقوعها يجدها مثلا للجمال والابهة الامر الذي يذكر بالمجتمع الانفتاحى باسرة فهو بظوره بيت من ورق . سلعة تبهر العين وتأخذ باللب ولكنها لا تشفى غليلا أو تشبع جائعا .

الغذاء فيه دجاج ملفوف بورق شفاف نظيف ولكنه قد يحمل السم فى لحمه ، والشراب زجاجات مياه غازية براقه المنظر لكنها تزيد العطشان عطشا ، وفنادقه ومطاعمه لا تبع لك طعاما بل شبه الطعام يقدم لك خادم ذليل يلبس طرطورا احمر أو اخضر

والمال الذى بنيت به العمارة الساقطة لم يأت من جهد عضلى أو فكري ، اذ أن عامل المحارة الشريف يحتاج ، لكى يبنى عمارة كهذه ، وبفرض أن يتقاضى اجرا مساويا لمرتب وكيل وزارة ، يحتاج الى ان يدخر كل اجره ، دون أن يأكل أو يشرب لمدة خمسمائة عام بالضبط . كذلك موارد المجتمع الانفتاحى ، تأتى فى الاساس ، ليس من الجهد العضلى أو الفكرى لابنائه ، بل من بيع الاصول المادية والمعنوية ، سواء اتخذت شكل تصدير المواد الخام الآخذة فى التضروب ، أو خدمة الاجنبى فى الداخل أو الخارج . هذه العمارة الرائعة المكونة من عشرين شقة لم تشغل من شققها الاثمانية : ثلاثة منها كان يشغلها صاحب

العمارة نفسه ، الذى تحول الى مقاول ، وأولاده . حيث استقل صاحب العمارة بشقة بمفرده وترك أخرى لـاحد أبنائه . والثالثة لزوجته وبقية أولاده . أما الشقق الخمس الأخرى فكان يشغلها أجانب : مجرى يعمل فى البترول ، وضابط من الامارات وسودانى وفلسطينى وسعودى . هذا التوزيع للملكية الشقق لا يختلف كثيرا عن توزيع الثروة الجديدة فى مصر . فهذه ثروة يتقاسم الانتفاع بها الآن ، فى الاساس ، المقاولون والوسطاء عموما ، والاجانب . وأما الشقق الخالية فهى فى انتظار وصول سائح أجنبى أو يزوغ مقاول جديد . وأما المصريون من غير المقاولين والوسطاء فعليهم انتظار نجاح الخطة الخمسية الجديدة ، التى لازالت تبني سياسة الانفتاح المألوفة .

على أن الشقة « السعودية » ليست سعودية بالضبط . اذ تملكها سيدة مصرية متزوجة من سعودى وتقيم معه بالسعودية ، هرعت شقيقتها وشقيقتها لدى سماعها بالنبا الى موقع الحادث . يصرخان بأن فى الشقة المغلفة مجوهرات قيمتها سبعون ألفا من الجنيهات ، وسقطت عليها أيضا الاسقف والجدران . والمطلوب انقاذ المجوهرات . وهذه الحقيقة أيضا لا تخلو من درس . فأنت اذا أردت أن تملك شقة فى عمارة باهرة ، دون أن تكون اجنبيا ، عليك اتباع أحد سبيلين لا ثالث لهما : أما أن تبدأ حياتك من جديد كعامل محارة ، أو أن تتزوج من سعودى . وفى هذه الحالة لا يمكنك فقط أن تملك الشقة بل أن تودع فيها مجوهرات بعدة عشرات من الالوف ، تتحلى بها لدى زيارتك الخاطفة للقاهرة . فاذا سمحت لك هذه الظروف أيضا بأن تقيم اقامة دائمة خارج القاهرة ضمنت أن تحتفظ بحياتك فى نفس الوقت .

على أن العمارة عندما تسقط لا تسقط فقط على أصحابها ، بل وأيضا على بعض الجيران الشرفاء الذين لا حول لهم ولا قوة في مواجهة هذا المجتمع الانفتاحى . فهي تسقط أيضا على فيلا صغيرة يسكنها وكيل وزارة لم تسمح له مواعده بالطبع بأن يبنى فوقها أدوارا اضافية ، ولا هو بقادر على تحدى الشرطه والقضاء . ومن ثم قبع فى مسكنه وقنع بتعليم بنتيه ، حتى اشتغلت احدهن بالتدريس فى كلية الالسن ، وتخرجت الاخرى طبيبة . وماتوا جميعا تحت ثقل الاعمدة المسلحة للمقاول الناجح . ورقدت الام الناجية فى المستشفى تبكى زوجها وابنتها وتتساءل « واذا الموءودة سئلتا بأى ذنب قتلت » ؟

على انه ايا كان الامر ، فانه بمجرد ان سقطت العمارة ، هرع رجال الانقاذ والشرطة والمحافظة الى مكان الحادث ، وقيدوا به محضرا . واذا ارادوا معرفة أسباب السقوط اضطروا الى ان يلجأوا لا الى مقاول أو عامل محارة ، بل الى اساتذة كلية الهندسة ، الذين قد يكون من بينهم فقراء معدهون الامن القدرة على تفسير ما حدث . فاذا انتهوا من وضع تقريرهم ، انصرفوا الى اعمالهم ، دون أن تكون لديهم اية ذرة من القدرة على احداث التغير المنشود ، بل ودون ان يكونوا بالضرورة قادرين على امتلاك مسكن لامن الطوب ولا من الورق .

عن قطار حلوان - باب اللوق ... وبالعكس

إذا كنت من صاحبي السيارات فأنى انصحك أن تجرب ولو مرة واحدة أن تستقل القطار من باب اللوق الى حلوان أوبالعكس ، فانك سترى من المناظر وتسمع من الحوار ما لا يمكن أن يدور بخیالك طالما أنت مسجون في قوقعتك المسماة بالسيارة الخاصة .

من المناظر المألوفة في هذا القطار مثلا ، منظر أسرة مصرية صميمة مكونة من خمسة أفراد : رجل وزوجته وثلاثة أطفال . الاب يحمل طفلا ويجر آخر ، والام تحمل على كتفها طفلا رضيعا مستغرقا في النوم . الاب نموذج مثالى لملايين من الرجال المصريين المحدودى الدخل ، البالغى الطيبة الشديدى الاستقامة ، اذ انه لا دخله ولا كثرة عياله تسمح له بغير الاستقامة . وأما الطيبة البالغة

فتكتشفها من رؤية طريقة صعوده أو نزوله من القطار وخوفه من أن يلحق أى خدش بزوجته وأطفاله . ومن مجرد تأمل ملابس الاب والام تكتشف مدى انخفاض دخله وأهمية بطاقة التأمين بالنسبة له . ولكنك تتبين أيضا من الجهد الذى بذله الاب والام في الظهور بأفضل مظهر ممكن أنهم خارجون في نزهة : زيارة سارة مثلا لبعض الاقارب في حلوان ، وهى نزهة لا تتعدى تكاليفها ثمن تذكرة القطار.

ثم تبدأ المفارقات . العائلة متجهة الى حلوان ، كما تفهم من حديثهم الى الكمسارى ولكن القطار متجه في الاتجاه المضاد : أى الى باب اللوق على أن الاب الخبير بركوب القطار في مصر (وهو فن لا يجوز الاستهانة به اذ يحتاج الى مران والمعية) قد ادرك من خبرته الطويلة أن أفضل الطرق للوصول الى حلوان هو أن يذهب الى باب اللوق أولا . ذلك أن هجوم الناس على القطار لدى وصوله الى باب اللوق طمعا في الحصول على مقعد يجعل من المستحيل على الرجل أن يوفر مكانا معقولا لنفسه ولاسرته ، حتى ولو كانوا واقفين . فهو يستقل القطار اذن من السيدة زينب حيث يتخلص القطار من معظم حمولته ثم يظل راكبا حتى يعود القطار أدراجة الاتجاه المضاد .

تأمل فرحة الرجل وشعوره بالانتصار اذ نجح في توفير أماكن متلاصقة لجلوسه هو وأسرته ، الامر الذى يشر بأمنية ممتازة ، مادام الحظ قد حالفه منذ البداية الى هذا الحد . فاذا جاء الكمسارى ، تلطف الكمسارى بهم جميعا ولان قلبه رقيق لمنظر الاسرة السعيدة بمقاعدتها ، فلم

يقتض منهن ثم ~~تذكر~~ اضافية عن مرحلة السيدة — باب اللوق ،
فتضاعف شعور الرجل بالتفاؤل بترهته .

على ان الكسارى ليس ساذجا أو غبيطا ، فهو بخبرته الطويلة
أيضا ، يعرف كيف يميز مجرد النظريين الراكب صاحب الضمير
والراكب بذونه . ومن ثم لا يخدعه الراكب الذى يتظاهر بأنه لا يرى
الكسارى ، أو يتظاهر باستعداده للتزول حتى يتجنب دفع أربعة قروش
إذا كان بالدرجة الثانية ، أو ثمانية إذا كان بالدرجة الاولى . ومن ثم
يصيح الكسارى منها : « اللى عنده ضمير يدفع .. » « أنا شايفك
كويس يا حضرة .. » « انا جيت لك ايه قبل ما تنزل .. » وهكذا .

على ان الامتناع عن دفع قيمة التذكرة ليس دائما نتيجة تخايب
الراكب أو سوء نيته . فأحيانا يكون استخراج القروش من جيب
البنطلون أمرا صعبا للغاية ، خاصة إذا كان الكسارى سميناً ، إذ أن
الفراغ اللازم لتحريك الإيدى واستخراج النقود قد ملأته أجسام الركاب
المتلاصقة ، وأية حركة من جانب أحد الركاب لتغيير وضع جسمه قد
تؤدى إلى ما لا تحمد عقباه ، فهو قد يفقد مثلا فرصة الإمساك بمقعد
أو مقبض يد ، وقد يؤدى التواء صدره إلى حلول جسم آخر محله مما يترك
الجسم فى وضع ملتو حتى نهاية الرحلة ، وقد يؤدى ، وهو أسوأ ما يمكن أن
يحدث ، إلى الاحتكاك غير المقصود بجسم امرأة . فتحسبه المرأة أنه قد
أتى بهذه الحركة عن قصد ، فلا ينتهى الصراخ والسباب حتى آخر محطة
أو حتى يتدخل وسطاء الخير .

على أن الرحلة في الاتجاه العاكس من حلوان الى باب اللوق . هي في الحقيقة الرحلة الجديرة بالوصف ، خاصة اذا تمت في الصباح . ذلك أنه ما ان يغادر القطار المحطة المسماة بمحطات المعادي ، التي لم يعد فيها أثر لحديقة ، حتى يعم القطار وجوم غريب ورهبة وتحركات غريبة لا يعرف سببها الا المتدربون من أمثالي . فالمتحدثون يكفون عن الحديث ، وقارئ الجريدة يطوى جريدته ، ويزحف الركاب الى داخل العربات يندسون فيها أنداسا غريبا قد تدهش له اذ تراهم يتركون اماكن فسيحة نسبيا الى ممرات ضيقة مزدحمة بالخلق .

والتفسير الذي لا يجهله الا المستجدون على ركوب القطار ، هو ان المحطة التالية هي محطة « دار السلام » ، الشهيرة لدى الركاب المنتظمين باسم « الصين الشعبية » فما ان يقف القطار بالمحطة وتفتح الابواب حتى تتدفق سيول من البشر الى القطار في تدافع يذكر يوم الحشر العظيم ، ويدفع الناس بعضهم بعضا وكأنهم يطلبون النجاة من حريق . هذه الآلاف المؤلفة الراكبة من دار السلام (وهي اجدر بأن تسمى دار الحرب) لا يهتمهم في تلك اللحظة ما يمكن أن يحدث لأجسامهم أو ملابسهم ، ولما اذا كانوا يدفعون رجلا أم امرأة أم طفلا أو ما اذا كانت اقدامهم تستقر على ارض القطار أو على قفص أو قدم شخص آخر ، وانما يسيطر عليهم جميعا خاطر واحد : هو ان يكونوا في داخل القطار أو على الاقل متعلقين به عندما تتحرك بعجلاته . فما ان تسير العجلات حتى يبدأ التنسيق والترتيب : فيسترد كل شخص قدمه اويده ، ويستعيد كل منهم استقامته ، ويحاول المتعلقون بالباب ان

يدخلوا الى القطار اكبر جزء ممكن من اجسامهم ، ثم يحاولون الامساك بشيء ثابت . فى هذه اللحظة يبدأ الحوار بين الركاب . وهو يجرى على نحو كالتالى :

— تسمح من فضلك تريح كوعك من بطنى ؟

— وكيف تظننى استطيع أن أقف اذا لم أمسك بهذا المقبض ؟

— وفيم حاجتك انى الإمساك بأى شىء على الاطلاق ؟ الا يسند بعضنا بعضا ؟

هل ترى مكانا نحاليا يمكنك الوقوع اليه ؟

هذا الحوار يمكن أن ينتهى على خير، ويمكن أن ينتهى الى شجار، ولكنه أو مثله لا بد أن يستمر حتى يغادر القطار محطة الملك الصالح ، وهنا تنقلب الاية تماما ، وتصبح المشكلة ليست فى ركوب القطار بل فى النزول منه . واذا بالوجوم يحل بالقطار من جديد ، وعلى الاخص بوجوه التلميذات الصغيرات الراغبات فى النزول فى محطة السيدة . فمغادرة القطار فى هذه المحطة تتطلب بذورها فنا وحيطة لا يستهان بهما ، اذ قد يمنع سيل الراغبين فى الركوب ، للسبب الذى أوضحته من قبل ، السيل الراغب فى النزول ، فينتهى الامر ببقائك فى القطار ضد ارادتك فاذا كنت قريبا من الباب ولا ترمع النزول فأنت معرض لخطر بالغ حيث يبدأ الناس فى مغادرة القطار قبل وقوفه خشية من أن يفقدوا فرصة النزول الى الابد ، ومن ثم فقد تجد نفسك مدفوعا بقوة الى خارج القطار فى محطة لم يخطر ببالك قط الذهاب اليها .

ولكن لنفرض جدلا أنك استطعت النجاة بنفسك من كل هذه
الاعطال، ووصلت في النهاية الى بغيتك ومحطة أمالك وهى باب اللوق .
سوف تتنفس بالطبع الصعداء وتعيد ترتيب هندامك وتتحنس اعضاء
جسمك للتأكد من سلامتها فلتحاول الان الخروج من محطة باب اللوق
الى الشارع تجد أنك محاصر بعدد من السيارات الخاصة التى صعدت الى
الارصفة وسدت منافذ الخروج ، وبين كل سيارة وأخرى بركة صغيرة
من مياه المجارى الطافحة عليك الان أن تمارس فنا مختلفا من التسلل
بين رقارف السيارات وعبور العوائق المائية بأقل قدر ممكن من الخسارة .
إذا خطر ببالك أن تنظر الى بعض الوجوه من بين هذه الآلاف
المؤلفة من الشعب المصرى التى لا تملك سيارات خاصة وكتب عليها ان
تقوم بهذه الرحلة مرتين فى كل يوم ، قد يروّعك هدوؤها وصبرها
وتسليمها . وهو امر قد تنتقده وتعتبره افة الآفات وقد يكون بالفعل
كذلك .

ولكنى كثيرا ما اقول لنفسى : اليس هذا الصبر هو الوجه الاخر
لذلك التسامح الرائع الذى يميز المصريين ، ولتلك القدرة الغريبة على
الصفح عن كل من اساء اليهم حاكما فاسقا كان أو اجنبيا افاقا أو ثريا
يختال بثرائه ؟

فاذا كان هناك شعب فى العالم يستحق من حكامه ان يبادلوه
تسامحا بتسامح وكرما بكرم ، فن هو غير الشعب المصرى ؟

التفسير النفسى لعصر لسادات (*)

لست من انصار التفسير النفسى للتاريخ ، ولكن من المؤكد أنه لا يصح أن نتجاهل أثر الخصائص النفسية والتزعات الشخصية للحاكم على ما يجرى من أحداث . فمن المؤكد مثلا أن هذه الخصائص يمكن أن تؤثر على مجرى الأحداث فى المدى القصير ، وأن تكون عاملا مساعدا او معطلا ، ولو لفترة من الوقت ، للتطور الذى تفرضه الظروف الاجتماعية او الضغوط الخارجية .

والذى يتأمل عصر السادات لا يمكن أن يتجاهل أن الخصائص النفسية للحاكم قد كان لها بالفعل مثل هذا الأثر ، الذى قد يندر أن تجد مثيلا له فى تاريخ مصر الحديث . صحيح أن تاريخ مصر قد تأثر

(*) كتبت بمناسبة محاكمة عصمت السادات ، شقيق الرئيس السابق ، فى خريف ١٩٨٢ لعدد من الهمم التى تتعلق معظمها بالاستيلاء على أموال خاصة وعامة دون وجه حق .

بقوة شكيمة محمد على ورخاوة سعيد ، وجبن توفيق ، وعناد عبد الناصر . ولكن قد يميل المرء الى أن يرى في شخصية انور السادات نموجا يفوق كل هذه النماذج في مدى ما مارسته من اثر على السياسة الداخلية والخارجية لمصر في السبعينات . والذي يبدو في أن هذه النزعات الشخصية كانت ذا أثر للغاية على مفهوم الانفتاح الذي ساد في هذه الفترة ، وعلى علاقات مصر الخارجية والعربية ، بما في ذلك موقفها من اسرائيل . وسوف احاول التدليل على ذلك .

من اكثر الكلمات ترددا على لسان الرئيس السابق كلمة «الحقد» . فهو دائب على استخدامها في وصف المعارضة السياسية . و يتصور أن الخلاف بينهم وبينه لا يزيد على شعور بالبغضاء الناتج من الغيرة والحسد . واعتقد أنه في هذا كان يعبر بصدق عن حقيقة مشاعره . فهو من ناحية سعيد غاية السعادة بما وصل اليه من مجد وجاه . ولا يتصور أن هذا الذي وصل اليه لا يمثل أيضا طموح غيره من المشتغلين بالسياسة أو العمل العام .

على أننا نلاحظ في نفس الوقت مدى حرص انور السادات على نفى صفة الحقد عن نفسه . اقرا مثلا الصفحات التي كتبها في « البحث عن الذات » عن شعوره نحو زملائه الاثرياء في المدرسة الثانوية :

« في المدرسة الثانوية تفتحت عيناى لأول مرة على اهل المدينة . وعرفت معنى الطبقة والفوارق . ففي المدرسة كان معى ابن وزير الحربية وابن وكيل وزارة المعارف ، وكان كل منها ينتقل الى المدرسة ويعود منها الى البيت في سيارة فاخرة (كونييل) كما

كنا نسميها في القرية ، منظر مبهر للغاية ، ولكنه لم يترك في نفسي
اي اثر للغيرة أو الحقد . وطبعاً زملائي في الفصل كانت ملابسهم
افضل من ملابسى ، ولكن هذا لم يصبنى باى عقدة »

فنظر السيارة الفاخرة كان منظرًا « مبهرًا للغاية » ولكنه مع ذلك
« لم يترك في نفسي أى اثر للغيرة أو الحقد » . ومع ذلك فهو يذكر بعد
صفحتين فقط إنه :

« عندما تقدمت للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية كان
علينا أن نرفق بالاستمارة صورة شخصية .. وكان لهذه الصورة أهمية
خاصة في نظر أى طالب (!؟) فشهادة التوجيهية هى بطبيعة الحال نقطة
تحول في حياته ، ولذلك ذهبت إلى والدى وطلبت منه حلة جديدة
أتصور بها هذه الصورة التاريخيه .. وأدرك والدى أهمية مطلبى ولكنه
قال : امهلنى يوما أو يومين لأدبر المبلغ . »

في نفس الموضوع يقول ايضا :

« كان مصروف يدي مليمين في اليوم ، كنت اشترى كوبا من
الشاي باللبن وأشربه وأنا احس انى اسعد انسان في العالم (؟) ، في
حين كنت أرى زملائي من حولى يشترون افخر انواع الشيكولاته
والحلوى من كاتين المدرسة »

فهو حرص على تأكيد أن ضالة مصروفه بالمقارنة بزملائه لم تمنع
من أن يكون « اسعد انسان في العالم » ، وهو أمر غريب من طفل لفت

نظرة بهذه القوة الفارق بينه وبين زملائه . ولا يمكن أن يقرأ أحد هذه العبارات دون أن يتذكر كيف أصبح أنور السادات ، وهو رئيس الجمهورية ، جريصا كل هذا الحرص على « الاناقة والتجدد » وكيف كان للصور المختلفة « أهمية خاصة ، في نظره ، وكيف كان يعتبر من ايجاد عهده دخول مختلف السلع الكمالية الى مصر حتى غزت الاسواق « افخر أنواع الشيكولاتة والحلوى » .

ولكنه ينفي في كتابه نفيا قاطعا أى شعور بالغيرة والحسد ، و يستخدم فى ذلك كلمة « اطلاقا » كما فى هذه العبارة :

« كان لى اصدقاء كثيرون من اولاد الذوات (وهو امر يسترعى الانتباه فى ذاته) وكانوا يعيشون فى بيوت فخمة لم ارها من قبل ، ولكنى لا اذكر اننى تطلعت يوما الى ما هم فيه . اطلاقا » الامر الذى يذكر بكثرة استخدامه لهذه الكلمة القاطعة « اطلاقا » فى خطبه السياسية بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية ، وقد يلقي عليها ضوءا جديدا . (وكثرة استخدامه لها تذكر ايضا بكثرة ترجمه على الرئيس السابق عليه ، وبكثرة استخدامه لوصف ابنى و بنتى . فى اشارته الى ابناء جمال عبد الناصر .)

انى أرى اذن فى تكرار وصفه للمعارضة (بالحق) أكثر من مجرد تعبير عن تصوره الخاص لدوافع المعارضة .. ففيه ايضا محاولة لا شعورية ، معقدة وملتوية لنفى هذه الصفة عن نفسه ، كما أرى تمجيده المستمر

« لاخلق القرية » سببا معقدا بدوره فشعور أنور السادات الحقيقي نحو القرية هو شعور سلبي تماما ، بعكس ما توحى به كلماته . حقا أنه كثيرا ما يرتدى زيا شبيها بالزى القروى . دائب الذهاب والعودة من والى (ميت أبو الكوم) و يطلق أسمها على أول قرية يبنها فى سيناء . وما أكثر اشاراته الى العادات القروية المقرونة بالثناء ، ولكن فلنلاحظ مع ذلك عدة أمور ، منها ان « الزى القروى » الذى كان يرتديه كان أبعد ما يكون عن البساطة والخشونة ، والذين زاروه فى منزله فى قريته يخبروننا عن التغير الكامل الذى حدث فى أثاثه . ومنها أيضا أن اعجابه بمظاهر المدنية الحديثة لم يكن ليقف عند حد ، من واقع تصرفاته وأحاديثه نفسها . ومنها حرصه على بعض مظاهر السلوك البسيطة فى ذاتها ولكنها تعكس اعجابا شديدا بالنقيض التام لبساطة القرية وعاداتها ، كتدخينه للبيبة وكثرة ظهورها فى صورة ، وكثرة ظهوره بالنظارة الشمسية ، فضلا عن حرصه الشديد على مراعاة آخر الموضات فى الزى حينما لا يكون فى قريته ، وعلى استخدامه للغة الاجنبية حينما يكون استخدام اللغة العربية أليق وأنسب ، وحرصه على تأكيد اجادته للغات ، وولعه بالتليفزيون والافلام الاجنبية .. الخ .

لم تكن اشادة أنور السادات المستمرة بالقرية اذن ، نتيجة تقدير حقيقى لها أو بسبب احترامه الشديد للتراث أو القيم الشعبية ، وانما كانت فى الواقع تأكيداً لا انتصاره الشخصى فى كفاح حياته ، وكأنه يقول : « هأنذا انتصرت فى النهاية على من أذلونى فى صباى » . كما كانت فى الوقت نفسه محاولة مستمرة لنفى غيرته أو حقده على من

يتمنعون بالحياة العصرية ، ونشأوا غير نشأته . وفي كتاب البحث عن الذات ما قد يرجع هذا التفسير ، كالفقرة التي يقول فيها :

« في الحارة التي كنا نساكن فيها بالقاهرة نزلت مرة لاشتري علبة كبريت من البقال . قلت انا عاوز علبة كسفر يت .. وفجأة انفجر الزبائن بالضحك . انهشت فيما يضحكون ؟ قالوا لي : « ضروري نفعل كبريت » . صممت على « كسفر يت » .. واستمرت سخر بهم مني .. »

على انه . وبالرغم من هذه الفقرة ، لا يمكن أن يثور أى شك عما كان يثير « الالهة » والاعجاب الحقيقي لدى أنور السادات . فاعجابه وافتنانه بالحياة الملكية والاستقرائية لشاه ايران مثلا لا يحتاج الى تدليل ، وما شمل به شاه ايران واسرته من رعاية حينما أصابتهم المحنة لم يكن مصدره في اعتقادي الشعور بالوفاء أو مجرد رد للجميل ، كما كان يطيب له ان يردد ، بل كان مصدره في الاساس علاقة الرجلين بالولايات المتحدة ، حتى بعد عزل الشاه ولكن كان يقوى هذا شعور دفين لدى السادات باحترام الملوكية والابهة هذا الشعور يؤكد ايضا موقفه من العائلة المالكة المصرية السابقة وحرصه على التودد اليهم .

بل ان علاقة السادات بالولايات المتحدة نفسها كان يقويها باستمرار عامل شخصي يتعلق بافتتان السادات بالرخاء الامريكي وبحبيرة الحياة الامريكية .

لا يمكن أن ننجاهل كل ذلك ونحن نحاول تفسير طبيعة « الانفتاح » الاقتصادي الذي ساد مصر السبعينات .. اذن من

الممكن مثلا أن نتصور انفتاحا اقتصاديا لا يبلغ تلك الدرجة من التساهل مع المنتفعين به بالحق أوبالباطل . كان من المتصور مثلا أن يطلق عقال النشاط الخاص في قطاعات كان محروما من الدخول فيها دون ان يسمح بتلك الدرجة من التهرب الضريبي ، وكان من الممكن تصور أن تخفض الرسوم الجمركية على الواردات دون أن يسمح بالمساس ببعض شركات القطاع العام ، كما كان من الممكن أن نتصور محاولة لتشجيع الاستثمارات الاجنبية دون الرضوخ لمطالب المستثمرين بما في ذلك الافاقين منهم ... الخ .

في كل هذا كانت شخصية السادات ذات اثر لا يستهان به . فهو يبدأ التعامل مع الرأسمالى الثرى ، على الاخص اذا كان اجنبيا من مركز نفسى ضعيف ابتداء ، ومن شعور دفين بالقصور إزاء الاجنبى في أمور بالغة الاهمية في نظره بسبب حرمانه منها في صباه وقد انعكس هذا الشعور بكل أسف على تقييمه للامة التى يمثلها .

لا يدحض ذلك في راى كل ما كان يبدو منه احيانا من غرور أو ثقة عالية بالنفس . لقد كان حقا يخطب بصوت جهورى و يطيل الخطاب ، كما كان يبدو قادرا على الامر والنهى ، وعلى الغضب الشديد على معارضيه وعلى تهديدهم بأبشع المصير ، ولم يكن يظهر مبالاة شديدة برأى الناس في بعض تصرفاته ، ككثرة تنقلاته بين استراحاته العديدة ، وكثرة غيابه في اجازات ، ومظاهر البذخ في الانفاق على حفلاته العامة والخاصة . وكان طلق اللسان في التعبير عن أدق تفاصيل حياته ، كما كان يبدو وكأنه يصدق بالفعل ما تطلقه عليه وسائل الاعلام الاجنبية

من ثناء مبالغ فيه . ومع الاعتراف بكل ذلك فانى أميل الى الاعتقاد بأنه كان يعانى دائما من هذا الشعور المتأصل بالقصور والخوف . كان هذا يظهر فى علاقته بالاجانب أساسا ، وحرصه المستمر على ابداء المودة لهم وترك انطباع حسن لديهم . ولكنه كان يظهر أيضا فى علاقته بعبد الناصر ، بل وبصفة عامة فى علاقاته بمن يفوقه مركزا .

يظهر هذا أيضا من نوع العلاقات الوثيقة التى كونها اثناء توليه الرئاسة مع عدد من الشخصيات المصرية التى تميزت بالشراء اكثر مما تميزت بالثقافة ، واشتهرت بالشطارة اكثر مما اشتهرت بالوطنية . كما قد يظهر من موقفه السلبي ، أو على الاقل ماساد من برود على علاقته بكثير من شخصيات مصر الأقرب الى نبض الشعب والاكثر تعبيرا عن الشخصية المصرية . ولنضرب على ذلك مثلا واحدا يتعلق بالمقارنة بين موقف السادات من السيدة أم كلثوم وموقف عبد الناصر منها . لم يكن عبد الناصر ، فيما يبدو ، ممن يستمتعون كثيرا بالموسيقى والغناء ، ولكنه فيما يظهر بجلاء ، كان يدرك جيدا ماتمثلة أم كلثوم لدى الشعب المصرى والشعوب العربية الاخرى . كانت بذاتها مؤسسة كاملة ، وكان حب عبد الناصر أوتقديره لها انعكاسا فى رأى لحبه لبلده وشعبه . وأم كلثوم نشأت فلاحه مصرية صميمة ، وبقيت كذلك رغم كل ما أحرزته من مجد ، فقد ظلت مخلصه للتراث الموسيقى العربى واللغة العربية وللتقاليد المصرية المحافظة . ومن ثم قد يبدو ومن الغريب حقا ألا تنال أعلى درجات الاهتمام والحفاوة من الرئاسة فى عهد تمجيد « أخلاق القرية » « وحماية القيم من العيب » . بل تصادف على

العكس جفوة ممن ينادون بكل ذلك ، و ينال الخطوة بدلا منها مطربون وممثلون يرطنون بالانجليزية أو الفرنسية .

من هذه الزاوية أيضا يمكن ان ننظر الى مسلك السادات حينما وقف « يتبرأ » من البلاد العربية الأخرى ، واصفا اياها بأنها « اقزام » مرة ، وبأنها « غير متحضرة » مرة ، وينسب التحضر لمصر واسرائيل ، والغرب طبعاً . فهو عندما قال ذلك لم يكن فقط يعبر عن موقف سياسى الغرض منه تبرير خطوات التصالح مع اسرائيل ، ولكنه كان يعبر عن موقف نفسى . فهو الحقيقى لا يجرى فى اتجاه العروبة ، بل فى الاتجاه الغربى ، ليس لانه « غربى » بالطبيعة والشفافة ، بل لعل العكس بالضبط هو الصحيح ، ولكن لان هذا هو ما يحترمه - ديمه و بقدره ، وانتمائه العربى ، كانتسابه للمصرية المصرية ، لم يكن فى الحقيقة مصدر فخار أو اعتزاز له ، بل كان شيئاً من الافضل نسيانه والتخلص منه .

من كل هذا يتبين لنا الى اى حد اختلط العام والخاص لدى انور السادات . فسواء تعلق الامر بسياسته الاقتصادية فى الداخل ، أو بموقفه من المعارضة ، أو بعلاقاته العربية ، أو بسياسته الخارجية تجاه الغرب واسرائيل ، كان انور السادات بغير شك يتخذ مواقف على أعلى قدر من الاهمية من الناحية العامة ، ولكنه كان ايضا يعبر عن دوافع شخصية تتلاءم تلاؤماً تاماً من مقتضيات تلك السياسة . ليس من الغريب اذن ان نجد من الصعب العثور على فترة من تاريخ مصر الحديث نختلط فيها النوازع الشخصية للحاكم بالسياسة العامة للدولة كما نجد فى حقبة السادات .

نلاحظ هذا أولا في طريقة تعبير الحاكم عن كثير من اجراءاته ومواقفه .. فهنرى كيسنجر وكارتر وبيجين وچيسكار ديستان ليسوا مجرد ساسة يعبرون عن مصالح دولهم ، ولكنهم أيضا « اصدقاء أعزاء » . وموقف السادات من حكومة الشاه وعائلته يقدم على أنه تعبير عن « وفاء » شخصي : وموقفه من بقايا الاسرة المالكة المصرية يفسر بأنه من دواعي « الشهامة » . والجريرة الاساسية للمعارضة في مصر هي أنها « حقوق » أو « قليلة الادب » .

كما نلاحظه أيضا في اقحام الحياة الخاصة للرئيس على الحياة العامة ، فتفاصيل قصة حياته يجب أن يعرفها الجميع ، وأعياد ميلاده لا يمكن أن ينسى موعدها ، والشخصيات التي التقى بها في حياته ، أيا كانت درجة أهميتها ، طالما أنها قد عبرت في يوم ما طريق حياته ، تصبح وكأنها شخصيات قومية .

وكما اختلط العام والخاص في تصريحات السادات وخطبه وفي كثير من مواقفه السياسية ، اختلط أيضا في عصره المال العام بالمال الخاص بدرجة لم تعرفها مصر لمدة مائة عام مضت على الأقل .. وإذا كان من الجائز أن يوجه النقد لعصر عبد الناصر لافراطه في اخضاع المال الخاص للسلطة العامة . فإن عصر السادات قد أفرط في ترك المال العام نهبا للأطماع الخاصة . وليس مثل قضية عصمت السادات الا واحدا من الامثلة المتداولة على السنة الناس منذ سنوات ، للعدوان على املاك الدولة وحقوقها ..

على أن الذى يعنيننا التركيز عليه هنا هو الجانب النفسى لسلوك عصمت السادات بدوره . وهنا لابد أن يسترعى انتباهنا ودهشتنا كل هذا التهم الذى أصيب به الرجل . فشهوته ليس لها فيما يظهر أول يعرف أو آخر يوصف . فالممتلكات التى امتدت إليها شهوته تشمل الارض الزراعية وأراضى البناء ، الفيلات والعمارات ، والمحلات التجارية والمصانع والمخازن والورش ، سيارات الركوب ولوريات النقل ، وكالات الاستيراد والتصدير والشركات السياحية وشركات المقاولات والشركات والعقارات تمتد من أقصى شمال الجمهورية الى أقصى الجنوب ، والزوجات مصرية و يونانية .

ليس الهدف فيما يبدو اذن هو مجرد الثراء ، وإنما هو أقرب الى أن يكون ظماً لا يرتوى الى كل ما يملكه الآخرون . وإذا لم يكن قد أتيح لعصمت السادات أن يكتب هو الآخر كتاباً « فى البحث عن الذات » فإن كتاب شقيقه يكفى على الأقل لالقاء بعض الضوء على النشأة الاولى ، وعلى ما لا بد ان يكون هو أيضاً قد عاناه فى صباه .. على ان عصمت السادات لابد ان يكون قد واجه فى السنوات الاحقة مشكلة أعوص ، زادت من شعوره بالمرارة وضاعفت من نهمه . فقد فاجأه شقيقه الاكبر باعتلاء منصب رئيس الجمهورية وهو يعرف حدود أخيه واهتماماته الحقيقية ، واتجاه ولائه . فإذا كان للشقيق الاكبر مثل هذا الحظ الواسع ، ففى أى شىء تراه يفضل له ؟ وإذا جاز للشقيق الاكبر أن يقول ما يشاء أن يقوله أمام جمهور لا يعرف الحقيقة ، فكيف يجوز ذلك على الاخ الاصغر ؟

قد يفسر هذا ذلك الموقف الغريب الذى اتخذه رئيس الجمهورية من مسلك شقيقه عندما أحيط به علما مرارا وتكرارا . فقد اقتصر على أوامر بمنعه من دخول الميناء ، دون أن يتحقق حتى من تنفيذ القرار ، أو من مغادرة البلاد ، بعد سنوات طويلة من تكرار الأعمال المخالفة للقانون والتي يتحدث عنها الناس جميعا ، ثم الامتناع عن مقابله . وهذه كلها ليست عقوبات بل هى اقرب الى اشاحة الوجه عنه . فما الذى كان يشل يد رئيس الجمهورية عن اتخاذ اجراءات رادعة ضد شقيقه ؟ لا يمكن أن يكون السبب هو مجرد علاقة الاخوة ، فليس هناك شرع ولا حتى عاطفة تجبرك على ان تتحمل عدوان أخيك على اموال الناس العامة والخاصة . وحتى اذا كان اعتقال الاخ قاسيا على النفس ، فلماذا لم يوضع على الاقل حد لتصرفاته ولم يجبر على اعادة ما وضع عليه يده بغير حق ؟

ان الاقرب الى التصديق هو ان يد رئيس الجمهورية السابق كانت مغلوله ، اما لعلاقات شقيقه بعيدة المدى مع اشخاص لم يكن الرئيس يجروء على معاداتهم ، أو بشعور بالعجز عن المواجهة لاسباب تتعلق بفهم كل منها للآخر ، أو بالامرين معا .

لقد جاء فيما نشر من تحقيقات فى قضية عصمت السادات قوله « ان أخاه كان يحتقره » . والقول لابد أن يحمل جزءا كبيرا من الحقيقة ، لاسباب تتعلق مرة اخرى . بشعور الاخ الكبير تجاه ظروف نشأته الاولى . فهو ليس احتقارا بقدر ما هو اصرار على النسيان والتخلص من الماضى المرير . واذا كان هذا صحيحا ، وبدر من الاخ الكبير ما يؤكد

ضيقه وتبرمه من الحاج الاخ الاصغر عليه بأن بشره فيما هو فيه من
نعيم ، فالى أين يتجه انتقام عصمت السادات ليس فقط من أخيه ، بل
من المجتمع برمه ؟ على أنه انتقام ، لو أكد التحقيق فى النهاية ، يصعب
أن نصادف انتقاما ابشع منه ، دفع ثمنه مجتمع كان من سوء طالع أن
أعتلى أريكة الحكم فيه رجل تعرض لهوان شديدا فى صباه ، وقضى بقية
عمره « يبحث عن ذاته » .

عن الرجل العظيم وصاحب المنصب الخطير(*)

من أخطر الأفات التى تنخر فى عظام المجتمع المصرى ، ذلك الخلط الفظيع بين الرجل العظيم وصاحب المنصب الكبير . فنحن نعامل كل صاحب منصب كبير وكأنه رجل عظيم ، ويتوارى كثير من رجالنا العظام حقيقة فى الظلام ، من فرط إهمالهم ، لمجرد أنهم لم تتح لهم الفرصة ، أو رفضوا ان يتولوا منصبا كبيرا .

والادلة التى يمكن تقديمها على هذه الحقيقة لا يمكن حصرها .

فلننظر مثلا الى معاملة وسائل الاعلام للوزراء وعلية القوم من المسئولين . الجريدة اليومية لا تخلو فى أى يوم من الأيام من صورة هذا المسئول او ذاك ، وهو واقف وجالس ، راکع أو ساجد ، يقبل طفلة تحمل باقة الزهور او يصافح بيده الكريمة هذا الشخص او ذاك ، وتصريحاته

(*) كتبت بمناسبة وفاة الاقتصادى المصرى الكبير الدكتور على الجريتلى فى خريف ١٩٨٢ .

واخباره ، عظمت أوصغرت ، ولوتعلقت بإرسال برقية معايدة اواستلامه لها ، تحتل مكانا رئيسيا في صفحات الجرائد ، وتتقدم كافة الأخبار المحلية والعالمية في نشرات الأخبار ، ولوتعلقت هذه الأخيرة بكارثة عظيمة أومصيبة فادحة .

أوفلننظر الى معاملة المذيع أو من يدير نقاشا في التلفزيون ، لهذا اوداك ، إذا اجتمع في نفس الندوة رجل عظيم ووزير حالي ، تجد الخشية والخشوع في معاملة الوزير ، مهما كانت حادثة عهده بالسلطة ، ورفع الكلفة في معاملة الرجل العظيم ، مهما علا شأنه . فالوزير لا يقاطع بينما تجوز مقاطعة الآخرين ، والرءوس تهتز بالموافقة لكل كلمة يقولها ، حتى يجد الرجل الاهتمام بالآخر ، مدفوعا بقوة خفية الى هز رأسه أيضا ، والبحث عن معنى دفين في كلام الوزير قد يكون خفى عنه ويمكن هز الرأس بشأنه .

فاذا حدث وتصادف ان رأيت رجلا عظيما حقا يعامل كما لو كان صاحب منصب كبير ، فالأمر في معظم الأحوال لا يخرج عن أحد أمرين : إما ان يكون هذا العظيم قد اجمع الناس إجماعا غير معهود على علو شأنه (وهذا أمر نادر الحدوث) ، ومن ثم يكون تملقه بمثابة خضوع المضطر لرأى الجماهير ، أو ان يكون هذا العظيم قد حظى برضاء غير معهود أيضا من جانب صاحب السلطة ، فيكون تملقه هو في الحقيقة تملق للسلطة .

أوفلننظر الى من تعطى جوائز الدولة التقديرية ، تجد ان نسبة لا يستهان بها تعطى لوزير سابق او لمدير سابق للجامعة بلغ لتوه سن

المعاش ، ولم يترك اى اثر يذكر فى حياتنا العلمية أو الثقافية ، أول رئيس
تحرير جريدة سياسية هامة ذات اتصال وثيق بالحكومة .

ونظام التعليم فى مصر يجرى على نفس النحو . فالتاريخ الذى يتعلمه
اولادنا فى المدارس لا يميز التمييز الواجب بين العظيم وصاحب المنصب
الكبير ، ولا تجرى الغريفة الواجبة الا بعد مرور عشرات السنين على وفاة
هذا او ذاك ، وبعد ان تنقضى اى شبهة فى ان يكون لصاحب المنصب
الكبير انصار فى السلطة .

بل إن مما يثير الدهشة حقا ان هذا المسلك قد وصل الى حد قلب
الأمر رأسا على عقب . فبدلا من ان يحظى العظيم بالتبجيل الذى
يذهب الى صاحب المنصب ، اصبح صاحب المنصب يستعار فى وصفه
صفات لا تنطبق الا على العظماء أو على المبرزين فى العلم . فالرؤساء
يوصفون « بالزعماء » ، مع ان هذا امر وهذا أمر آخر ، أو « بتغيير مجرى
التاريخ فى المنطقة » ، مع ان هذا امر فى غاية الصعوبة . والمسئول الكبير
الذى لم يحصل على درجة الدكتوراه بل ولا يحتاجها للقيام بمهمته ، يقرن
اسمه بهذه الشهادة ، وتصريحات المسئولين الكبار توصف بأنها « خطيرة
وتاريخية » بل « وخالدة » ، دون ان يكون هناك بالضرورة خطورة
أو خلود .

ومن الممكن الاسترسال فى هذه الأمثلة الى ما لانهاية ، على ان
ما ذكر منها يكفى لتفسير ما يحدث لصاحب المنصب الكبير فى بلادنا
لدى بداية توليه لمنصبه ، ولدى تركه له . إذ أنك إذا تأملت رجلا
هبطت عليه فجأة نعمة الوزارة ، وقدر لك ان تراه عن قرب بعد بضعة

أيام أواسابيع ، تجد أن الرجل ، مالم يكن رجلا نادرا حقا ، قد اعتراه ما يشبه الذهول . فهو ينظر اليك ولا يراك ، ويصافحك وكأنه آت من عالم آخر . فالناس أصبحت فجأة تبترس في وجهه بعد ان كانوا يتجهمون ، وكل نكاته أصبحت ماثرا للضحك ، والناس يفعلون له ما كان يتصور أنه كان مستحيلا ، وكأنه قد عثر على عصا سحرية أو مصباح علاء الدين ، كرسف الطريق الذي يسكن به أو يراه بعينه . وتجديد اثاث مكتبه ، وطلاء منزله وربما المنزل الذي بجواره أيضا . وإذا مات له قريب عزيز ظهرت طوابير المعزين ، وامتألت الصحف بعبارات المواساة ، ولم يكن يدري من قبل انه محبوب لهذه الدرجة ومشهور الى هذا الحد . فإذا ترك المنصب فجأة كما جاء اليه ، اختفت العصا السحرية فجأة من يده ، وعاد هو واسرته الى سابق عهدهم ، ولكن جرحا عميقا يبقى في نفسه و يأبى ان يلتئم ، و يصبح من المستحيل عليه أن يرى الأشياء على النحو الذي كان يراها من قبل . فنصب الاستاذية في الجامعة مها كان منصبا « عظيما » ، ومها ردد أمام الناس بأنه سعيد بالعودة اليه ، يبدو له وكأنه لا يختلف اختلافا كئيبا عن أي منصب آخر غير الوزارة والامارة ، وهو في هذا محق من حيث أنه كأي منصب آخر لا يعطيه تلك العصا السحرية أو ذاك المصباح العجيب .

لا يحدث شيء من هذا ، في العادة ، للرجل العظيم حقيقة . فهو ان كان أديبا أو فنانا أو استادا أو عالما ، قد يكون قابعا في بيته أو مكتبه أو معمله لا يزور ولا يزار الا الماما ، وهو لا يؤلف أو يكتب الا اذا تحركت

نفسه بالرغبة فى ذلك ، وتصريحاته لا تنشر فى الصحف وانما يسمعها جمهور صغير من اقاربه واصدقائه وتلاميذه ، ونكاته لا تضحك الا اذا كان فيها بالفعل ما يضحك . وهو فى معظم الأحوال يعرف قدر نفسه ولا يستطيع ان ينسى عيوبه وواجه النقص فى عمله ، اذلا مصلحة لأحد فى إنكارها . فاذا مات قد يذكر اسمه فى الصحف ولكن دون استرسال فى الثناء ، فالافراط فى الثناء عليه لن يجلب منفعة لأحد . واذا عددت الأعمال التى قام بها فى حياته لم تحل كتبه ومؤلفاته ولا حاول احد ان يبين اثره على الحياة العلمية أو الفنية فى مصر ، وعلاقته بالاجيال السابقة او التالية عليه ، وانما ذكر انه كان وزيرا ، اونائبا لرئيس الوزراء ، إن كان قد شغل مثل هذا المنصب فى غفلة من الزمن ، ثم تركه بسرعة . واذا كان اقتصاديا كبيرا له رايه الخاص والواضح فى حل مشكلات مصر المستعصية على الحل ، لم تذكر الصحف شيئا عن هذه الآراء واكتفى بذكر أنه اشترك فى المؤتمر الاقتصادى الذى دعا الى تشكيله رئيس الجمهورية ، واذا رثى أن هذا ليس مبررا كافيا للاهتمام الشديد بأمر الرجل ، نسبت اليه رئاسة المؤتمر حتى وان لم يكن رئيسا له .

خطر لى ذلك عندما رحل عنا استاذنا الدكتور على الجريتلى ، فانضم بذلك الى عدد غفير من عظماء مصر الحقيقيين الذين اختارهم الله لجواره . وقد كان وزيرا حقا لفترة قصيرة فى اوائل عهد الثورة ، حينما كانت الثورة تبحث عن عظماء الناس وتوليهم بعض المسئوليات . ثم أثر ان يترك مثل ذلك عندما اكتشف انه من العبث ان يكون جزءا فى

جهاز لا يسمع له رأيا . فتلقفته هيئة الأمم المتحدة ، كما تفعل في كثير من الأحيان ، مع رجال لم يجدوا الفرصة لخدمة وطنهم ففنعوا على الأقل بعمل لا يجبرون فيه على قول ما لا يعتقدون ، وإن كانوا لا يستطيعون مع ذلك ان يقولوا كل ما يعتقدون . ثم لم يكف عن كتابة رأيه في الكتب والبحوث المنشورة وغير المنشورة وهى كثيرة ، فانتقد السياسة الاقتصادية للمستينات في بعض وجوهها ، وتعاطف معها في وجوه اخرى ، ونشر بعض ذلك في كتاب (خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ٥٢-١٩٧٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ . وهو لم يكن ضد الانفتاح الاقتصادى برمته ، كما يفصح عن ذلك هذا الكتاب نفسه ، ولكنه كان ضد تخلى الدولة عن حقها في مراقبة نشاط الشركات الأجنبية المراقبة الكافية كما يفصح عن ذلك نفس الكتاب (ص ٢٧٥ - ٢٨٠) ، ومذكراته المقدمة الى وزير الاقتصاد عندما كان يرأس وحدة بحوث استشارية . وهو يحذر من الاعتقاد بأن « المستثمرين الأجانب سوف يحولون حال مصر من شدة الى رخاء » ومن التعويل على « سحرية التكنولوجيا الحديثة دون النظر الى الاعتبارات الاقتصادية المستمدة من تكلفة الموارد المتاحة » (خمسة وعشرون عاما ، ص ٣٠٢) و يؤكد على ضرورة « المساواة في التضحية ، بحيث لا يحتفظ المواطنون الذين يستأثرون بنسبة عالية من الدخل القومى بمستوى معيشة يعتبرونه من المقدسات التى لا تمس ، والانا دوا بالويل والثبور وعظائم الأمور » (ص ٣٠٥) .

وقد نختلف معه حول حجم الأهمية النسبية التى كان يعلقها على تحديد النسل ، واعتقاده بتواضع ما يمكن عمله لرفع مستوى المعيشة في

ظل معدل تزايد السكان الحالي (ص ٣٠٧) ولكنه على كل حال لم يقبل ان تتخذ هذه المشكلة كعلة تبررها اخطاء السياسة الاقتصادية .

كان الدكتور الجريتلى بغير شك واحدا من اوسع خمسة أو عشرة من الاقتصاديين المصريين دراية بدقائق علمه وقدرة على ترجمة النظريات الاقتصادية الى سياسات عملية . ومن ثم فقد اختير عن جداره كواحد من أقرب الاقتصاديين الى الرئيس حسنى مبارك فى بداية عهده ، ثم اشترك فى أعمال المؤتمر الاقتصادى . على أنه لا يبدو لنا ان اراءه قد انعكست حتى الآن انعكاسا ملموسا فى السياسة الاقتصادية . وقد يرجع ذلك الى ان مناقشات المؤتمر الاقتصادى لم تترجم الى سياسات عملية بعد الانتهاء من عقده ، وقد يرجع أيضا الى ان الدكتور الجريتلى لم يكن عضوا فى الحزب الوطنى الديمقراطى .

وقد كان مأتمه جديرا برجل عظيم مثل . فهو لم يعقد فى ميدان عام بوسط المدينة ، بل فى حديقة منزله فى ضواحي القاهرة ، فن أراد الغراء ذهب اليه فى بيته . ولم تستخدم الميكروفونات فى إذاعة ما تلى من القرآن الكريم ، بل قرىء القرآن قراءة جلييلة من مقرىء جيد الصوت لم يكن يحتاج الى الميكروفون اصلا ، كما ان الدكتور الجريتلى لم يكن فى حاجة الى مكبر للصوت .

رحمه الله رحمة واسعة وعوضنا عنه أجسن العوض .

ما جدوى القدوة الحسنة في مناخ اجتماعي رديء ؟

شاع مؤخراً الحديث عن القدوة الحسنة باعتبارها الحل لكثير من مشاكلنا . فيقال انه لا جدوى من مطالبه الناس بالامانة والنزاهة والعمل والانتاج والانضباط الا اذا ضرب عليه القوم المثل ، وكانوا قدوة لغيرهم وقيل ان ضرب المثل والتزام عليه القوم بهذه المبادئ السامية سوف يجعلهم قدوة لغيرهم ، فتستقيم الامور وتصلح الاحوال .

وعيب هذا النوع من الحديث ليس في بطلانه وخطئه ، وانما في انه لا يمس المشكلة الحقيقية ومن ثم لا بد أن يظل كلاما نظريا خالصا يقال فيهز الناس رءوسهم موافقين ، ثم يتصرف كل منا لحاله ويتصرف كما كان يتصرف من قبله بالضبط .

ذلك أن القدوة الحسنة لا يمكن أن تثمر ثمارها الا في مناخ اجتماعى صالح . ومن المهم أن ندرك أن الناس جميعا لديهم الاستعداد للصالح والفساد ، للخير والشر ، وان تفاوتوا في الدرجة ، وان المناخ الاجتماعى السائد هو الذى يغلب نزعة على أخرى .

وللتدليل على صحة ما أقول اذكر القارىء ببعض الشخصيات ، التى امتنع عن ذكرها بالاسم ، اعتمادا على ذاكرة القارىء وفطنته ، والتى تولت مناصب رفيعة أو مسؤوليات خطيرة خلال الستينات ثم خلال السبعينات أيضا ، فكان تصرف كل منهم فى الستينات مناقضا تمام المناقضة لتصرفه فى السبعينات ، ليس فقط من الناحية السياسية بل ومن الناحية الاخلاقية أيضا . فلم نسمع عن احدهم انه ارتشى فى الستينات ، أو استولى على ارض مملوكة للحكومة ، أو عين اقاربه ومحاسبيه ، أو أغتنى بين يوم وليلة ، أو أعلى من شأن التافه الحقير وضرب الشخص القادر الكفاء ثم جاءت السبعينات فاذا بك تجد نفس المسئول وقد فعل كل ذلك . فاذا قلت أن السبب هو أن القيادة فى الستينات كانت تضرب المثل وتقدم انقدوة الحسنة ، لم اجد التفسير كافيا ، وان كان صحيحا . حقا لقد أصاب هذا القلب الغريب بين الستينات والسبعينات ، فيما أصاب ، قه الحکم نفسها ، ولكن ما كان هذا القلب فى شخص الحاكم ليكفى وحده لقلب المجتمع بأسره رأسا على عقب ، على النحو الذى رأيناه . وانما اجد التفسير الحقيقى فى اختلاف المناخ الاجتماعى العام ، واختلاف نظام الثواب والعقاب ، ووجود الزجر والبنع فى عهد واختفائها فى عهد آخر .

أوفلنتصور رجلا على أعلى مستوى من الشعور بالمسئولية والحرص على الصالح العام (وهو ليس طرازا نادرا في بلادنا كما يعتقد البعض ، بل ان العكس في اعتقادى هو الصحيح) يقود سيارة في طرق نعمها الفوضى والاستهتار، ويتساهل فيها رجل المرور مع المخالفين ، ويجور فيها الثرى على الفقير، استنادا الى مجرد الثراء ، أو قريب الوزير عمن لا قريب له . لنتصور مثل هذا الرجل وقد اراد أن يصبح قدوة لغيره ، وأن يضرب للناس المثل فى حسن السلوك والالتزام بالقانون . ما هو مصير مثل هذا الرجل فى هذه الغابة التى نعيش فيها غير التعرض للاستهزاء ؟ وكيف نطلب منه أن يكون قدوة لغيره فى بيئة يدوس الناس فيها بعضهم على بعض و يتقاتلون للحصول على ما يشتهون بالحق أو بالباطل ؟

ما الذى يدفع الناس فى مصر ، اذا وصل القطار أو السيارة العامة الى أن يهجموا على المقاعد هجوم الوحوش المفترسة ، وكأن الحصول على مقعد قد أصبح مسألة حياة أو موت ؟ وان يفعلوا مثل ذلك اذا تعلق الامر بوصول رغيف العيش ، أو علبه الكليوباترا أو أكياس الارز ، أو اذا تعلق الامر بتجديد رخصة أو دخول جمر ك أو الحصول على تأشيرة ؟ أهو الشر المتأصل فيهم ؟ أو « انعدام الاخلاق » كما يحلو لبعض الناس أن يظن ؟ انى انفى ذلك نفيا قاطعا . بل أكاد اقول ان مثل هذا التصرف فى ظل المناخ الاجتماعى العام يكاد يصبح هو « التصرف الرشيد » ، الذى بدونه لا تقضى حاجة أو تقتنى سلعة أو يصل أى أمر الى منتهاه . فالكمية المطروحة من السلعة محدودة للغاية ، والمقاعد المتاحة للركاب تقل عن عددهم بما لا يمكن تصوره ، والموظف المسئول اذا أتى اليوم قد

لا يأتى غدا ، المهم أذن هو أن أعيش « الآن » ، أن أحصل على الرغيف
« هذه المرة » ، ان أصل الى بيتى « اليوم » ، وليتعهدنا الله برحمته فى
اليوم التالى أو المرة التالية .

أوفلنتأمل طالب البعثة المصرى اذا سافر للدراسة فى الخارج ،
وقارن بين حاله وتصرفاته قبل السفر ، وتصرفاته بعد بضعة أسابيع من
وصوله ، ثم قارن ذلك مرة اخرى بتصرفاته بعد عودته . تجده فى خارج
بلاده ، اذا قابل ظروفًا علمية واجتماعية مواتية ، يتصرف تصرف العالم
الدعوب ، الذى يلتزم غاية الامانة العلمية . فيزدهر ذكاؤه و يلمع ،
ويصب فى رسالته خير ما عنده ، وهو كذلك فى تصرفاته اليومية وسلوكه
الاجتماعى . فاذا عاد استسهل الامر ، وترهلت روحه قبل ان يترهل
جسمه ، وكتب ما لم يكن يجزؤ على كتابته فى الخارج من فرط تفاهته ،
ثم سرعان ما يشترك فى أعمال التهريج والتصفيق المتاحة له ولغيره .

المشكلة اذن ليست فى ضرب المثل وتقديم القدوة . فاشد
الناس رغبه فى ذلك اذا عثروا على سبب واحد يدفعهم الى
الاخلاص فى العمل يجدون ألف سبب لعدم الاخلاص .
« أضرب المثل لمن ؟ اقدم القدوة الحسنة فى أى جو وأى بيئه » ؟

ما هو أذن ذلك المناخ الاجتماعى العام الذى يمكن أن يخرج
من الناس أحسن ما فيهم ؟ ليس هو أن يلتزم الوزير بالنزاهة
والشرف ، فما اكثر وزراءنا الشرفاء فى كل عهد من العهود ، ولا هو
فى ان يتنازل الوزير عن سيارة من سياراته ، أو ان يفتح بابه
للجمهور ، فالذى يأمل فى اصلاح الأحوال عن هذا الطريق هو

كالذى يأمل ان تذهب قطعه السكر بملوحة البحر. اذ انه فى مناخ اجتماعى ردىء لن ينال مثل هذا الوزير من وراء ما يصنع الا ما يناله من يصر على الالتزام بالطابور فى انتظار نصيبه من سلع الجمعية التعاونية. « ترى هل هويزايد علينا ؟ اىظن انه هو الشريف الوحيد » ؟

بل الذى نعينه بالمناخ الاجتماعى الصالح ، هو القانون الذى يقوم على اسس عادله من العقاب والثواب ، والنظام السياسى الذى يطبقه ، ويتيح الفرصة للكفاء ويطرد السفهاء ، والسياسة الاقتصادية التى تتيح الاطمئنان للناس على دخولهم ومستقبلهم ، وتوفيرهم ضرورات الحياة . فى مثل هذا المناخ يكون من المجدى أن يحاول المرء أن يقدم القدوة الحسنة ، وأن يضرب المثل لغيره . فان لم يحقق هذا فيالضيعة الشريف ويالهوان الكفاء وبالتجبر اللص ، وبالصفاقة الراشى والمرتشى .

مصر بعيون يمنية

العاصمة اليمنية صنعاء ليست أكثر العواصم العربية تردداً على لسان المصري . ومع ذلك فإن لدى مائة سبب للاعتقاد بأنها جديرة بأن تكون أقرب إلى قلب المصري من أية عاصمة عربية أخرى .

وأسبابي لاتتعلق بالمعمار اليمنى أو جواليين أو تاريخ اليمن .. الخ فكل هذا قد يهر الاوربي أو الامريكي بنفس القدر الذى يهر المصري .. وانما لدى اسباب مصرية صرفة .

لقد عدت لتوى من صنعاء ، ولم اكن قد رايتها من قبل رغم انى كنت قد رايت أو عشت فى أكثر العواصم العربية الاخرى من الرباط الى الكويت . ومازال يتردد فى اذنى قول الامام الشافعى المأثور: « لا بد من صنعاء وأن طال السفر » وهو قول لا بد انه تتردد على سمع

الطفل اليمنى الصغير عشرات المرات ، كما تردد على سمع الطفل المصرى " أن مصر هبة النيل أو ان مصر أم الدنيا . ولا يعرف أحد بالضبط لماذا قال الامام الشافعى ذلك . الا ان طريق التجارة كان لابد أن تنتهى بصنعاء ؟ أم ان طلاب العلم والحكمة كان لابد ان ينتهوا بالجلوس الى علماء صنعاء وفقهائها ؟

على انه ايا كان الامر فلا بد للمصرى اليوم من أن يرى صنعاء اذا استبد به اليأس ، او حامت بنفسه شكوك عما اذا كان من الممكن لمصر أن تنهض من جديد . فصنعاء جديره بتبديد هذا الشعور فى لحظة اذ ما كل هذا الحب الذى يكنه اليمنيون لمصر ؟ انى لا اقصد بالطبع « الحب الرسمى » الذى قد يظهر فى عناق رئيس جمهورية لرئيس اخر ، فكلنا رأى مثل هذا العناق آلاف المرات ولم يحتفل به . ولا هو مجرد أن تطلق دولة عربية اسم جمال عبد الناصر على احد شوارعها . فهذا قرار تتخذه الحكومة أو البلدية ، وقد تطلق عليه اسما اخر غدا . ولكنى أقصد شعور اليمنى البسيط السائر فى شوارع صنعاء اذا مر بمدافن العشرين الفا من الجنود المصريين الذين دافعوا عن ثورة اليمن وماتوا فى ارضها ، وشعور الطفل اليمنى الصغير نحو المدرس المصرى فى قرية فى اعلى جبال اليمن ، وشعور المشقف اليمنى نحو العقاد أو طه حسين أو احمد حسن الزيات ، شعور ربة البيت اليمنية نحو المطربين المصريين أو الممثلين المصريين ... الخ .

قال لى استاذ مصرى يدرس القانون فى جامعة صنعاء (التى تضم ١١٠ بين استاذ ومدرس مصرى من بين ١٣٠ استاذ ومدرسا) أن يمينيا

بسيطا استوقف سيارته في الطريق لمجرد أن يقول له ، وهو لا يعرفه ، انه وقف ليشكره لان مصر هي التي علمت اولاده ووقفت بجانب اليمن حينما ارادت أت تعرف ما الذي يدور بالعالم . وفي قرية يمنية في اعلى الجبل اسوقفنى طفل يمنى صغير عندما عرف ملاهى المصرية ومد الى فرخ ورق ابيض يحتوى على امتحان في اللغة العربية صححه مدرس مصرى . يريد أن يقول لى انه يعرف الآن القراءة الكتابة .

وفي صنعاء قابلت الاذاعى المصرى الذى يدرّب المذيعين اليمنيين على اعداد نشرة الاخبار واخراج التمثليات . والخبر الاحصائى المصرى الذى يدرّب اليمنيين على قيد شهادات الميلاد والوفاة ، وعميد الكلية المصرى بجامعة صنعاء الذى يتعلم منه اليمنيون دون أن يشعر ، وهو يظن أنه يقوم بمجرد عمل ادارى ، كيف تراعى الاصول فى التعيين أو فى مواعيد الحضور والانصراف . وقابلت المثقف اليمنى الذى دخل علينا متحمسا وبيده المجلة الاسبوعية المصرية يقص علينا أدق التفاصيل لآخر اخبار المعركة الدائرة فى مصر بين انصار التغيير . وانصار ابقاء كل شىء على ما هو عليه .

فيعلق الشاعر اليمنى الجالس على الارض بقوله : الله درك يامصر ما كل هذه الحيوية التى لا تلبث دائما أن تعود الى الصحافة المصرية ؟ وقد أثر قوله هذا فى نفسى بشدة .. فانا آت من بلد اصابته مثقفية درجة عالية من الاحباط ، ويعتريهم من حين لآخر شعور شديد اللوعة بأنه لاقيمة لاي شىء . يكتبونه وأن الخراب قد حل والفساد قد استحكم ، فمن اين يمكن أن يأتى الامل ؟ فهذا الشاعر اليمنى

يذكرهم بأن الكلمة الطيبة لا يمكن أن يضيع أثرها ، والبذرة التي تلقى في مصر قد تنبت في صنعاء . وليس من الضروري أن يحدث هذا غدا ، ولا من المهم أن يعرف من أى بذرة خرج النبات .

الشائع عن المصرى أنه يذهب الى دول النفط ليحصل على التليفزيون الملون والمروحة الكهربائية . وقد يؤيد ذلك منظر المدرس المصرى العائد ، اذا تصادف أن رايته في مطار القاهرة . وهو واقف ينتظر وصول حبيبته وصناديقه الكرتونية فقد يروعك بما يبدو على وجهه من لهفه وهو ينتظر متاعة الذى رتبته وربطته بكل عناية في الكويت أو الرياض أو صنعاء ، وكأنه ينتظر وصول حبيبته أو فلذة كبده . وهو موقف قد يبدو لمن لا يعرف القصة كلها مدعاة للاستياء .

ولكن منظر هذا المدرس المصرى العائد يلخص مصر كلها ، قوتها وضعفها . فأنحاء ظهر المدرس المصرى امام المروحة أو التليفزيون هو محنة مصر الحالية كلها . محنتها امام الفقر المفروض عليها ولا تستحقه واما الصعلوك الاوربى او الامريكى الوافد عليها بحقيبتته السامسونايت فتفتح امامه ابواب الوزراء والكبراء ولكن تأمل هذا المدرس المصرى نفسه يدرس قواعد اللغة العربية أو مبادئ الحساب في قرية يمنية نائية لا يراه احد غير تلاميذه ، ولا يعبأ أحد بمظهره أو بالوان ثيابه . وتأمل المغزى الحقيقى لما يصنعه تدرك انه لو اعطى كنوز سليمان كلها لما كفت لمكافاته .

كذلك كان دور الجيش المصرى في اليمن في مطلع الستينات . ربما لم يدر جندى مصرى واحد ممن ماتوا في اليمن بحقيقة ما يصنع ،

ولا بالسبب الذى من اجله جاء ومات ، بل ربما لم يكن عبد الناصر نفسه ليدرك الابعاد الكاملة والمغزى الحقيقى لذهاب جيشه الى اليمن ، ولكن لابد انه كان يحمل فى شعوره ويدرك بفطرته المصرية الصحيحة ، انه لا مفر من الذهاب الى صنعاء .

أن هذا الشعور الفطرى السليم لدى المصرى الذى كونه الحكمة المتراكمة عبر الآف من السنين هو نفسه الذى منع عبد الناصر من اطلاق رصاصة واحدة عندما أراد بعض السوريين الانفصال عن مصر ، وهو نفسه الذى يجعل المدرس المصرى البسيط على استعداد لان يعطى أحسن ما عنده عندما يكون امام تلاميذه .

اليمن بعيون مصرية

كنت اعرف عندما شرعت فى السفر الى اليمن أن الامم المتحدة تصنفها (مع ٢٢ دولة اخرى) فى مجموعة تطلق عليها « اقل الدول نموا » مع دول كالحبشة والصومال وأفغانستان ، وهو وصف مهين لاي دولة . خاصة لدولة كانت تسمى حتى وقت قريب « باليمن السعيد » فلما رأيت اليمن أدركت أن الوصف ليس فقط وصفا وقحا بل مدعاة للسخرية ، ليس من اليمن ، بل من الامم المتحدة . فاذا قدم لى خبراء الامم المتحدة ارقاما تؤيد زعمهم تتعلق بمستوى التصنيع أو الصحة أو التعليم فانى سوف أنبههم الى اشياء لا يمكن قياسها بالارقام ، وهى تصلح فى نظرى معيارا للتقدم لا يقل اهمية عن مؤشراتهم الرقمية .

اذن فلتأت « اكثر الدول نموا » بمعمار اجمل من المعمار اليمنى ،
وبنظام انسب للاستغلال الزراعى من المدرجات اليمنية ، أوبشعب أكثر
اعتزازا بلغته وتراثه من الشعب اليمنى ، أوبحياة اجتماعية أكثر صلابة ،
أوبعاصمة أكثر هدوءا ووداعة من صنعاء ، باستثناء الشوارع الثلاثة
الرئيسية التى غزتها البلاد الصناعية « الأكثر تقدما » بسياراتها
وضجيجها وتلوثها وانكبابها على الربح . ثم انى لم أشهد ، على الاقل
بالعين المجردة ، مظاهر لسوء التغذية اوالفقر المدقع فى أكثر قرى اليمن عزلة
ولم أشهد على وجوه الاطفال اليمنيين مايدل على انهم « اقل اطفال العالم
تقدما » نعم لابد من تعميم المياه النقية الصالحة للشرب وتخفيض
مستوى الامية .

وهذا ومثله هو المبرر الحقيقى لقيام ثورة اليمن منذ عشرين عاما .
ولكن هل يصح باسم القضاء على الركود ، أن تأتى الدول الصناعية
وجيوش الخبراء الاجانب لكى تبيع لليمن آلاف السيارات الخاصة ،
ولتبني لهم فنادق ليس هناك أدنى صلة بين معمارها والمعمار اليمنى
أومبنى للبنك المركزى اليمنى يكاد يحجب الجبل المحيط بصنعاء و يكاد
يتسع لايواء سكان صنعاء برمتهم ؟ وهل كان خروج اليمن من عزلتها
يفرض بالضرورة أن تضطر العائلة اليمنية الى الجلوس لمشاهدة برامج
تليفزيونية من نوع « العالم يغنى » ؟

قد نتفق أو نختلف عما اذا كان على المرأة اليمنية أن تنزع الحجاب
عن وجهها ، ولكن هل يجوز أن تضطر الفتاة اليمنية الى أن ترتدى فى
استعراض عيد العمال قميصا ابيض يحمل على ظهره اعلانا عن « السفن

آب» كما رأيت بعيني على شاشة التليفزيون اليمنى ؟ هل مثل هذا هو الذى يؤهل اليمن للخروج من فئة (أقل دول العالم نمواً ؟)

وقد يتجادل مثقفو اليمن وسياسيوها عما يجب أن يكون موقفهم من غرام اليمنيين (بالقات) ولكن هل استقر الرأى على أن الخمر الاوربى والامريكى أفضل للصحة والحياة الاجتماعية من القات اليمنى ؟ أم أن الشاب اليمنى كان على صواب حينما قال لى : « والله لو منعونا من زراعة القات لصدروه لنا معلبا ! »

على أن محنة اليمن فى هذا كله هى نفس محنة مصر . وقد يكون لهذا علاقة بذلك التعاطف القوى الذى يكنه اليمنيون للمصريين . فاليمينيون ليسوا من أغنياء النفط ، والمنح والقروض تتدفق عليهم كما تتدفق علينا ، وقد ورطوهم فى الاستدانة كما ورطونا . وأهم مصدر للعملة الاجنبية لديهم هو تحويلات المهاجرين كما هو الامر عندنا . ومعدل التضخم وان زاد عن المعدل عندنا فالاسباب واحدة . وموظفوهم كمواطنين يواجهون نفس الحيرة فى محاولة البحث عن مصدر اضافى للدخل . وثقافتهم تتعرض منذ ١٩٧٠ لنفس الاخطار التى تهدد ثقافتنا . وحزن مثقفهم شبيه بحزننا . ولكنهم ، كعادة كل العرب فى كل الاوقات ، يتطلعون الينا فى صمت ، ويتساءلون عما ياترى مصر فاعله ؟ فهل يجوز لمصر أن تخيب رجاءهم ؟

الاقتصاد المصرى في عصر الانفتاح

- المعادلة الصعبة الوحيدة
- نظام الاسعار والسياسة الاقتصادية في مصر
- الحياد المزعوم في تحليل الاقتصاد المصرى
- مراقبة الاسعار: هل هى حقاً مسئولية المستهلكين؟
- عن الخطه الخمسية وانجازات السنة الاولى ١٩٨٣/٨٢

المعادلة الصعبة الوحيدة

من المؤسف أن كثيرا من المسؤولين عندنا والكثير من كتابنا ، بعضهم عن حسن نية وبعضهم عن خبث ، يتصورون ، أو يحاولون أن يصوروا أن إكتشاف الحل للآزمة الاقتصادية التى تمر بها مصر هو مجرد مسألة خبرة وعلم وأرقام لا أكثر ولا أقل ، وأن معارضى سياسة الانفتاح من الاقتصاديين المصريين يضيعون وقتهم ووقت مصر فى الانتقاد والرفض ، وكان الأجدر بهم أن يحضروا القلم والورق ويقوموا بحساب عدد من المعادلات ، ويجمعوا ويضربوا ثم يتقدموا بالحل للمسؤولين ، فإذا بالعجز فى ميزان المدفوعات يختفى من الوجود ، وتمتلىء الجمعيات بالسلع ، وتحل مشكلة المواصلات ، ويجرى العسل فى مجرى النيل بدلا من الماء .

وانى لأستحلف هؤلاء المسئولين من حسنى النية ، أن يبعثوا فى طلب أئمة الاقتصاد فى العالم الغربى أو الشرقى وأن يسألوهم سؤالا واحدا : هل المشكلة الاقتصادية فى مصر هى فى الأساس اقتصادية أم سياسية ؟ وأؤكد هؤلاء المسئولين أنه مامن أستاذ من أساتذة الجامعات الغربية المهتمين بالاقتصاد المصرى ، ومامن واحد من اقتصادى الهيئات الدولية ، كالبنك الدولى أو صندوق النقد ، تحدث اليه فى حالة يكون فيها بعيدا عن الرقباء الذين يسجلون عليه حديثه ، ودون أن يطلب منه أن يشهد بذلك فى تقرير مكتوب يحمل اسم الهيئة التى ينتمى إليها ، إلا واعترف بأن مشاكل مصر الاقتصادية الأساسية لاتحلها إلا السياسة .

وتفسير ذلك فى الحقيقة بسيط للغاية . وهو أنه منذ نشأ علم الاقتصاد منذ مائتى عام ، لم يخف على أحد أن أية سياسة اقتصادية تعكس مجموعة من المصالح ، وأن مصالح الناس والدول متضاربة ، وأن الاختيار بين السياسات الاقتصادية المطروحة ليست إلا اختيارا بين مصلحة هذا أو ذاك . فحتى إعلان آدم سميث الشهير بأن هناك انسجاما بين مصالح الأفراد ومصلحة المجتمع ككل ، لم يقو سميث نفسه على التمسك به دون أن يدخل عليه التحفظات والاستثناءات . فهناك الاحتكار الذى يكسر القاعدة ، وهناك عدوان القوى على الضعيف ، وهناك عدوان أرباب العمل على العمال ، واعتراف سميث الصريح بأن القانون يحابى الأولين ضد الآخرين .. الخ .

ومنذ أن وجد مجتمع إنسانى على ظهر الأرض والتمسك بإبقاء كل شىء على ما هو عليه ورفض التغيير لا يأتى إلا من القوى المستفيدة من الوضع القائم . ومنذ أن نشأ علم من العلوم الاجتماعية نجد أن الذين يميلون الى تصوير المشكلة الاجتماعية بأنها مشكلة فنية حلها المعادلات والجمع والطرح هم أصحاب المصلحة فى إبقاء كل شىء على ما هو عليه . وذلك لسبب بسيط أيضا . وهو أن القرارات الأساسية فى حياة المجتمع لا تتخذ أبدا ولم تتخذ فى أى يوم من الأيام بناء على عملية حسابية ، بل بناء على تفضيل مصلحة على أخرى . وهذا التفضيل هو قرار سياسى وأخلاقى . وإنما يأتى الجمع والطرح بعد ذلك عندما نشرع فى ترجمة هذه القرارات الأساسية الى قرارات تفصيلية . هنا فقط يأتى دور الخبرة و يبدأ حل المعادلات . فإذا لجأت السلطة السياسية الى الخبراء والفنيين المفتقرين الى أية رؤية سياسية ، أو الذين يتظاهرون بتجردهم من السياسة ، وظنت أن حل مشاكل مصر سوف يتم على أيديهم ، فلن تكون النتيجة للأسف إلبقاء الأشياء على ما نراه .

ما الذى يحول مثلا دون زيادة حصيلة الضرائب المباشرة فى مصر ، السياسة أم الاقتصاد ؟ وما الذى يحول دون ضغط الانفاق العام ؟ ما هو سر الامبالاة وعدم الاكتراث اللذين يحولان دون رفع الانتاجية ، السياسة أم الاقتصاد ؟ ما المسئول عن وقوع العمارات فى مصر ؟ وما السر فى إتجاه مدخرات المصريين العاملين فى الخارج الى البناء أو التجارة أو الايداع فى بنوك أجنبية ، وإتجاه المستثمرين المصريين فى الداخل الى التجارة والشقق المفروشة والفنادق بدلا من الصناعة والزراعة ، السياسة أم الاقتصاد ؟

بل ما الذى يجعل انخفاض حصة مصر من البترول لدى انخفاض سعره مشكلة عويصة الى هذا الحد ويجعل قدرة الاقتصاد المصرى على التكيف معه ضعيفة الى هذا الحد؟ ما الذى جعل منافذ الخروج من هذا المأزق مغلقة أمام واضعى السياسة الاقتصادية باستثناء عدد محدود للغاية من البدائل كلها كرية؟ السياسة أم الاقتصاد؟ نحن لانقول بالطبع إن السياسيين فى مصر هم المسئولون عن انخفاض عوائد البترول، ولكننا نقول انهم هم المسئولون عن انسداد معظم أبواب الخروج من هذا المأزق الذى نجد أنفسنا فيه بسبب انخفاض هذه العوائد.

قد يقال اننا لسنا وحدنا فى هذا المأزق، فحتى دول النفط الغنية تواجه أزمة مماثلة. نعم، ولكن ما الذى أخرت تنمية اقتصاديات تلك الدول وتنويع جُهازها الانتاجى حتى اليوم، بحيث يضطر المسئولون فى هذه الدول الى العويل والشكوى والدعوة إلى ربط الأزمات على اليطون بعد ثلاثين عاما من تدفق أموال النفط عليهم؟ السياسة أم الاقتصاد؟

وقد يقال أيضا إن الأزمة كلها نابعة لا من الاقتصاد ولا من السياسة، بل من السكان. فهم يتزايدون بسرعة. ولكن أى منطق هذا الذى يلقي المسئولية عن تقلب الدخل بين سنة وأخرى أوبين عدد من السنين وعدد آخر، على ظاهرة ثابتة منذ أربعين عاما على الأقل؟ وأى درجة من الطموح هذه التى تعلق رخاء المصريين على مدى النجاح فى التخلص منهم؟ لقد كان المصريون يتزايدون فى الخمسينات والستينات بمعدل لا يقل عن معدل تزايدهم الآن، فلماذا لم يمنع هذا من نجاح مصر

فى تغير هيكل الانتاج المصرى لصالح الصناعة ومن رفع مستوى المعيشة لفئات الدخل المنخفض بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات ؟

دعونا نسلم بأن عددا كبيرا من المسئولين الذين تعاقبوا على مصر خلال السنوات العشر الماضية هم من أقدر رجال مصر فى علمهم وفروع تخصصهم ، ولكن أزعـم أن الجزء الأكبر منهم لا رؤية سياسية له ، وأنه من النوع الذى يقنع بالاحتفاظ بهذه الرؤية لنفسه . والدليل على ذلك أن الكثيرين منهم قبلوا الاشتراك فى الحكم لتطبيق الشئ وتقويضه ، ودافعوا أوسكتوا عن السياسات المتضاربة . إن المسألة ليست مجرد قضية أخلاقية ، فهذه حسابها فى نهاية الأمر عند الله ، وإنما تكمن الخطورة فى أن هؤلاء لم يكونوا طوال هذه الفترة أكثر من أداه لتكريس الوضع القائم بكل نقائصه ، وأنهم على الرغم من كل مآلديهم من قدرات فى فروع تخصصهم ، لم يساهموا فى تقدم مضر مساهمة تذكر . بل على العكس ، قبلوا تنفيذ كل ما يطلب إليهم تنفيذه مهما كان تعارضه صارخا مع الصالح العام ، متذرعين بأنهم « فنيون » لا يجيدون إلا الجمع والطرح ، أوبأن القرار الذى طلب منهم تنفيذه كان من « سياسات الدولة العليا » ، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء السؤال : من هو هذا الذى يحدد سياسات الدولة العليا ؟ وأية إرادة سماوية فرضته علينا ؟ ومن أين اكتسبت هذه السياسات تلك القدسية التى تحميها من المناقشة ؟

أولا يستلفت نظر المسئولين الحقيقة الصارخة التالية : وهى أن مصر مليئة بالاقتصاديين والزراعيين والمهندسين والتربويين الذين بلغوا أعلى

مستوى علمى فى فروع تخصصهم ، ومع هذا تمر الاعوام وعجز ميزان المدفوعات فى تزايد ، وعجز الموازنة متضاعف ، والتعليم وسائر المرافق فى تدهور ، والزراعة والصناعة ينموان ببطء السلحفاة ؟ هل كان الأمر كله إذن خطأ فى حل المعادلات ؟ أم أن الحقيقة أن المعادلات التى قدمت إليهم كانت معادلات باطلة من الأساس ؟

أم هل نحن بحاجة إلى التذكير بأن أول خطة للتنمية عرفت مصر (٦٠-١٩٦٥) والموصوفة بحق بالخطة الوحيدة التى عرفت تطبيقا جديا ، وضعت فى وقت لم يكن عدد المخططين المصريين فيه يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة ، ولم يكن قد شاع بعد تقديس ما عرف بدراسات الجدوى ، ولكن هذه الحفنة من المخططين كانت تسهر الليل لترجمة آمال عريضة آمنت بها القيادة السياسية وآمنت بها معها . هل كان نجاح تلك الخطة فى تصنيع البلاد وبناء السد العالى واستيعاب الأيدي العاملة بسبب أن تلك الحفنة من المخططين كانت تجيد الجمع والطرح ، أم أنها كانت تعمل فى مناخ سياسى يحث على النهضة ، ومدفوعة بإرادة سياسية قوية استلهمت مصالح الأمة ؟

نظام الاسعار والسياسة الاقتصادية في مصر (*)

يمثل بحث الدكتور هبة حندوسة عن « نظام الاسعار والسياسة الاقتصادية في مصر » الذي قدمته للمؤتمر السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين « والمنشور فى مجلة الاهرام الاقتصادى » (فى ٢٠ / ٦ / ١٩٨٣) مدرسة كاملة من مدارس الاقتصاديين المصريين . وهى مدرسة اختلف معها اختلافا كبيرا .

فهى مدرسة تتصور أن هناك ما يمكن تسميته « بالحلول الفنية » للمشكلة الاقتصادية التى لابد أن يتفق عليها الجميع ، اليمين واليسار ، لوتخلصوا من تشنجاتهم وتحيزاتهم . أو أن هناك ما يسمى

(*) تعليق على بحث الدكتور هبة حندوسة بهذا العنوان قدم إلى المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين فى مايو ١٩٨٣ .

«بالسياسة الرشيدة» التى يمكن الجزم بمجدواها وفائدتها فى ظل
اى نظام اقتصادى . رأسمالى أو اشتراكى ، منفتح او مغلق .

وعيب هذه المدرسة لا يظهر بوضوح طالما ان اصحابها لم
يتجاوزوا نطاق التحليل الى نطاق تقديم التوصيات . فهم طالما بقوا
فى نطاق التحليل قد يقدمون لنا امثلة شيقة للغاية على اوجه
التبديد واهدار الموارد الذى ينطوى عليه الانحراف عن هذه
السياسة الاقتصادية الرشيدة ، كتلك الامثلة الشيقة التى تحفل بها
ورقة الدكتور هبة . ولكنهم يقعون فى الخطأ بمجرد أن يتقدموا
بالنصح لتصحيح هذه الاختلالات دون أن يتطرقوا الى مناقشة
الاطار الاقتصادى والاجتماعى العام الذى يتم فيه هذا
الانحراف . فهم يتصورون أن الاقتراب من هذه السياسة الرشيدة
هو دائما شىء مرغوب فيه ، بصرف النظر عن ظروف المجتمع الذى
يتم فيه ذلك ، وبصرف النظر عن السياسة الاقتصادية العامة
للدولة .

لهذا السبب نجد أن اصحاب هذه المدرسة مهما كانوا حسنى النية ،
قد يساء استخدام اعمالهم العلمية اساءة بالغة من جانب صانعى
القرارات الاقتصادية ، بل قد يسىء اصحاب هذه المدرسة الى انفسهم
حينما يحاولون تطبيق الافكار المجردة على واقع اجتماعى معين .

وقبل أن نتوه فى التفاصيل فلنحاول أن نلخص الرسالة التى تحاول
ان يوصلنا اليها بحث الدكتور هبة ، وهى رسالة واضحة تماما .

مشاكل مصر الاقتصادية فى رأى الدكتور هبة كثيرة ، ولكن المشكلة التى تركز اساسا عليها هى ضخامة العجز فى الميزانية وضخامة اعباء الدولة ، وعدم كفاية الاستثمارات فى المرافق العامة : كالاسكان والتعليم والصحة والمواصلات والمجارى .

والسبب الاساسى للمشكلة فى رأيها هو: ضخامة الانفاق الحكومى على الدعم والاجور . فالدعم يثقل كاهل الحكومة ولا يترك ما يكفى للانفاق على المرافق ، وهو المسئول الاساسى عن العجز . والاجور متضخمة بسبب التزام الحكومة بتعين الخريجين .

فما الحل ؟ الحل فى رأيها بسيط وواضح وهو ايضا حل وحيد ، يمكن تلخيصه على النحو التالى :

اترك الاسعار حرة لتعكس الندرة النسبية للسلع والخدمات فتحرير الاسعار لتتحدد وفقا للعرض والطلب سوف يوفر مبالغ طائلة للحكومة مما تنفقه على الدعم المباشر او غير المباشر أو المستتر ، وسوف يمنع ايضا من تبذير « أو اهدار » الموارد طبقا لمؤشرات السوق .

طبق نفس المبدأ على نظام الاجور التى تدفع للعاملين فى الحكومة والقطاع العام باعتبار أن الاجر ليس سعرا من الاسعار ، تجد أن هؤلاء العاملين يحصلون على اجور تزيد على انتاجيتهم الحدية ، ولكى تجعل الاجور مساوية للانتاجية لاجل أن تتخلص الحكومة والقطاع العام من نحو مليون عامل يعتبرون زائدين عن حاجة الدولة .

والحجة التي يسوقها البحث لتأييد هذا الرأي هي نفس الحجة التي قال بها آدم سميث منذ مائتي عام ، وهي ان حرية الاسعار « أو مرونة الاسعار » كما يقول البحث ، هي الكفيلة بتحقيق التخصيص الامثل للموارد . وتدخل الدولة بتحديد لها لا بد أن يترتب عليه تبديد للموارد واضعاف الخافز الفردي .

وتوجيه الموارد الى قنوات غير منتجة أولا تتفق مع الكفاءة النسبية . وهي تضرب المثل بالهند التي حررت الاسعار فحققت نجاحا باهرا في زيادة الانتاج الزراعي وقضت على المجاعات .

والجزء الاكبر من البحث يتضمن امثلة لما تفقده الدولة والمجتمع نتيجة هذا التبديد للموارد ، ولكن الورقة تحاول ايضا أن ترد على بعض الانتقادات التي توجه الى هذا الرأي :

١ - فالقول بان ترك الاسعار حرة لا بد أن يؤدي الى التضخم ترد عليه د . هبة بقولها أن العكس هو الصحيح ، فقد تزيد الاسعار في البداية ولكن الغاء الدعم أو تخفيضه لا بد أن يكون له اثر طيب فيما بعد ، على مستوى الاسعار ، لان التضخم في مصر سببه الاساسي هو التمويل بالعجز ، والمسئول الاساسي عن التمويل بالعجز هو الدعم .

٢ - والقول بأن ترك الاسعار حرة يؤدي الى سوء توزيع الدخل ، ترد عليه بأن المستفيد الاكبر من نظام الدعم هم الطبقات القادرة لا الطبقات الفقيرة ، وهي على كل حال ليست ضد تعويض الطبقات الفقيرة بالدعم النقدي « أو باية وسيلة اخرى » .

٣- واستغناء الحكومة والقطاع العام عن مليون من العاملين
الزائدين عن الحاجة يمكن أن يعوضه تشغيلهم فى صناعات كثيفة
الاستخدام للعمالة .

واريد أن ابدأ تعليقى بان اطمئن الدكتور هبة على انه ليس هناك
اقتصادى مصرى ، يمينى اويسارى ، لا يتفق معها على انه اذا كان
توزيع الدخل صالحا ، واذا لم تكن هناك صناعة مصرية فى حاجة الى
الحماية ، فانه ليس هناك افضل من أن تترك الاسعار حرة لتعكس قوى
العرض والطلب .

وحينما كان آدم سميث يدعو الى ما تدعو اليه اليوم الدكتور هبة ،
فقد كان بالفعل يغض البصر عن الامرين ، فلا هو مع حماية الصناعة
الناشئة ، ولا هو مع حماية الفقراء .

ولكن السؤال الان هو: هل يصح للاقتصادى المصرى أن يقف فى
عام ١٩٨٣ و يردد نفس الحجة ؟ اقول ان هذا لا يصح لسببين :

الاول : أن الاقتصاد المصرى اليوم مفتوح على مصراعية لمنافسة غير
مشروعة من صناعات نمت وتقدمت فى ظل الحماية ، صناعات تتمتع
بسلطة احتكارية تعضدها بعض الاساليب غير الاقتصادية تتراوح من
تقديم الرشوة الى احداث الانقلاب فما الذى ينتظر الصناعات المصرية
اذا رفعنا عنها الدعم المقدم فى صورة تخفيض اسعار المازوت او
الكهرباء كما تقترح الدكتور هبة ؟

قد تقول الدكتور هبة أن طرقاً أخرى للحماية غير تقديم الدعم كزيادة التعريفات الجمركية مثلاً ، وهذا بالطبع صحيح . ولكن الدكتور هبة في الوقت الذي تنادى فيه بإعادة النظر في الدعم المقدم للصناعة لا تقترح أية وسيلة أخرى لحمايتها ، وليس هناك في الورقة أى شيء يفهم منه أنها ضد الانفتاح أو أنها تحبذ تقييد الواردات . فما هو العمل إذا أخذ صانع القرارات الاقتصادية في مصر بنصيحتها والغى أو خفض الدعم الممنوح للصناعة ولم يطبق أية وسيلة أخرى لحمايتها لمجرد أنها لم تنصح بذلك ؟

أن هذه الدعوة اذن الى تحرير اسعار الوقود او المواد الاولية التي تستخدمها الصناعة المصرية كان من الممكن فهمها بل وتأييدها في الستينات حينما كانت السياسة الاقتصادية برمتها موجهة نحو حماية الصناعة المصرية ، ولكن لا يمكن قبولها في ظل سياسة الانفتاح .

السبب الثاني : هو ان المجتمع المصرى يعانى اليوم من سوء توزيع الدخل . فعلى أى اساس يمكن أن نفترض أن الاسعار التي يمكن أن تسود في ظل تفاعل العرض والطلب هي الاسعار التي تعكس حاجة المجتمع الحقيقية لكل سلعة ، وان اطلاق حرية الاسعار سوف يؤدي الى التخصيص الامثل للموارد ما دام الطلب لا يعكس في الاساس الا القوة الشرائية لفئات الدخل العليا ؟

الدكتور هبة لا تقبل هذه الحجة ، فيما يبدو ، على اساس ان هذا الكلام لا يمكن أن يصح بالنسبة لبلد كمصر ، تمارس فيه الدولة هذا الدور الضخم في النشاط الاقتصادي . فهو اذا صح بالنسبة لدولة من

دول امريكا اللاتينية مثلا لا يمكن أن يصح في رأيها بالنسبة لاقتصاد كالاقتصاد المصري ، تحصل فيه الدولة على ٤٣ % من الدخل القومي ، وتنفق ٥٧ % من هذا الدخل وتقوم بتشغيل ٦٠ % من القوى العاملة خارج الزراعة . وكأن الدكتورة هبة تتساءل .

كيف يمكن أن نقول أن توزيع الدخل يزيد سوءا في بلد تذهب فيه إيرادات البترول وقناة السويس والمعونات ابتداء الى يد الدولة ؟ وردى على ذلك يتخلص في امرين :

الامر الاول : أن هذه الأرقام التي تعكس ضخامة دور الدولة في الاقتصاد المصري هي بالضبط ما تدعو الدكتورة هبة الى تخفيضه . فالذى جعل الدولة تنفق ٥٧ % من الدخل القومي ، هو في الأساس نظام الدعم ، وحينما تدعو الدكتورة هبة الى تخفيض الدعم على هذه السلعة أو تلك والى تخلى الدولة عن سياسة تعيين الخريجين وتسريح مليون عامل فائض عن الحاجة فهي تطالب بان تسحب الدولة يدها بالتدريج وتقلص دورها في الاقتصاد على نحو لا بد أن يؤدي الى زيادة توزيع الدخل سوءا .

بعبارة اخرى : أن هذه الأرقام المرتفعة الدالة على ضخامة دور الدولة في الاقتصاد هي في الأساس تركة الستينات التي لم تتم تصفيتها بعد . وهو بالضبط ما نريد المحافظة عليه ، وما تدعو ورقة الدكتورة هبة الى تخفيضه .

والامر الثاني : هو انه حتى يفرض بقاء نصيب الدولة في الدخل والانفاق والاستثمار مرتفعاً ، رغم اتباع التوصيات التي تتضمنها

الورقة ، فان هذا لا يضمن لنا بالضرورة الا يزيد توزيع الدخل سوءا مع استمرار سياسة الانفتاح .

ذلك أننا نعيش فى عصر ، اصبحت الدولة فيه اكثر من اى وقت مضى ، اداة من ادوات اعادة توزيع الدخل لصالح الاجنبى وفئات الدخل العليا . فليس المهم هو ما اذا كانت ايرادات قناة السويس والبترول تذهب فى البداية الى الدولة أو الى القطاع الخاص . بل المهم هو ما تفعله الدولة بهذه الايرادات . وليس المهم هو ما اذا كانت الدولة تنفق ٥٧ ٪ من الدخل القومى او اكثر أو اقل ، وانما المهم هو ما اذا كانت تنفقه على تحسين شبكة التيلكس و بناء الانفاق أو تنفقه على التعليم واستصلاح الاراضى .

وقد تقول الدكتور هبة بحق أن هناك وسائل اخرى لتصحيح توزيع الدخل بذون تقديم الدعم فى صورة تخفيض الاسعار ، فهناك الدعم النقدى مثلا . فى صورة زيادة الاجور ، وهناك نظام الضرائب . وهنا اود أن الاحظ امرين :

الامر الاول : ان الاستعاضة عن الدعم المقدم للسلع الضرورية بزيادة الاجور ، هو أمر مفهوم ومقبول فى ظل سياسة اقتصادية تحتفظ فيها الدولة بدورها الرائد فى التوظيف وخلق فرص العمالة ، حيث يمكن الاطمئنان الى قدرة الدولة على زيادة الاجور النقدية بصفة دورية ومنتظمة ومتناسبة مع ارتفاع الاسعار . ولكن عندما تقترن الدعوة الى احلال زيادة الاجور محل نظام الدعم ، بالدعوة الى تخلى الدولة عن التزامها بتعيين الخريجين ولا تقترن بالدعوة الى توسع القطاع العام ، ولا بأى اشارة

الى ضرورة احتفاظ الدولة بدورها الرائد في الاقتصاد ، فان من حقنا ان نشك كثيرا في ان الغاء وتخفيض الدعم لن يقترن بتدهور في توزيع الدخل .

والامر الثاني : ان البحث ، على الرغم من ان المشكلة الاساسية التي يعالجها هي مشكلة العجز في الميزانية ، لم يتطرق على الاطلاق الى موضوع الضرائب المباشرة كوسيلة من وسائل القضاء على العجز . قد يكون من حق الدكتورة هبة ان تركز على مشكلة التسعير وتتجاهل ماعداها ، ولكن بشرط الا يتجاوز بحثها مهمة التحليل الى مهمة الايصاء . فتى تطرق البحث الى تقديم التوصيات باتخاذ موقف معين من قضية الدعم اوتعيين الخريجين فن حقنا عليها ان تتعرض لكافة الوسائل الاخرى التي يمكن ان يستعاض بها عن تدخل الدولة في الاسعار .

على ان موقف الورقة من قضية الضرائب المباشرة يظهر من حين لآخر من بين السطور . فالروح العامة التي تسيطر على الورقة ليست هي اعطاء مزيد من الصلاحيات للدولة وزيادة دورها في الحياة الاقتصادية بل هي التخفيف من اعباء الدولة .

خذ مثلاً موقف الورقة من قضية اصلاح المرافق العامة كنظام المجارى . ففي الوقت الذي تدعوفيه الورقة الى التخفيف من عبء الدعم من على كاهل الحكومة ، تقترح ان يكون حل مشكلة المجارى بان يساهم سكان كل منطقة تعاني من طفق المجارى في نفقات اصلاحها ،

وتقول ان هذا لن يتعدى ان تساهم كل وحدة سكنية بمبلغ ٢٦٩ قرشا شهريا ، وتقترح ان يوزع العبء على الوحدات السكنية بحيث تدفع الوحدات القادرة مساهمة اكبر من الوحدات الفقيرة .

وهنا نلاحظ مرة اخرى ان الفلسفة العامة للورقة هي ان اساس الحصول على السلعة او الخدمة هي القدرة على الدفع . وهي تطبق هذه النظرة حتى على خدمة لها من الالحاح والحيوية ما لخدمة الصرف الصحي . فاذا كان السكان هم ايضا الذين سيدفعون تكاليف اصلاح المجارى فما الذى سيبقى للحكومة لتفعله ؟ ولماذا اذن ابتدع الاقتصاديون فكرة الضرائب المباشرة ؟ انى اشك فى انه حتى رجل كادم سميث ما كان ليقترح مثل هذا الاقتراح ، اذانه لم يستبعد ان تقوم الحكومة بالاتفاق على المرافق العامة . ومارأى الدكتور هبة فيما يتعلق بالجزء الاكبر من احياء القاهرة التى تطفح فيها المجارى وليس فيها شخص واحد قادر على دفع ٢٦٩ قرشا شهريا ؟

تقول الورقة ايضا ان الغاء او تخفيض الدعم لن يؤدى الى مزيد من التضخم بل سيخفض من حدته ، اذانه سيؤدى الى تخفيض حاجة الحكومة الى التمويل بالعجز . تقول انه قد يرفع الاسعار فى البداية ولكن ستميل الاسعار الى الثبات بعد ذلك . ولكنى فى الواقع اشك فى ذلك لسببين :

الاول : أنه اذا ادى الغاء او تخفيض الدعم المقدم للصناعة المصرية الى حلول الواردات محلها ، كما لا بد ان نتوقع فى ظل الانفتاح ، فان التضخم الناتج عن التمويل بالعجز سوف يحل محله التضخم المستورد ، وسوف

يدفع المستهلك المصرى ليس فقط قيمة المواد الاولية المتضمنة فى السلع المستوردة ، بل سيتحمل ايضا كل زيادة فى الاجور بحققها العامل الاوربى او الامر يكى وهذا امر نشاهده اليوم بالفعل ، وسوف تزداد حدته كلما حلت الواردات محل المنتجات المصرية .

والسبب الثانى : ان التمويل بالعجز لا يرجع فقط الى ما يتلقاه المستهلك المصرى من دعم ، فهناك الدعم الذى تتلقاه المشروعات الاجنبية فى صورة اعفائها من الضرائب ، وهناك الدعم الذى يتلقاه المستثمر الاجنبى فى صورة الانفاق على خدمات موجهة لخدمته ، وهناك الدعم الذى يحصل عليه القادرون على الدفع بسبب تهاون الدولة امام التهرب من الضرائب ، وهناك اعباء خدمة القروض التى ما كنا بحاجة اليها لوزدنا من حصيلة الضرائب المباشرة .. الخ .

وليس هناك اى ضمان فى ان الغاء الدعم او تخفيضه سوف يقلل من حاجة الحكومة الى الالتجاء الى التمويل بالعجز لمواجهة مثل هذه الالتزامات التى تفرضها عليها سياسة الانفتاح .

وأمامنا تجارب الدول التى سبقتنا فى الانفتاح وتخلت عن « حماة » الدعم ، حيث بلغ معدل التضخم السنوى فى السبعينات فى كوريا الجنوبية ١٩,٥ ٪ والمكسيك ١٨,٣ ٪ والبرازيل ٣٢ ٪ وشيلي ٢٤٣ ٪ . كذلك فان بحث الدكتور هبة يوحى بثقة مبالغ فيها فى استعداد المنتجين والمستثمرين فى مصر للاستجابة السريعة والصحيحة لمؤشرات الاسعار وهو افتراض ضمنى لدى كل من يعلق اهمية كبيرة على اطلاق حرية الاسعار فى تصحيح الاختلالات الاقتصادية .

فهى تقول مثلا « ان السبيل الوحيد للتخلص اوالتخفيف من كل المشاكل التى تعرضنا لها هو اتخاذ قرارات حاسمة لتعديل الاسعار النسبية » . وهى فى مكان اخر تقتطف تجربة الهند والباكستان للتدليل على انها تحولتا من دولتى مجاعات الى دولتين مصدرتين للانتاج الزراعى عن طريق التسعير السليم .

وردى على ذلك ان جهاز الاسعار لا يمكن ان نحمله باكثر مما يحتمل ، فهو ليس اكثر من مرآة لتوزيع الدخل وتوزيع القوة الشرائية فى المجتمع ، الوجه الجميل يرى نفسه فيها جميلا والوجه القبيح يرى نفسه قبيحا .

فهل تتصور الدكتور هبة مثلا ان تحرير اسعار المساكن من قوانين الايجارات وترك الايجارات تتحرك بحرية ، يمكن ان يترتب عليه زيادة حركة البناء فى المساكن الشعبية ؟ وهل يمكن ان ننصح الدولة بتحرير اسعار المساكن قبل ان نرى منها تنفيذا جديا لبرنامج للاسكان الشعبى ؟

وهل تتصور الدكتور هبة ان الاستغناء عن مليون شخص زائد عن الحاجة فى القطاع الغام والحكومة يمكن ان يؤدى بالاعتماد على قوى السوق الى اعادة توظيف هؤلاء فى مشروعات جديدة ونحن نرى الحكومة تضع املها فى التنمية فى جهود القطاع الخاص المحلى والاجنبى ، الذى لا بد ان يفضل المشروعات كثيفة الاستخدام لرأس المال لانها الاكثر اربحية ؟

أما بالنسبة لتجربة الهند فإن إشارة الورقة إليها لا تخلو من مغزى . فالهند تتبع منذ سنوات نمطا للتنمية يتمشى مع أراء صندوق النقد الدولي . وقد اعطاها الصندوق منذ شهور قليلة اكبر قرض في تاريخه ، يزيد على ٥ بلايين دولار ، بشرط ان تنهج نفس المنهج الذى اتبعته كوريا الجنوبية و يتضمن ذلك فيما يتضمن التخلي عن برنامجها الطموح في دعم مختلف السلع والخدمات الضرورية . وتخلت الهند بالفعل عن هذا البرنامج مما ادى الى زيادة الانتاج الزراعى والصناعى بمعدل كبير . ولكن اقتصاديا هنديا كبيرا ومعروفا هو (أمارتيا سن Amartya Sen) كتب مؤخرا يقول ان نتيجة ذلك ان السياسة الاقتصادية الهندية وان كانت قد قضت على المجاعات التى يراها الجميع مرأى العين والتى كانت تحتل مانشيتات الصحف ، فانها لم تمنع ما أسماه بالجوع الصامت والدائم - endemic and quiet hunger » لقد قضت هذه السياسة فى رأيه على ما يسمى بندرة الغذاء «food shortage» ولكنها لم تمنع من أن يذهب اكثر من ثلث سكان الريف فى الهند الى فراشهم كل يوم جوعى (١) .

قد يقال ان المسألة نسبية و حال الهند الان لا بد ان يكون افضل مما كان ولكن الاستاذ « سن » يقارن بين حالة الهند وحالة سيريلانكا التى اتبعت سياسة اقتصادية مختلفة واصرت على الاستمرار فى تقديم الدعم للارز، بل وتوزع الارز مجانا لمن تثبت حاجته اليه ، فيجد انه

(1) A. Sen: «How is India Doing?» New York Review of Books, December 1982, pp. 41- 45.

على الرغم من ان متوسط الدخل في سيريلانكا مقارب لمتوسط الدخل في الهند ، فان حالة الجوع المستديم اقل انتشارا بكثير منها في الهند ، وان العمر المتوقع لدى الميلاد في سيريلانكا بلغ ٦٦ عاما بالمقارنة بـ ٢٥ عاما في الهند .

ليست زيادة الانتاج الزراعى اذن هى المعيار الوحيد لنجاح التنمية ، ولا زيادة حجم الصادرات الزراعية ، بل لابد ان ننظر الى نمط هذا الانتاج ومدى توجهه الى تلبية حاجات المستهلكين المحليين .

ومن ثم لا يمكن ان نوافق الدكتور هبة في قولها ان تصحيح سياسة الاسعار سوف يصحح كل شىء وان خطأ الحكومة الاكبر هو انها لم تحرر الاسعار بالدرجة الكافية وبالسعة الكافية .

ان حكومتنا قطعاً بطيئة الحركة كما يقول البحث ، ولكنى لا اخفى على الدكتور هبة ان المجال الوحيد الذى اختارته لانتقاد هذا البطء ، هو المجال الوحيد الذى اعتقد ان البطء فيه فضيلة .

فاذا كانت الحركة بطيئة كل البطء فى تصحيح نظام توزيع الدخل ، وبطيئة كل البطء فى اقامة المشروعات الجديدة فى نطاق القطاع العام ، فانى ارحب كل الترحيب ببطئها فى مجال تعديل الاسعار .

الحياد المزعوم في تحليل الاقتصاد المصري(*)

نحن نتحاور أما على أمل أن يعدل أحد المتحاورين موقفه ،
أويقلل من غلوائه ، أو على أمل أن يسعى كل من المتحاورين الى
أن يزيد حجته قوة ويدعمها بمزيد من الأدلة . وفي كل هذا
فائدة للجميع : أطراف الحوار والمتابعون له على السواء .

وهذا هو الذى يدفعنى إلى التعقيب على مقال الدكتورة هبة
حندوسة « اليمين واليسار في التحليل الاقتصادى » المنشور في
الأهرام الاقتصادى في ١١ يولية ١٩٨٣ ، والذى عقيبت به بدورها
على تعقيب سابق لى . وفي تعليقى الآن أرجو أن أقلل من غلوائى
وأن أزيد بعض حججى قوة ، كما أن الدكتورة هبة في مقالها

(*) هذا المقال استمرار للحوار مع الدكتورة هبة حندوسة حول « نظام الأسعار والسياسة
الاقتصادية في مصر »

الأخير قد زادت بالفعل من قوة بعض حججها وقللت من غلواء بعضها الآخر.

فهى مثلاً تحيل إلى كتابات أخرى لها قامت فيها ببيان « أهمية دور القطاع العام في مصر.. وكفاءته الإدارية وتحديد المناهج المطلوب اتباعها لكي ينمو ويزدهر ». وهى تنكر أنها تنادى « بتخفيض الحماية المقدمة للقطاع العام الصناعى (او) التخلص من دور الدولة الرائد في التوظيف وسحب يدها تدريجياً من التحكم في الأسعار ». وهذا التأكيد والآنكار أمر نرحب به بصرف النظر عما إذا كان بحثها المقدم لمؤتمر الاقتصاديين الأخير يوحى بذلك أولاً يوحى به ، على النحو الذى بينته في تعقيبى السابق . فنحن لم نكن نقيم الدكتوراه هبة في كافة كتاباتها وإنما كنا نعلق على بحث بعينه .

ولكنى بعد هذا لا يمكن أن أقبل قولها « إن موقفى المحايد من قضية الانفتاح والاستثمارات الأجنبية جعلنى في رأيه أنتمى إلى مدرسة الفكر الاقتصادى اليمينى المتطرف ، أى مدرسة آدم سميث » . إذ أنى أتساءل : كيف يمكن أن يكون الاقتصادى المصرى في الوقت الذى نعيش فيه ، بل في أى ظرف من الظروف ، محايداً إزاء قضية الانفتاح والاستثمارات الأجنبية ؟ إنك ، كما قلت في تعقيبى الأول ، لا تكتفين بالتحليل بل تقدمين التوصيات ، وتوصياتك فيما يتعلق بنظام الأسعار وتعيين الخريجين ، توصيات كاسحة وشبه مطلقة ، فكيف نقبل أن تصفى نفسك بالحياد ؟

أغلب الظن أن ماتعنيه الدكتور هبة حندوسة بحيادها في قضية الانفتاح والاستثمارات الأجنبية أنها تحاول أن تشير إلى خطأ هنا وعيب هناك لمحاولة الإصلاح دون أن تتطرق إلى مناقشة النظام في فلسفته العامة ، وأنها تعتقد أن من الممكن إجراء هذه الإصلاحات بدون الحاجة إلى تغيير هذه الفلسفة من أساسها . فقد ترى مثلا أن من الممكن إصلاح نظام الأسعار والدعم دون العدول عن سياسة الانفتاح نفسها ، وأن مهمة الاقتصادى الفنى (بوصفه اقتصاديا) هى ترشيد أى نظام قائم بالفعل ، دون أن يتطرق بالضرورة إلى مناقشة أسسه . فمن الممكن مثلا أن نتصور الدكتور هبة نفسها وهى تحاول القيام بنفس العمل فى ظل نظام الستينات ، دون أن تحاول أن تنصح بالعدول عنه إلى سياسة الانفتاح ، وهكذا . ومن ثم من الممكن أن تكون خبرة الدكتور هبة وعلمها فى خدمة نظام الستينات كما يمكن أن يكون فى خدمة نظام السبعينات أو الثمانينات . هذا هو ، فيما يبدو مفهوم الحياد عندها ، والدور الذى تحب ، فيما يبدو ، أن تلعبه كإقتصادية مصرية . وهو موقف يمكن انتقاده من منطلق الالتزام أو عدمه ، ولكنى لن أناقشها فى ذلك . كما أن من الممكن انتقاده بالقول بأن الحيايين ينتهون فى نهاية الأمر بأن يستخدموا كأداة من جانب الذين يسكون بمقاليد الأمر ، وهم بالضرورة ليسوا محايدين ، ولكنى لن أناقشها فى ذلك أيضا . وإنما ساقصر نقاشى فى هذه النقطة على محاولة نفي هذا الحياد المزعوم من أساسه . فإننى أزعّم مثلا أن بحث الدكتور هبة ، الذى أثار كل هذا الجدل ، ليس محايدا حتى بهذا المعنى .

ذلك أنه مهما حاولت الدكتورة هبة أو غيرها أن تقدم تعريفاً للحدود الانفتاح الذي تريد أن تعامله كمسلمة من المسلمات ، فلن تستطيع ذلك . فما هي مثلاً الحدود التي يمكن أن تصل إليها الضرائب على الدخل دون أن نضحى بمفهوم الانفتاح ؟ وما هي درجة التساهل التي يجب افتراضها مع المستثمر الأجنبي والانكون قد ضحينا بمبدأ الانفتاح ؟ لن يستطيع أحد أن يقدم حدوداً حاسمة لهذا الأمر أو ذاك . ومعنى هذا أن الباحث الذي يزعم أنه يعامل الانفتاح كمسلمة من المسلمات ، ما زال يتمتع بحرية واسعة في تحديد حدوده كما يشاء ، ومن ثم قد يقبل مدى واسعاً للغاية للاعفاءات الضريبية وكأنها « من مسلمات الانفتاح » أودورا واسعة للغاية للقطاع الخاص ، أوتهاونا شديداً مع المستثمر الأجنبي . فإذا انتقده أحد بسبب ذلك كان رده جاهزاً :

« أنا مجرد اقتصادي فني لا أريد أن أناقش المسلمات التي تحددها السلطات العليا ! » ومن ثم فحينما يأتي الباحث الاقتصادي ، بزعم أنه محايد ، ويقدم بحثاً عن « صنع السياسات الاقتصادية في مصر » ويحاول تقديم النصيحة بما يجب عمله لسد عجز الموازنة العامة ولا يتطرق إطلاقاً لموضوع الضرائب المباشرة ، وإنما يكتفى بصب هجومه على نظام الدعم ، كيف تقبل زعمه في هذه الحالة بأنه محايد ؟

على أن من الشائع الظن بأن التحليل الرقعي هو تحليل محايد بالضرورة ، مادام الرقم أو المعادلة محايدين . والدكتورة هبة ، فيما يبدو ، تعتقد ذلك . فهي بعد أن تعبر عن أسفها على « ضياع الموضوعية من

مناقشة زملائها الاقتصاديين « تختم تعقيها بقولها « إنها تتكلم بلغة الأرقام وليس بلغة العواطف » ، قاصدة من ذلك أن أرقامها حاسمة في التدليل على صحة مذهبها إليه . ولا بد أن الدكتور هبة سوف تتفق معي على أن العواطف في حد ذاتها ليست شرا ، حتى في الكتابة عن الاقتصاد المصري ، اللهم الا حينما تضلل الكاتب وتدفعه إلى التحيز وإخفاء الحقائق . والأرقام والعاطفة ليسا ضدّين يستحيل اجتماعهما . فالرقم قد يستثير عاطفتك بأكثر مما تستثيره القصيدة الشعرية ، كما لو تعلق بتوزيع الدخل في مصر مثلا ، والعاطفة من ناحية أخرى قد تستحثك على البحث عن رقم تدلل به على صدقك او على معالجة الموضوع المحبب إلى قلبك . على أن الأمر في الحقيقة أخطر من ذلك . فالتعبير الكمي ليس هو الشرط الضروري ولا الكافي ليكون الباحث موضوعيا . فهو ليس شرطا كافيا ، لأن استخدام الأرقام في إعطاء صورة زائفة عن الواقع هو أشهر من أن يحتاج إلى دليل ، وهو ليس شرطا ضروريا لأن هناك الكثير من صور نقل المعرفة الصادقة التي يعوزها الدليل الرقي .

حينما أقول للدكتور هبة مثلا أن عدد المليونييرات في مصر قد زاد خلال العشر سنوات الماضية زيادة فاحشة على نحو لا يمكن أن يكون مقبولا في مواجهة متوسط الدخل المنخفض في مصر ، ولا أقدم لها رقما لعدد المليونييرات معولا على ملاحظاتي وملاحظاتها اليومية للملكية ودخول ونمط الانفاق لفئات الدخل العليا في مصر ، هل يجوز لها أن تعتبر هذا الكلام « غير موضوعي وكلاما عاطفيا » لمجرد أن تقارير البنك الدولي وصندوق النقد لم يرد فيها رقم يدل على ذلك ، أولأن الاحصاءات

الرسمية تخفيه أولا تبحث عنه ؟ وهل يظل الباحث المصرى صامتا لا يتحدث عن توزيع الدخل فى مصر حتى يتم نشر البيانات الخاصة بالمليونيرات المصريين من جهة رسمية أودولية موثوق بمجداولها ؟

وحينا أقول لها فى تعقيبى « أن التمويل بالعجز لا يرجع فقط إلى مايتلقاه المستهلك المصرى من دعم ، فهناك الدعم الذى تتلقاه المشروعات الأجنبية فى صورة إعفائها من الضرائب ، وهناك الدعم الذى يتلقاه المستثمر الأجنبى فى صورة الانفاق على خدمات موجهة لخدمته ، وهناك الدعم الذى يحصل عليه القادرون على الدفع بسبب تهاون الدولة أمام التهرب من الضرائب ، وهناك أعباء خدمة القروض التى ما كنا بحاجة إليها لوزدنا من حصيلة الضرائب المباشرة .. الخ » فابنى وإن كنت لم أدلل على ذلك رقيا فإن هذا لا يجعل هذا الكلام « غير موضوعى » وتأييد هذه الحجة بالأرقام ، لو كان هذا ممكنا ، مفيد وضرورى ، ولكنى أزعم أن بعضا من أهم الأرقام والبيانات التى قد تحسم هذه القضية فى اتجاه دون آخر غير متاح إطلاقا . فما هو بالضبط حجم ما تفقده الخزنة العامة من التهرب الضريبى ؟ كيف يمكن أن نقدر هذا الرقم تقديرا يقرب من الصحة فى غياب أى بيانات عن التوزيع الشخصى للدخل خلال السبع سنوات الأخيرة على الأقل (أى منذ بدأ ارتفاع معدل النمو فى مصر) وفى غياب أى بيانات تدل على عدد وثروة ودخول المليونيرات فى مصر ، وحجم الأرباح والصفقات غير المشروعة ؟ إذا كانت الدكتور هبة تريد الانتظار ، قبل أن تبت بقرار فى الأمر ، حتى يتم حصر هذه الأرباح والصفقات وعدد المتهربين

وحجم التهرب من الضريبة فسوف يطول انتظارها . وإذا لم تكن تريد أن تعمل على الحس السليم لادراك حجم ما تفقده الخزانة من وراء ذلك ، من قراءة حيثيات الأحكام في قضايا الفساد مثلا ، فهذا شأنها . فإذا انتقلنا إلى القروض ، فلتدلى الدكتور هبة على بيانات منشورة عن عدد وقيمة القروض التي فرضت على مصر ولم تسع إليها ، واستفاد منها المقرض ، أكثر مما استفاد المقرض ، وعدد وقيمة القروض التي ضاعت على مصر بسبب احتجاج دولة أجنبية على ذلك . هنا أيضا علينا الاعتماد على قراءتنا اليومية للأحداث وخبرات الدول المماثلة ، وطريقة الهيئات الدولية والدول المقدمة للمعونة في معاملتنا . الخ أنا لست ضد التعامل مع الأرقام ولكنى ضد الشعوذة بها ، وضد استخدام قدر كبير منها للايهام بأنها تعكس الحقيقة كلها . فإذا كان المنشور والمتوفر من الأرقام لا يضيء لنا إلا ركنًا صغيرًا جدًا من حجرة مظلمة فكيف نسل لأنفسنا أن نزن أن هذا الركن الصغير المضيء هو الحجرة بأكملها ؟ وكيف نمنع أنفسنا من استخدام كل وسائل المعرفة الأخرى ، حتى ولو لم تكن رقمية ، من معلوماتنا السياسية إلى مشاهداتنا اليومية بل وحتى من تأملنا لتصرفات الحاكم ونوع سلوكه ، لمحاولة الاقتراب من الحقيقة ، ولو بطريقة غير دقيقة دقة تامة ؟ بعبارة أخرى إن الدقة الموهومة التي قد يعطيها لك عدد محدود جدًا من الأرقام ، قد تكون في بعض الأحيان أسوأ مائة مرة ، كطريقة للوصول إلى الحقيقة من الاعتماد على كل وسائل المعرفة الأخرى بطريقة تقريبية بحجة .

مراقبة الاسعار: هل هى حقا مسئولية المستهلكين ؟

وردت هذه القصة مرتين خلال الأسبوعين الماضيين : مرة على لسان الرئيس حسنى مبارك فى خطابه يوم ٢٦ يوليو ١٩٨١ ، ومرة على لسان الدكتور صلاح حامد وزير المالية فى حديث لجريدة الأهرام ، اثناء تعرضها لموضوع ارتفاع الأسعار فى مصر.

والقصة تتعلق بموقف ربات البيوت فى انجلترا عندما رفع تجار السمك اسعاره ارتفاعا فاحشا فامتنعت ربات البيوت عن الشراء حتى اضطر التجار الى تخفيض الأسعار. وقدمت القصة كمثال يدل على ان مراقبة الأسعار ليست فقط مسئولية الحكومة بل هى مسئولية الشعب ايضا . وذهب السيد وزير المالية إلى حد القول بأنه « يحمل المستهلك العبء الأكبر فى الرقابة على الأسعار » وهذا

بالضبط هو ما نريد الآن مناقشته ، إذ أن لدينا سبعة أسباب على الأقل تدعونا إلى القول بعكسه .

فأولا : نحن جميعا نعرف أن تضامن المستهلكين فيما بينهم لحماية حقوقهم هو أمر من أصعب الأمور ، في أى بلد ، لأسباب كثيرة منها كثرة عددهم ، بالمقارنة بالتجار ، وتشتتهم وصعوبة جمعهم للاتفاق على موقف بعينه ، وعدم وضوح شخصية « الخصم » الذى يتجهون بسلاحهم ضده ، ولأنه يندر أن تكون هناك سلعة واحدة يشكل الاتفاق عليها نسبة كبيرة من دخل كل منهم ، إلى غير ذلك من العوامل التى تجعل نجاح أى حركة للتضامن بين المستهلكين أكثر صعوبة بكثير حتى من نجاح الحركات العمالية التى تطالب برفع الأجور وتحسين ظروف العمل ، حيث يتجمع عمال المصنع الواحد فى مكان واحد ، وتتحد مصالحهم اتحادا بالغ الوضوح فى أمر يتعلق بمصدر دخلهم الأساسى أو الوحيد . والحركات التى قامت لحماية المستهلكين ، بوصفهم مستهلكين فقط ، هى حركات حديثة العهد نسبيا ، حتى فى الدول الصناعية ، ولم تحقق الانجحا محدودا للغاية . وأمامنا مثال الحركة التى يقودها « رالف نادر » فى الولايات المتحدة ، التى قامت لحماية المستهلك كمستهلك من حداث وأستغلال المنتجين ، ولم تحرز الانجحا محدودا رغم أن الظروف المواتية لهذا النجاح أكثر تحققا فى دولة كالولايات المتحدة منها فى دولة كمصر . وفى غياب هذه الحركات لا يصبح أمام المستهلك إلا أن يواجه البائع بمفرده ، بأن يصر على أن يحصل على السلعة بثمنها « الحقيقى »

وليس من الصعب علينا أن نتصور من الذى لابد أن يفوز فى النهاية إذا تخلت الحكومة عن مسئوليتها فى رقابة الأسعار .

ثانيا : إن إصرار المستهلك وتمسكه بالأيدفع أكثر من « الثمن الحقيقى » للسلعة يفترض أن هذا الثمن معروف للكافة ، وهو أمر نادر الحدوث فى مصر إلا فيما يتعلق بعدد من السلع التى تسعرها الحكومة . وفيما يتعلق بهذه السلع تصبح مطالبة المستهلك بالتمسك بحقوقه بمثابة مطالبة بأن يجبر البائع على أن يخرج له الأقفاص المخبأة وأن يعلن له عما يحوزه من سلع بل وأن يجبر البائع على البيع حين يكون البائع غير راغب فيه . وهو أمر لا يتصور حدوثه فى غياب تدخل الحكومة .

ثالثا : أن نجاح المستهلك فى تخفيض السعر فى حالة إصراره على حقوقه ، وفى غياب دور الحكومة ، يفترض وجود البديل . ففى القصة المشار إليها لم يكن يتصور أن تنجح ربوات البيوت الانجليزيات فى إجبار بائعى السمك من تخفيض سعره إذا لم يكن باستطاعتهم التحول لعدة أيام أو أسابيع من السمك إلى اللحم أو الدجاج . فإذا كان المستهلك مواجهها بارتفاع عام فى أسعار كافة البدائل فالى اين يمكنه الهرب ؟ وكيف يمكنه الضغط على بائع سلعة بعينها ؟

رابعا : ان نجاح المستهلكين فى مراقبة الاسعار يفترض وجود درجة عالية من التجانس فيما بينهم ، واقصد بالتجانس فى الأساس تقارب مستويات الدخل . فالحمل لا يمكن ان يتفق مع الذئب فى مواجهة الأسد ، والأرجح ان يتفق الذئب والاسد ضده . الذى أعنيه هو أنه فى ظل تفاوت صارخ فى الدخل ووجود عدد كاف من المستهلكين

القادرين على الشراء بأسعار بالغة الارتفاع ، بحيث يكفى الطلب لاستيعاب المعروض ، لا يمكن أن ينجح المستهلك الفقير في أن يحقق مقصده بالضبط على البائع ، إذ أن هناك دائما من يعرض على البائع الثمن الذى يريده . فإذا عدنا الى مثال ربات البيوت الانجليزيات فإن الأرجح ان يكون هذا المثال قد وقع في بلدة صغيرة تتقارب فيها الدخول ، او على الأقل لا يوجد فيها عدد من المليونيرات يكفى لاستهلاك كافة السمك المعروض بالسعر المرتفع .

خامسا : في ظروف التضخم الجامح حيث تزيد أسعار مختلف السلع بمعدل مرتفع عاما بعد عام ، يصبح من أصعب الأمور على المستهلك أن يتابع و يراقب و يدقق فيما يجب عليه دفعه بالضبط ، و يصبح من أسهل الأمور على البائع أن يخدع المستهلك بأن يدعى أن السعر قد ارتفع بهذا القدر « كما ارتفع غيره من الأسعار » بل إنه في ظل التضخم الجامح يصبح المستهلك أكثر استعدادا لدفع ثمن أعلى من القيمة الحقيقية للسلعة خوفا من مزيد من الارتفاع غدا .

سادسا : في ظل احتكار عدد قليل من تجار الجملة لتوزيع سلعة ما لا يصبح للمستهلك حيلة أو مهرب في التحول من تاجر إلى آخر ، وإنما يكون للمستهلكين بعض القدرة على المناورة إذا كانت هناك منافسة حقيقية بين التجار . فإذا سيطر تاجر كبير واحد على استيراد السلعة أصبح المستهلك الذى يحاول التحول من تاجر تجزئة إلى آخر كالمستجير من الرمضاء بالنار .

سابعاً : فى مناخ اقتصادى واجتماعى وثقافى كالى تشيعة سياسة الانفتاح الاقتصادى يصبح من أصعب الأمور مطالبة التجار والحرفيين « بالتعقل » والمستهلكين « بالاصرار على حقوقهم » . ففى ظل هذه السياسة تشيع قيم تدور حول محاولة الاثراء فى اقصر وقت ممكن ، وتشجع فى نفس الوقت على التباهى بـحيازة السلع الجديدة ، وتطلق حرية التطلع إلى مستويات الاستهلاك العليا بلا حدود ، وتشجع وسائل الاعلام المستهلك على تقليد جاره وتشعره بالعجز إذا فشل فى حيازة آخر طراز من السيارات أو أجهزة الفيديو فى مثل هذا المناخ لماذا نستغرب أن يحاول البائع أن يحقق أقصى ربح ممكن أو أن يرضخ المستهلك لمطالب البائعين ؟ وكيف نطالب المستهلك بالاصرار على حقه فى جو تعمل فيه قوى لانهاية لها ، مادية ومعنوية ، على كل ما من شأنه إضعاف إرادته فى مواجهة البائع ؟

إن تلك القيم التى قد تدفع ربوات البيوت الانجليزيات إلى الاصرار على حقوقهن وتدفع التجار إلى الرضوخ لهن ، هى أقرب إلى التحقق فى مجتمع أكثر استقراراً ، وفى مناخ اقتصادى أقل تشجيعاً على التسابق على تحقيق المزيد ، فضلاً عن أن نجاح موقفهن مرهون بوجود قدر أكبر من المنافسة ودرجة أقل من التفاوت فى الدخول .

ليس الأمر إذن هو أن « أخلاقيات المصريين » هى دون « أخلاقيات الانجليز » بل الأقرب إلى الحقيقة هى أن كلا من المصرى والانجليزى يتصرف التصرف المتفق مع ظروفه الاجتماعية والمناخ الاقتصادية السائد فى وقت معين . فحينما تكون الظروف الاقتصادية

والاجتماعية مواتية للتعاون والتضامن بين المستهلكين تعاونوا وتضامنوا ،
وإذا كان القانون السائد أقرب إلى قوانين الغابة ، الشئ يأكل فيها القوى
الضعيف ، تدافعوا وتسابقوا وقفز بعضهم فوق بعض ، دفاعا عن
النفس ، أو طمعا في مجرد البقاء .

عن الخطه الخمسـية .. وانجازات السنة الأولى (١٩٨٣/٨٢)

في نوفمبر ١٩٨٢ أصدرت الحكومة المصرية خطتها الخمسية للتنمية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ . وعلى الرغم من الضجة الشديدة التي أحاطت بها الحكومة اصدار هذه الخطه ، ومحاولتها اثاره حماس الناس واهتمامهم بها ، فاني أعترف بأن حماسي واهتمامي بها ، رغم اني اقتصادي مصري ، لم يكن يتناسب على الاطلاق مع حماس الحكومة لها . والسبب هو انني كنت ولازلت اعتقد ان السياسة الاقتصادية لأي بلد ليست الا جزءا من سياستها العامة ، وان الحكومة الرشيدة في السياسة رشيدة ايضا في الاقتصاد والعكس بالعكس .

فاهداف الخطة ، اية خطة ، لابد لتحقيقها من وسائل بعضها فنى وبعضها سياسى ولا يمكن لاية حكومة ان تزعم انها تنوى اتخاذ الوسائل الكفيلة لتحقيق الخطة الاقتصادية وهى محرومة لاسباب مختلفة ، خارجية وداخلية ، من حرية التصرف فى مجالات على درجة عانية من الاهمية ، ومن اتخاذ بعض الاجراءات التى لا يمكن تصور تحقيق الاهداف بدونها . فاذا زعمت الحكومة انها ستعمل جاهدة لتنفيذ اهداف الخطة فانه لا يمكن ان نأخذ زعمها مأخذ الجد ما لم نشاهد من البوادر ما يدل على محاولتها تحرير ارادتها السياسية والاقتصادية ، من الضغوط الخارجية من ناحية ، ومن سيطرة حفنة فى الداخل من المستفيدين من السياسة المعاكسة تماما .

وعلى سبيل المثال : اذا زعمت الحكومة ، كما زعمت بالفعل ، ان من اهداف الخطة تحقيق عدالة اكبر فى توزيع الدخل ، وتخفيض العجز فى الموازنة العامة دون الاضرار بالفقراء ثم راينا وزير المالية ، فى تصريح اثر تصريح ، يتكلم عن التهرب من الضريبة وكأنه يتكلم عن ظاهرة يستحيل السيطرة عليها . وكأننا مثلا بصدد بركان أوزلزال من فعل قوى خفية ، أورايناها يعبر عن آمال غامضة فى أن يستجيب الممولون لدعوته النبيلة الى دفع المتأخر عليهم من الضرائب استنادا الى حبههم لمصر مثلا ، وكأن الحكومة ليس لديها وسائل لاجبارهم على الدفع ، اذا رأينا ذلك فان من جقنا الانأخذ زعم الحكومة بتصحيح الاختلال فى توزيع الدخل مأخذ الجد .

كذلك اذا زعمت الحكومة انها تستهدف حل مشكلة الاسكان حلا جذريا ، وهذا يعنى بالطبع زيادة المساكن الشعبية لا المساكن

الفاخرة، ثم رأيناها «تخطط» أن يقوم القطاع الخاص بما لا يقل عن ٩٤٪ من اجمالي الاستثمارات في قطاع الاسكان، وكان القطاع الخاص، في اي بلد من البلاد، يمكن أن يضحى بمعدل الربح المرتفع في الاسكان الفاخر و يتجه الى الاسكان الشعبي لمجرد أن يحوز برضا وزير التخطيط، اذا كان الامر كذلك فإن من حقنا أن يفترحنا سنا للخطة وأن نقول لانفسنا «أن أمامنا خمس سنوات قادمة لاختلف اختلافًا جذريًا عن السنوات الخمس السابقة».

لهذا السبب، وعلى الرغم من أن بعض كتاب المعارضة قد بذل جهدًا مشكورًا في مناقشة الخطة الخمسية. انصرف الجزء الأكبر لكتاب المعارضة خلال العامين الماضيين الى التنبيه الى ماذكرته حالا، أى الى وجوه الاصلاح التى يعتبر تنفيذها شرطًا اوليا لنجاح أية خطة على الاطلاق، كمحاربة الفساد مثلا، وتطهير الحكم من المستفيدين منه والمتسترين عليه، ووضع حد للعبث بالمال العام والتهرب الضريبى، واعادة النظر فى موقف الحكومة من نصائح (أوبالاحرى ضغوط) الهيئات الدولية ومقدمى القروض، وفى المناخ الاستهلاكى الذى تروج له وسائل الاعلام مما يتعارض اصلا مع اهداف اية خطة جادة للتنمية.. الخ.

وجرت الدعوة الى كل ذلك تحت شعار واحد هو «التغيير»، على أساس أنه اذا كانت السلطة الجديدة التى تولت الحكم منذ عامين جادة حقًا فى دفع الاقتصاد المصرى فى اتجاهه طوال العشر سنوات السابقة، فان عليها ان تفعل ذلك اولًا.

على انه قد انقضت على امان على بداية هذه الدعوة الى « التغيير » ،
ظهر في نهايتها أننا كنا متفائلين أكثر من اللازم ، وأننا كنا ، ونحن
نتكلم الى السلطة الجديدة ، كما لو كنا نتكلم بالصينية أو اليابانية ، وأن
التغيير الذى كنا نتكلم عنه لم يكن واردا اصلا فى قاموس هذه السلطة .
ومن ثم جاءت الردود الرسمية على ما كنا نطالب به ، وكأننا كنا نثير
قضايا تتعلق بدول فى أمريكا اللاتينية أو غرب أفريقيا . فأيا كانت
القضية التى تثيرها المعارضة :

ملايين متكدسة فى جانب وصعوبات شديدة فى الحياة اليومية فى
جانب آخر ، أنجاح طالب فى كلية الهندسة بدون وجه حق بمساعدة
رئيس مجلس الشعب الحالى ، أو الاستيلاء على محتويات قصر من قصور
الدولة من جانب عائلة لم تعد لها صفة رسمية ، أو استخدام شركة اجنبية
لفلاحين مصريين لاجراء تجارب للمبيدات الحشرية ، أو الظلم الواقع
على المعارضة من جراء اشتراط نسبة معينة لتمثيلها فى مجلس الشعب ،
أو من جراء منعها من تكوين احزاب جديدة .. الخ كانت الاجابة
تجىء دائما بآخر اخبار الخطة الخمسية !

حسن اذن ، فلنتكلم باللغة التى تتكلمون بها ، اذ لا يمكن أن نستمر
الى الابد فى الحديث بلغة لا تريد الحكومة التحدث بها والا أصابنا مرض
نفسى أو اختلال عقلى ، وسوف نبين لكم أن هذه الخطة التى ما زلتم
مصريين على اعتبارها معيار الحكم على كفاءة أدائكم ، لا تحمل فى ذاتها
أى امل حقيقى فى تحسين أحوال الناس فى المستقبل ، أوفى وضع مصر
فى اتجاه الاصلاح الاقتصادى الحقيقى ، وانها خطة تفتقر الى اية درجة

معقولة من الطموح الواجب ، وان انجازاتكم المزعومة فى السنة الماضية هى ، فى الجزء الاكبر منها ، اما انجازات وهمية أو شديدة التواضع لا ترقى حتى الى تحقيق تلك الدرجة المتواضعة جدا من الطموح التى تضمنتها الخطة ، وان النسب العالية التى تزعم التصريحات الرسمية انها تحققت فى انجاز اهداف الخطة ، والتى تتجاوز فى معظمها نسبة ٩٥ ٪ ، هى شبيهة الى حد كبير بالنتائج المعلنة لاستفتاءات السبعينات وانتخابات مجلس الشعب ، من حيث خلوها من اى دليل حقيقى على الانجاز ، كما كانت نسبة الـ ٩٩,٩ ٪ المشهورة خالية من اى دليل حقيقى على التأيد الشعبى .

على أننى قبل ان اشرع فى تناول الجوانب المختلفة لما يسمى بانجازات البسنة الاولى من سنوات الخطة ، أريد أن أعبر عن الانطباع العام الذى يخرج به من يطالع التقرير الصادر عن وزارة التخطيط فى أغسطس الماضى بعنوان :

« التقرير المبدئى عن الاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الاولى (٨٢/١٩٨٣) من الخطة الخمسية » . فالقارىء لهذا التقرير يشعر لدى مطالعته بأنه ازاء بيان سياسى الهدف منه ليس هو الكشف عن أوجه النجاح والفشل ، تمهيدا للبحث عن وسائل علاج ما ظهر من اختلالات أو اختناقات ، بل الهدف منه رسم صورة زاهية للغاية لما تحقق خلال العام ، ورد الفضل فى ذلك لما طبقتة الحكومة من سياسات ، والتستر من ناحية اخرى على أوجه القصور . والبحث عن اعذار تعفى الحكومة من المسؤولية عن أى خلل قد يضطر التقرير الى الافصاح عنه .

فالتقرير الذى يشغل مائة وستين صفحة يكاد يحتوى على اكثر من فقرتين أو ثلاث تتضمن اقرارا بأى نوع من الفشل أو القصور، وفى كل حالة من هذه الحالات يقترن مثل هذا الاقرار بتقديم تبرير الغرض منه اعفاء الحكومة من المسؤولية .

وطابع « الانتقاء » فيما يورده التقرير من أرقام ومالا يورده واضح بدرجة مذهلة ، فتكاد الارقام الواردة فيه كلها تفصح عن « زيادة » فى شىء ما ، وكأن لا شىء « ينخفض » أبدا ، وبصرف النظر عن الاهمية النسبية لما زاد حجمه . فاذا ذكر ذلك دون ذكر للأشياء التى انخفضت قيمتها استقر فى الذهن بالطبع أن « الامور تسير على مايرام » . ففى الجزء الخاص بالزراعة مثلا أو بالصناعة ، يطالع القارئ فقرات أو جداول تحمل عناوين مثل « بعض المنتجات الزراعية » أو « أهم المنتجات الصناعية » ، ولا يذكر تحتها منتج زراعى أو صناعى واحد انخفض انتاجه عن السنة السابقة ، فيذكر القمح والعدس مثلا ولا يذكر القطن أو الذرة الشامية أو الذرة الرفيعة فى المقارنة بين انتاج هذه العام وانتاج العام الذى سبقه . وفى الصناعة يحتوى التقرير على فقرة بعنوان « التطور الكمي لاهم السلع الصناعية » (ص ٩٦ — ٩٧) تحتوى على ارقام تتعلق بأحد عشرة سلعة صناعية ، يكشف القارئ أن الذى يجمع بينها كلها هو أنها كلها حققت ، طبقا للتقرير ، زيادات فى الانتاج ولكنها ليست على الاطلاق « أهم » السلع الصناعية ، اذ انها تتضمن مثلا الصودا الكاوية والسجاير ولكنها لا تتضمن المنتجات الجلدية أو الادوية ، وتتضمن الاسمدة الفوسفاتية ولكنها لا تتضمن

الاسمدة الازوتية . على الرغم من أن انتاج الاخيرة فى العام السابق على الخطة كان نحو ثمانية امثال الاسمدة الفوسفاتية . كما لا يضم الجدول اهم منتجاتنا الصناعية على الاطلاق وهى المنسوجات .

والتقرير فى تقييمه للاداء لا يطبق معيارا ثابتا ، أو طريقة واحدة ، وانما يختار دائما المعيار أو الطريقة التى تبرز الاداء على أحسن وجه ممكن . فالارقام المتحققة خلال السنة تقارن مرة بأرقام السنة السابقة عليها ، ومرة بالرقم المستهدف فى الخطة ، وتذكر القيمة النقدية مرة والكميات العينية مرة اخرى ، طبقا لمبدأ « أيها أفضل للحكومة » ! ويغفل التقرير احيانا عن ذكر نسب على قدر كبير من الاهمية و يذكر احيانا نسباً تافهة لا يهم أحد معرفتها ، فى الوقت الذى يتجاهل فيه التقرير تجاهلا تاما الحديث عن امور غاية فى الاهمية لتقييم الاداء . فليس فى التقرير اى شىء على الاطلاق عن حجم الاستثمارات الاجنبية المتحققة خلال العام (ناهيك عن توزيعها على القطاعات) . أو عما حدث لحجم الاستهلاك الحكومى ، أو حجم الديون الاجنبية ، أو معدل التضخم .. الخ .

هذه الطريقة فى عرض ماتم انجازه خلال العام لا تصلح فى رأى حتى للنشر فى الجرائد اليومية الجادة . ولا للعرض فى الاذاعة أو التليفزيون ، قما بالك باتباعها فى تقرير رسمى صادر عن وزارة التخطيط ، لعله هو ايضا الذى تم عرضه ومناقشته فى مجلس الوزراء ؟

على أن من الواجب الاعتراف بأن هذا التقرير ، اذا قورن بما ينشر ويذاع عن منجزات السنة الماضية فى الجرائد اليومية ووسائل الاعلام

الآخري ، يعتبر مثالا فريدا للدقة والامانة العلمية . ففي جريدة الاهرام
مثلا (عدد ٢٥ اغسطس ١٩٨٣) خصصت صفحة كاملة لعرض
« الاداء الاقتصادي والاجتماعي للسنة الاولى من الخطة » تضمنت
العبرة الآتية عن معدلات النمو في الزراعة والصناعة :

« بلغت الزيادة المحققة في نمو الانتاج الزراعي ٥,٨ ٪ مقابل ٥,٣ ٪
زيادة مستهدفة . وبلغت الزيادة المحققة في الانتاج الصناعي ٣٦,٨ ٪
مقابل ٢٨,٩ ٪ زيادة مستهدفة » .

هذه العبارة تنسب للاقتصاد المصري معدلات للنمو لا يكاد يعرفها
اي بلد في العالم في اي وقت من الاوقات . ففيا يتعلق بالانتاج
الزراعي ، تزعم الجريدة معدلا للنمو في العام الماضي لم تعرفه مصر حتى
في ايام ثورتها الزراعية الكبرى في عصر محمد علي . وفيما يتعلق بالانتاج
الصناعي ، تكفي عملية حسابية سريعة لبيان انه لو كان المعدل المذكور
صحيحا للحقت الصناعة المصرية بالصناعة الامريكية ، في حجم
انتاجها ، خلال اربع أو خمس خطط خمسية من هذا النوع :

من اين أتت جريدة الاهرام اذن بهذه المعدلات ؟ وكيف يمكن أن
نجد لها العذر ؟ الحقيقة أن الجريدة اعتمدت على قراءة سريعة لصفحات
غاية في السوء تضمنها التقرير المبدئي المشار اليه . وأقول انها صفحات
غاية في السوء لانها مكتوبة لا بغرض الكشف عن حقائق بل بغرض
اخفائها وهو ما اقوم الآن بتوضيحه .

في الصفحة ٦ من التقرير المبدئي وردت هذه العبارة :

« ان الهيكل (أى الهيكل الانتاجى) قد أظهر تحيزا فى الفترة الماضية (أى الفترة السابقة على الخطة) للخدمات ، بينما كان التركيز خلال هذه المرحلة (أى فى ظل الخطة الجديدة) على الانتاج السلعى . وتدل البيانات المبدئية لمتابعة تنفيذ خطة ٨٢/٨٣ على أن ثمة تحسنا فى هذا المجال . فقد ارتفع نصيب قطاعى الزراعة والصناعة فى هيكل الزيادة فى الانتاج الى ٥,٨ ٪ و ٣٦,٥ ٪ على التوالى ، كما ارتفع نصيب قطاعى التشييد والكهرباء الى ٩,٣ ٪ و ٨,٨ ٪ على التوالى ، وذلك كما يتضح من الجدول (١) »

ان كاتب هذه الفقرة يريد بهذه النسب أن يوحى بحدوث تحسن فى الهيكل الانتاجى لصالح قطاعى الزراعة والصناعة . ولكن هذه النسب فى الواقع لا تدل على شىء على الاطلاق يتعلق بتحسن أوتدهور هيكل الانتاج . فهذه النسب (٥,٨ ٪ و ٣٦,٥ ٪ .. الخ) لا تشير الى معدلات للنمو . كما فهم الكاتب بجريده الاهرام ، ولا الى ارتفاع نصيب هذا القطاع أوذاك فى الانتاج ، وانما تشير الى توزيع الزيادة فى الانتاج بين القطاعات المختلفة ، ومعناها ان فى سنة ٨٢/١٩٨٣ كان نصيب الزراعة فى الزيادة الحادثة فى الانتاج هو ٥,٨ ٪ بعد ان كان مخططا له ٣,٥ ٪ فقط . وان نصيب الصناعة فى الزيادة الحادثة فى الانتاج هو ٣٦,٥ ٪ بعد أن كان مخططا له ٢٨,٩ ٪ فقط .. الخ . ولكن قارىء الجدول الذى تحيل اليه هذه الفقرة سوف يتبين على الفور ان سبب هذا الارتفاع فى نصيب هذه القطاعات فى زيادة الانتاج لم يكن له سبب الا ان نصيب البترول فى الزيادة قد انخفض من ٢٦,٨ ٪ الى ٨,٦ ٪

وحيث ان مجموع الانصبة لابد ان يكون فى النهاية ١٠٠ ٪ ، فان انخفاض نصيب البترول فى الزيادة كان لابد ان يصاحبه ارتفاع فى نصيب غيره من القطاعات ، اللهم الا تلك القطاعات التى كان حجم الفشل فيها اكبر من حجم الفشل فى قطاع البترول . وبالفعل نجد من مطالعة ذلك الجدول ، ان قطاعى الزراعة والصناعة لا يتميزان بشيء فى هذا عن سائر القطاعات ، فليس هناك قطاع واحد من كل قطاعات الاقتصاد القومى لم يرتفع نصيبه فى هذه الزيادة عما كان مخططا له (باستثناء قطاع التأمين الذى انخفض نصيبه وقطاع المرافق العامة التى بقى نصيبه كما هو)

كل ما فى الامر اذن أن كاتب التقرير المبدئى أختار للقارىء تلك القطاعات « حسنة السمعة » كالزراعة والصناعة ، وتكلم عن زيادة ما حدثت لها ، وسكت عن الزيادة التى حدثت (بالضرورة) فى كل القطاعات الاخرى ، حسنة السمعة كانت أوسيتها ، لاعطاء انطباع وهمى بأن ما حدث يدل على تحسين فى الهيكل الانتاجى لصالح القطاعات السلعية وهو ما لم يحدث ، بعبارة اخرى ان كل ما يستدل عليه من هذه النسب التى أوردها التقرير هو ان الانتاج الزراعى والصناعى لم يحققا نفس الدرجة من الفشل ، فى تحقيق اهدافها ، كتلك التى حققها قطاع البترول .

على ان هذا المثل ليس الا واحدا من أمثلة عديدة امتلأ بها التقرير المبدئى ، وتتضمن تلاعبا غريبا بالارقام بهدف اعطاء صورة مخالفة للحقيقة عن اداء الاقتصاد المصرى خلال العام المنصرم . وليس هذا

كمثال باكثر الامثلة استحقاقا بعقل القارىء . فلنأخذ مثالا صارخا
آخر يتعلق بالعمالة .

في صفحة ١٠ يزعم التقرير ان اهداف الخطة لسنة ٨٢/٨٣ فيما
يتعلق بالعمالة قد تحققت بنسب بالغة الارتفاع : ٩٩,٩ % في القطاعات
السلعية و ٩٩,٦ % في قطاعات الخدمات الانتاجية و ٩٩,٥ % في قطاعات
الخدمات الاجتماعية . هذه النسب ليست النتيجة تلاعب صرف
بالارقام ولا تعكس الحقيقة على الاطلاق .

ذلك انك اذا قرأت صفحة ٤٥ من نفس التقرير تجده يقول
ان المتحقق من العمالة الجديدة كان اقل من المستهدف بنحو
٣٩ الف مشغل ، اى بنسبة عشرة بالمائة . كيف يتفق هذا اذن مع
نسب ال ٩٩ % الواردة في صفحة ١٠ ؟

لتفسير ذلك سأضرب للقارىء مثالا بسيطا :

لنفرض مثلا انك ورثت من ابيك عشرة آلاف جنيه وزعمت لمن
حولك انك لن تمس هذا المبلغ وان خطتك للعام المقبل ان تعمل بعرق
جيبينك وتكسب ألف جنيه تنفق منها خمسمائة وتضيف الخمسمائة
الباقية الى ماورثته . ثم فلنفرض انك فشلت فشلا ذريعا في ذلك فلم
تعمل بعرق جيبينك ولم تكسب خلال العام مليا واحدا بل سحبت
خمسمائة جنيه من التركة وأنفقتها خلال العام فتبقى معك ٩٥٠٠ جنيه
بدلا من المبلغ المخطط وقدره ١٠٥٠٠ جنيه . اذا اتبعت طريقة التقرير
المبدئي في الحساب يمكنك الآن أن تزعم إنك حققت الخطة بنسبة ٩٠ %

وهى نسبه ماتبقى معك من نقود الى المبلغ الذى كان مخططا ان يبقى معك . رغم أن نسبة انجازك للهدف كانت صفرا اوحتى سالبة !

ان هذا هو بالضبط مافعله التقرير المبدئى فيما يتعلق بالعمالة فقد كان اجمالى العمالة فى مصر . فى ٨٢/٨١ هو ١١,٧ مليون شخص ، وكان المستهدف طبقا للخطة اضافة ٣٨٦ ألف مشغل جديد فى السنة التالية (٨٣/٨٢) ليصبح اجمالى العمالة ١٢,١ مليون شخص . ولكن العمالة الجديدة المتحققة بالفعل خلال ٨٣/٨٢ كانت فقط ٣٤٧ ألف مشغل ، (طبقا للتقرير) ومن ثم اصبح اجمالى العمالة فى ٨٣/٨١ هو ١٢,٠ مليون مشغل أى بنسبة ٩٩ % من المستهدف !

هذه الطريقة فى الحساب يصعب على المرء ان يتصور طريقة اكثر تضليلا منها ، اذ لو كانت الحكومة قد عجزت عن خلق اى فرصة عمل جديدة خلال السنة ، اى كانت نسبة الانجاز صفرا . لن يمنع ذلك من ان تظهر هذه الطريقة السقيمة ان نسبة تنفيذ الاهداف هى ٩٧ % .

لن يمنعنا كل ذلك من مناقشة انجازات السنة الماضية ، قطاعا قطاعا وهو ما سوف نقوم به الآن ، محاولين قدر الامكان تجنب الاثارة ، على الرغم من أن التقرير المبدئى نفسه يحمل فى طياته كل عناصر الاثارة لمن كان يظن أنه سوف يلقى ضوءا على حقيقة الانجاز فى السنة الاولى من سنوات الخطة .

١ - هيكل الاقتصاد المصرى :

حينما كنا ، طوال العشر سنوات الماضية ، نتكلم عن الإصلاح الاقتصادى فى مصر. وعن مشاكل مصر الاقتصادية . لم تكن انتقاداتنا موجهة على الإطلاق الى معدل النمو فى الناتج القومى ، ولم يقل احد ان هذا المعدل كان اقل مما يجب . فطوال السبعينات (٦٩/٧٠ - ٨١/١٩٨٢) كان معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى ٧٪ سنويا فى المتوسط ، وكان فى السنوات الخمس السابقة مباشرة على الخطة الراهنة ٨,٥ ٪ ، وكلا المعدلين من اعلى المعدلات التى تحققت فى العالم خلال هذه الفترة .

بل ان وثيقة الخطة الخمسية الاخيرة نفسها ، عبرت عن عدم رضاها عن الاداء الاقتصادى طوال السبعينات ، رغم ارتفاع معدل النمو، وقدمت العديد من الانتقادات للاداء الاقتصادى خلال السبعينات بناء على اعتبارات مختلفة تماما .

ليس من اجل رفع معدل النمو اذن علت الشكوى من (ازمة) الاقتصاد المصرى ، وافردت الجرائد والمجلات الصفحات تلو الصفحات لمناقشتها ودعا رئيس الجمهورية الى عقد المؤتمرات الاقتصادية ، وتغير وزراء الاقتصاد والمسئولون عن السياسة الاقتصادية اكثر من مرة . انما كانت الشكوى تنصب على الاختلال الهيكلى للاقتصاد (أى الافراط فى اعتماده على الخدمات بدلا من القطاعات السلعية) وبطء نمو الزراعة والصناعة ، والعجز المستديم فى ميزان المدفوعات ، وتراخى النمو فى الصادرات بالمقارنة بالواردات ، واعتماد الصادرات اعتمادا مفرطا على

مصادر غير مأمونة أو مضمونة الاستمرار (كالبترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج) وتضخم حجم الديون الخارجية وتزايد اعباء خدماتها ، والعجز المستديم في الموازنة العامة ، وارتفاع معدل التضخم ، والاعتماد المفرط على استيراد الغذاء ، فضلا ، بالطبع ، عن سوء توزيع الدخل .

لا يجوز للمسؤولين عن السياسة الاقتصادية اذن ان يبالغوا في الزهو بان السنة الاولى من سنوات الخطة قد حققت معدلا للنمو في الناتج المحلي الحقيقي قدره ١,٧% بل الاجدر أن يذكروه بعجل وعلى استحياء ، وليس لانه أقل مما نريد ، أو أقل مما استهدفته الخطة ، مع انه فعلا كذلك ، بل لانه ، بفرض صحته ، لا يزيد عن المعدل المتحقق طوال سنوات السبعينات الجافة ، ولانه أقل بدرجة ملحوظة من معدل النمو في السنوات الخمس السابقة مباشرة على الخطة ، التي أتت الخطة لتصحيح مسارها .

لن نطيل الحديث اذن عن معدل نمو الناتج ، وانما نكتفى بصدده بالقول ان لدينا اكثر من سبب للشك في صحة المعدل الوارد بالتقرير المبدئي الصادر من وزارة التخطيط . واهم هذه الاسباب ان التقرير لا يذكر لنا شيئا على الاطلاق عن معدل التضخم الذي ساد في تلك السنة ، والذي جرى استخدامه لتحويل الزيادة في الناتج بالاسعار الجارية الى زيادة في الناتج الحقيقي ، بل يكتفى التقرير منذ صفحاته الاولى بالكلام عما حدث للناتج بالاسعار الثابتة ، مما يجعل من العسير جدا على أى باحث الحكم على مدى صحة المعدلات المذكورة للنمو

الحقيقى ، و يثير شكاً مشروعاً فى ان التقرير قد اعتمد معدلاً للتضخم أقل بكثير من الحقيقة .

وانما الذى نريد مناقشته هنا هو الى أى مدى يمكن أن نعتبر ماتم خلال السنة المنصرمة ، كما يزعم التقرير « خطوة فى اتجاه تصحيحى » لهيكل الاقتصاد المصرى . والذى سنزعمه نحن هو أن هذه السنة لم تشهد أية خطوة جدية فى اتجاه هذا التصحيح ، بل على العكس زاد الهيكل الاقتصادى سوءاً خلال السنة اذا كان للأرقام الواردة بالتقرير أية دلالة على الاطلاق .

ونود أن نلفت نظر القارئ ابتداءً أن الخطة الخمسية نفسها ، بصرف النظر عما تحقق من أهدافها وما لم يتحقق ، كانت خطة قليلة الطموح لدرجة بالغة ، فى هذا الامر الذى نحن بصددده ، أى فيما يتعلق بتصحيح الهيكل الانتاجى . فعلى الرغم من العبارات الانشائية التى أوردتها الصفحات الاولى من وثيقة الخطة عن ضرورة هذا التصحيح ، تجدد أن الأرقام الواردة فى صلب الخطة لم تطمح الا الى زيادة نصيب القطاعات السلعية (زراعة وصناعة وتعددين وبتروول وكهرباء وتشبيد) من ٥٣,٧ ٪ فى ٨١/٨٢ الى ٥٤,٨ ٪ فى ٨٦/١٩٨٧ وهى زيادة ضئيلة للغاية لا تسمح ، بفرض تحققها ، بالكلام عن « تصحيح » فى الهيكل الانتاجى ومن ثم كان الهدف للسنة الاولى من سنوات الخطة متواضعا بدوره ، بحيث لم يتعد زيادة هذا النصيب من ٥٣,٧ ٪ الى ٥٤,٣ ٪ (المجلد الاول من الخطة ، طبعة نوفمبر ص ١٠٤)

على انه حتى هذا الهدف البالغ التواضع لم يتحقق . فطبقا للتقرير المبدئي (ص ٤٢) انخفض نصيب القطاعات السلعية من ٥٣,٥ ٪ الى ٥٢,٧ ٪ (بما في ذلك البترول) ، ومن ٤٥,١ ٪ الى ٤٤,٦ ٪ بدون البترول . (لاحظ الفرق بين ما اوردته الخطة وما جاء في التقرير المبدئي فيما يتعلق بسنة ٨٢/٨١ ولكننا سنخفض البصر عنه) .

لاصحة اذن لما ذكره التقرير في مقدمته (ص ٦) عن حدوث تحسن في الهيكل الانتاجي خلال السنة ، طبقا للارقام الواردة في التقرير نفسه ، وكل ما قد تجده في التقرير مما قد يعطى الانطباع بأنه قد حدث « تحسن ما » في هذا الصدد هو ما لجأ اليه التقرير في مكان آخر من مقارنة نصيب الزراعة والصناعة في مجموع الانتاج ، لا بما كان عليه الحال في السنة السابقة بل بالمستهدف ، فإذا بنا نجد أن نصيب الزراعة والصناعة في مجموع الانتاج كان مستهدفا له ٤٣ ٪ فأصبح ٤٣,١ ٪ وبغض النظر عن أن هذه « الزيادة » التافهة لا يمكن التعويل عليها في ظل وجود درجة عالية من « التقدير » البعيد عن اليقين (كما يقول التقرير نفسه في صفحة ٢) فان هذا « الارتفاع » اذا جاز تسميته بذلك ، في نصيب قطاعي الزراعة والصناعة ، عما كان مستهدفا لهما يجد تفسيره الوحيد في الانخفاض غير المتوقع وغير المستهدف في نصيب قطاع البترول ، بحيث اننا اذا اصفنا البترول نجد ان نصيب مجموع القطاعات السلعية قد انخفض ايضا عن المستهدف (من ٦٢,٠ ٪ الى ٦١,٣ ٪) ..

وحديث التقرير عما حدث لقطاع البترول خلال السنة الماضية حديث «اعتذارى» غير مقبول ، اذ يحاول أن يصور تطوراً حدث رغماً عن ارادة المخطط وكأنه كان جزءاً من ارادته وأهدافه ، كما يحاول أن ينسب للمخطط اهدافاً تتعارض تعارضاً صريحاً مع الاهداف التي ذكرتها الخطة . ذلك أنه قد ترتب على الانخفاض غير المتوقع في اسعار البترول الى انخفاض مساهمة البترول المصرى في زيادة الانتاج بما لا يتجاوز ٨,٦ ٪ . ونحن بالطبع لانلوم المخطط أو القائمين بالسياسة الاقتصادية المصرية على ذلك . ولكننا نلومهم على التظاهر بأن مثل هذا التطور كان دائماً جزءاً من أهدافهم . وهو لم يكن كذلك فالتقرير يقول :

« ان الهيكل السلعى لم يكن مقصوداً تحسينه عن طريق زيادة غالبية في البترول ، لان الاعتماد على الموارد غير المتجددة — وان كان مطلوباً في بعض مراحل التنمية — لا يمثل تحسناً مستقراً للهيكل السلعى (ص ٨) .

هذا الكلام الصحيح فيما يتعلق بضرورة عدم الافراط في الاعتماد على البترول ، يتعارض للأسف مع اتجاه السياسة الاقتصادية في مصر منذ استعادت مصر حقول بترول سيناء ، كما يتعارض مع الخطة الخمسية نفسها ، فالخطة الخمسية لم تكن تستهدف تخفيض نصيب البترول في الناتج القومى ، ولا فى الانتاج السلعى ، بل استهدفت (كما يتضح من صفحة ٧٦ من المجلد الاول من الخطة) رفع نصيب البترول من الناتج المحلى من ١١ ٪ فى ٨١/٨٢ الى ١٣,٢ ٪ فى نهاية سنوات

الخطّة ، ورفع نصيبه من الانتاج السلعي من ١٧,٨ ٪ الى ٢١,٠ ٪ . فاذا كان قد حدث أن انخفض نصيب البترول في الناتج ، أي سار هذا النصيب في الاتجاه الصحيح ، لاسباب خارجة عن ارادة المخطط ، فلا يجوز للمخطط أن ينسب لنفسه أي فضل في ذلك .

فاذا انتقلنا الى هيكل العمالة اي توزيعها بين القطاعات المختلفة ، نجد ان وثيقة الخطّة وجهت نقدا شديدا للسنوات الخمس السابقة عليها (٧٧ - ٨١/٨٢) لامن حيث ضالة حجم ما وفرته من فرص العمالة ، بل من حيث توزيع العمالة المتحققة على القطاعات المختلفة ، فقالت الخطّة ان :

« قطاعات الخدمات الاجتماعية اكثر استقبالا للزيادة في حجم التوظيف ، اذ بلغ معدل الزيادة السنوية في هذه القطاعات نحو ٨ ٪ واحتلت بذلك نسبة ٥٥,٦ ٪ من مجموع الزيادة في عدد المشتغلين .. بينما أسهمت القطاعات السلعية بمعدل زيادة سنوى قدره ٢,٢ ٪ وحققت بذلك فرص عمل بلغت نسبتها ٣٣ ٪ من مجموع الزيادة المتحققة (ص ٢٤) .. ثم اضافت :

« لذا فان من مهام الخطّة ان تعمل على تصحيح هذا الهيكل لصالح القطاعات الانتاجية ، تلك القطاعات التي تتميز بقدرتها على دفع النمو المتزايد ، وان تكون الزيادة في العمالة في قطاعات الخدمات في حدود العمالة المنتجة التي لا تنطوى في الواقع على بطالة مقنعة (ص ٢٦) وحددت الخطّة لنفسها الهدف التالي :

زيادة فرض العماله فى مجموعة القطاعات السلعية بما يستوعب ٥١,٧ ٪ وفى قطاعات الخدمات الانتاجية بنحو ١٨,٢ ٪ من جملة الزيادة المستهدفة فى فرص العمل . والباقى ونسبته ٢٤,٧ ٪ من الزيادة يتوفر فى قطاعات الخدمات الاجتماعية (ص ١٨٨) فما الذى تحقق من هذا الهدف خلال السنة الاولى ؟ طبقا لارقام التقرير المبدئى (ص ٤٥) كان توزيع الزيادة فى العمالة على القطاعات المختلفة على النحو التالى :

٣٦,١ ٪ للقطاعات السلعية .

١٧,٤ ٪ لقطاعات الخدمات الانتاجية .

٤٦,٥ ٪ لقطاعات الخدمات الاجتماعية .

ولا ادرى أى فشل اكبر من هذا يمكن ان يتحقق فى توزيع العمالة على القطاعات المختلفة ، بأن تحظى الخدمات الاجتماعية (التى تضم اكبر نسبة من البطالة المقنعة فى مصر) بنحو ضعف النصيب المخطط لها فى سنوات الخطة الخمس ، بينما لا تعطى القطاعات السلعية باكثر من ٦٩,٨ ٪ من النصيب المخطط لها فى سنوات الخطة .

فاذا كانت السنوات التالية ستشهد نفس الاداء من حيث توزيع العمالة على القطاعات ، فان هيكل العمالة سيكون فى نهاية الخطة أسوأ بكثير مما كان قبلها ، حيث تستوعب معظم العمالة فى القطاعات منخفضة الانتاجية .

والواقع ان هذا هو الذى حدث خلال السنة الماضية ، فانخفض نصيب القطاعات السلعية من اجمالى العمالة من ٥٥,١ ٪ الى ٥٤,٥ ٪ خلال العام ، وارتفع نصيب القطاعات الاخرى بنفس النسبة .

ولكن كاتب التقرير المبدئي لم يشأ أن يقوم بحساب هذه النسب من الأرقام التي أوردتها هو نفسه بصفحة ٤٥ ، واكتفى بحساب نصيب كل قطاع « في هيكل الزيادة » ، على النحو الذي فعله من قبل في هيكل الانتاج واشرنا اليه فيما سبق .

لا عجب ايضاً أن التقرير لا يحتوي على أى أرقام تدل على ما حدث للعمالة في قطاع الصناعة التحويلية على حدة ، وهو أكثر التغيرات دلالة عما اذا كان هيكل العمالة في مصر يتغير في اتجاه الصحيح ام لا ، كما لا يحتوي التقرير على اية اشارة الى ماتم ، أو لم يتم ، في مجال التدريب أو إعادة التدريب . خاصة فيما يتعلق بالعمالة الزائدة في قطاع الحكومة .

نخلص من كل ذلك انه طبقاً لكل المؤشرات الممكنة لا يمكن القول بان السنة الاولى من سنوات الخطة قد اسفرت عن أى تحسن في هيكل الانتاج اوفى هيكل العمالة .

٢ - العمالة :

تعرضت فيما سبق للتلاعب بالأرقام الذى لجأ إليه التقرير المبدئي لوزارة التخطيط فيما يتعلق بتحقيق أهداف العمالة ، وأريد الآن أن أضيف ، بصرف النظر عن هذا التلاعب ، أن ما تحقق في مجال خلق فرص عمل جديدة ، كان ، طبقاً لأرقام التقرير نفسه ، شديد التواضع .

فالهدف الذى حددته الخطة في مجال العمالة كان هو خلق ٣٨٦ ألف فرصة عمل جديدة ، أى زيادة العمالة بنسبة ٣,٣ % . وهو هدف متواضع في حد ذاته بالنظر إلى أنه خلال الخمس سنوات السابقة

على الخطة زادت العمالة بمتوسط سنوى قدره ٤٠٩ ألف مشغل ، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٣,٩ ٪. (راجع المجلد الأول من الخطة ص ٢٤) . معنى هذا أن الهدف المحدد للسنة الأولى كان يقل عن المتحقق بالفعل خلال الخمس سنوات السابقة عليها بنسبة ١٥ ٪ . فما الذى حققته السنة الأولى بالفعل ؟

بدلاً من ٣٨٦ ألف فرص عمل جديدة مستهدفة ، كان المتحقق بالفعل طبقاً للتقرير ٣٤٧ ألفاً ، أى كانت الزيادة فى اجمالى العمالة تقل عن المتوسط السنوى المتحقق بالفعل خلال الخمس سنوات السابقة على الخطة بنسبة ٢٤ ٪ . فإذا أضفنا إلى هذا ماسبق لنا ملاحظته فى مقال سابق عن تدهور هيكل العمالة بدلاً من تحسنه ، يصبح من الصعب علينا أن نجد سبباً واحداً يسمح بالزهوف فيما يتعلق بخطة العمالة .

٣- القطاع الصناعى :

لوضح مايقوله تقرير وزارة التخطيط عن معدل نمو قطاع الصناعة خلال السنة الماضية لاستحقت الحكومة منا التهنئة ، وإن كانت تهنئة مقرونة ببعض التحفظات الهامة . فطبقاً لهذا التقرير زاد الناتج الصناعى بمعدل ١٠ ٪ وهو معدل يفوق المستهدف (٩ ٪) و يفوق بدرجة ملحوظة معدل نمو الصناعة خلال الخمس سنوات السابقة على الخطة (٦ ٪) .

ولكن الواقع هو أن لدينا أكثر من سبب للشك فى صحة هذا المعدل :

الأول : هو ذلك السبب الذى ينطبق على الصناعة كما ينطبق على غيرها من القطاعات وهو أن التقرير لا يمدنا بأى بيانات تمكننا من الحكم على صحة معدل التضخم الذى استخدم فى تحويل الزيادة بالأسعار الجارية إلى الزيادة الحقيقية . إذ يتجنب التقرير ذكر معدل التضخم أصلا ، و يتجنب ذكر معدل الزيادة بالأسعار الجارية .

والثانى : تضارب التصريحات الخاصة باداء القطاع الصناعى مع ماورد فى تقرير وزارة التخطيط . فعلى سبيل المثال نشرت جريدة مايو فى عدد ١٠ أكتوبر ١٩٨٣ ، تصريحاً لوزير الصناعة عن معدل النمو فى العام الماضى فى انتاج الصناعات التابعة للوزارة يحدده بـ ١٣ % بينما يذكر تقرير وزارة التخطيط الذى لم يمض على صدوره أكثر من شهر ونصف معدل ٧,٣ % لنفس المشروعات (انظر ص ٩٦ من التقرير) أى نحو نصف المعدل الذى يذكره وزير الصناعة . ويتكلم الوزير فى نفس التصريح عن نمو صناعة الغزل والنسيج بمعدل ٤ % بينما يذكر التقرير نقصاً عن العام الماضى بنسبة ٠ % وهكذا .

والثالث : أن هناك تضارباً بين بعض الأرقام الواردة فى وثيقة الخطة مع الأرقام المقابلة لها فى التقرير الأخير لوزارة التخطيط ، فيما يتعلق بحجم الانتاج فى سنة ١٩٨٢/٨١ . فانتاج الأسمنت طبقاً لوثيقة الخطة كان أربعة ملايين طن فى ٨١/٨٢ (ص ٢٠١ من المجلد الأول) فأصبح طبقاً للتقرير المبدئى ٣,٨ مليون طن فى ٨٢/٨٣ (ص ٩٧) ومعنى هذا انخفاض فى انتاج الأسمنت بنسبة ٥ % خلال العام الماضى . ولكن التقرير المبدئى أجرى تعديلاً على حجم انتاج العام السابق على الخطة

فأصبح ٣,٦ مليون طن ، الأمر الذى يسمح للتقرير بأن يذكّر زيادة قدرها ٦,٤ ٪ . قد يكون سبب التعديل هو وصول بيانات أكثر دقة لوزارة التخطيط عما كان عليه إنتاج الأسمنت فى ٨١/٨٢ ، ولكن من المحتمل أيضا أن يكون السبب غير ذلك . والذى يرجح جانب الشك تلك اللهجة التبريرية التى كتب بها التقرير باكملة ، وكثرة التعديلات التى تجرى على الأرقام الأصلية الواردة بالخطة لصالح الحكومة ، كما سيأتى حالا .

والسبب الرابع : أن الأرقام الواردة فى التقرير عن قطاع الصناعة وردت على نحو مجمل للغاية يحرم الباحث من أى وسيلة للتحقق من صحتها . فلا يذكّر التقرير معدلات النمو فى مختلف فروع الصناعة ، مما كان يمكن أن يسمح بالتحقق من صدق الرقم الإجمالى ، وإنما يكتفى باختصار بعض السلع القليلة للغاية التى زاد إنتاجها ، وبإيراد جدول مختصر جدا للصناعات التابعة لوزارة الصناعة دون أى تفصيل لما تم للصناعات المختلفة داخل القطاع الخاص أو صناعات القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة ، كمضارب الأرز مثلا أو المطاحن أو المخابز التابعة لوزارة التموين ، أو الصناعات التابعة لوزارة المواصلات أو وزارة الكهرباء... الخ .

هذا الإجمال المخلف فى أرقام التقرير لا يمكن التعلل بشأنه بأن هذا هو مجرد تقرير « مبدئى » ، فالأرقام الإجمالية لا يمكن التوصل إليها إلا بجمع أرقام تفصيلية ، اللهم إلا إذا كان الرقم الإجمالى يتم وضعه قبل الحصول على البيانات الخاصة بكل صناعة على حدة ، والأمر فى هذه الحالة يشبه إعلان نتائج التلاميذ قبل تصحيح أوراقهم !

والذى يزيد من شكوكنا قوة فى أن الغرض من هذا الإجمالى المبهم هو إحقاء المعلومات وليس مجرد الاختصار، إن إجراء مقارنة بين الصناعات التى تكلمت عنها وثيقة الخطة منذ عام، حينما كانت الحكومة تتكلم عن «الأهداف»، وبين الصناعات التى اختار تقرير وزارة التخطيط الحديث عنها منذ شهر ونصف، عندما جاء وقت الحديث عن «الإنجازات» فحينما كانت الخطة تتكلم عن الأهداف الخاصة بقطاع الصناعة، ذكرت بالتحديد أهداف الإنتاج لستة عشر سلعة (ص ٨٦-٨٧ من المجلد الأول للخطة) لم يكن هناك سبب بالطبع لتخصيصها بالحديث الإهميتها.

فإذا بنا نجد أنه من بين هذه الـ ١٦ سلعة لم يرد فى التقرير الأخير ذكر على الإطلاق لثمانية منها. فليس هناك ذكر فى التقرير لما حدث للمنسوجات القطنية والملابس الجاهزة أو الأحذية الجلدية أو الأرز المضروب أو الأحذية أو الأسمدة الأزوتية أو الأدوية أو سيارات الركوب.

لنفرض الآن، مع ذلك، أن معدل النمو لاجمالى الناتج الصناعى الذى يذكره التقرير صحيحا. نجد أن التقرير يريد كير معدلا للنمو فى القطاع الخاص الصناعى قدره ١٢,٣% وللقطاع العام ٩%. أى أن القطاع الخاص فى الصناعة نما بسرعة تزيد بنحو ٣٧% عن معدل نمو القطاع العام. وهو أمر يتفق بالطبع مع الفلسفة العامة للحكومة وما كنا لنشير له لو كان تقرير وزارة التخطيط قد أفصح لنا عن تلك الفروع التى اتجه إليها القطاع الخاص وبين لنا أنها فروع يحتاجها الاقتصاد القومى

وتباركها وزارة التخطيط . على ان هذا الأمر يلتزم إزاءه التقرير صمماً كاملاً ، مما يثير لدينا شكاً مشروعاً في أن الاتجاه الذى ساد خلال السنوات السابقة للخطة من حيث اتجاه القطاع الخاص إلى فروع غير مرغوب فيها ، قد ساد أيضاً في السنة الماضية .

لقد عبر المخطط عن سخطه على أنه « من المشروعات التى نفذت حتى نهاية عام ١٩٨١ كان أكثر من ٣٠% من مشروعات الصناعات الغذائية هى مشروعات لانتاج المياه الغازية أو المعدنية » (ص ٢٥٢ من المجلد الأول للخطة) . وعلى الرغم من أن التقرير الأخير لا يقول لنا شيئاً عن نصيب المياه الغازية أو غيرها من الزيادة التى حققها القطاع الخاص فى السنة الماضية الا أنه يحتوى على جدول بعنوان « الانتاج الكمى المحقق لبعض السلع الصناعية » (ص ٣٢) يظهر منه أن المياه الغازية قد زاد انتاجها بنسبة ٢٨% فى السنة الماضية وحدها وهو أكبر معدل نمو على الإطلاق تحققه أى سلعة من بين السبعة عشر سلعة صناعة التى يحتوها الجدول .

٤ - القطاع الزراعى :

على أن من أكثر ما يثير الغضب فى تقرير وزارة التخطيط هو ما تعلق منه بقطاع الزراعة . فأنبت إذا استدعيت أى تلميذ فى المدرسة الإعدادية ولم تعطه من الأرقام الإحصائية عن وزارة التخطيط نفسها لاكتشف أن نسبة تحقيق الأهداف فى قطاع الزراعة لم تزد خلال العام الأول من

الخطة عن ٤٪ . ولكن هناك شخصا ما في وزارة التخطيط عهد إليه بحساب الانجاز في العام الماضي وتمكن ، باتباع طريقة غاية في التصيل ، من رفع هذه النسبة الى ٩٧,٤ ٪ واليك توضيح الأمر .

في صفحة ١٠٤ من المجلد الأول من الخطة جاء أن حجم الناتج المحلي في القطاع الزراعي بلغ ٣٨٩١ مليون جنيه في ٨١/٨٢ وأن المستهدف هو زيادته في العام الأول من الخطة الى ٤٠٠٠ مليون أي أن المستهدف زيادة الناتج الزراعي بنسبة ٢,٨ ٪ .

ثم جاء التقرير المبدئي الصادر في أغسطس الماضي فقال بالحرف الواحد . « وفيما يتعلق بالناتج الزراعي المحقق والمتولد عن الانتاج المشار اليه فإنه يبلغ نحو ٣٨٩٥ مليون جنيه يمثل نحو ٩٧,٤ ٪ من الناتج المستهدف في خطة تلك السنة والمقدر بنحو ٤٠٠٠ مليون جنيه » (ص ٨٧) فإذا حسبنا مايمثله مبلغ ٣٨٩٥ مليون جنيه (المتحقق في ٨٢/٨٣) بالنسبة لمبلغ ٣٨٩١ مليون (المتحقق في ٨١/٨٢) نجد الزيادة لا تتعدى واحدا من عشرة بالمائة ، وأن نسبة الزيادة المتحققة (٤ ملايين جنيه) إلى الزيادة المستهدفة (١٠٩ مليون تجعل نسبة الانجاز في تحقيق المستهدف أقل من ٤ ٪ كيف تسنى لتقرير وزارة التخطيط إذن أن يتكلم عن نسبة ٩٧,٤ ٪ في تحقيق الأهداف ؟ الجواب هو أنه اتبع نفس الطريقة السقيمة التي أشرنا إليها في مقال سابق عن تحقيق أهداف العمالة . فقد نسب التقرير قيمة الانتاج الكلي المتحقق في ٨٢/٨٣ (٣٨٩٥ مليون) إلى قيمة الانتاج الكلي المستهدف (٤٠٠٠ مليون) فوجدها ٩٧,٤ ٪ .

بعبارة أخرى إن ركودا شبه تام في الانتاج الزراعى طبقا لأرقام وزارة التخطيط نفسها ، قد تحول بهذه الطريقة إلى نجاح شبه مطلق في تحقيق الأهداف !

لايفيدنا كثيرا بعد هذا أن نتحدث عن ألعاب بهلوانية صغيرة لجأ إليها كاتب هذا لجزء من التقرير ، عمد بمقتضاها إلى تخفيض قيمة إنتاج ٨٢/٨١ من ٣٨٩١ مليون جنيه (الواردة بالخطه ص ١٠٤) الى ٣٧٨٢ مليون (ص ٨٧ من التقرير المبدئى) حتى يزيد من كفاءة الأداء في السنة الماضية . فحتى يفرض صحة الرقم الأخير نجد أن نسبة تحقيق الأهداف لم تتجاوز ٥٢ % . على أن كاتب التقرير نسى ، في غمار حماسه ، أن يعدل أيضا الرقم المستهدف لسنة ٨٢/٨٣ ، لينسجم مع الرقم المنخفض الجديد الذى أورده لإنتاج ٨٢/٨١ ، فبقى الرقم المستهدف على حاله كما كان في الخطه ، وهو ٤٠٠٠ مليون جنيه ، ومعنى هذا أن الهدف كان هوز زيادة الناتج الزراعى بنسبة ٥,٧ % وهو مالم يتحقق قط في تاريخ الزراعة المصرية المعروف ، ولم تزعم وزارة التخطيط أووزارة الزراعة قط أنها تحلم بمثله !

حينما يقول لنا التقرير بعد ذلك أن الناتج الزراعى زاد بنسبة ٣ % في العام الماضى فإننا نصاب بحيرة شديدة . فالمطلوب منا ، لتصديق ذلك ، أن نشق في تقرير يعطينا في كل صفحة سببا لفقدان الثقة فيه ، وأن نصدق حين يذكر لنا مامعناه :

« أن الخطه قد أخطأت في تقدير قيمة الناتج الزراعى لسنة ٨٢/٨١ ، وأن الصحيح هو ما نقوله لك الآن . ولتغفر لنا تضخيما

لحجم الانجاز بالنسبة للمستهدف فقد خائنا التعبير فحسب ، وكان المفروض أن نقول إن نسبة الانجاز هي ٥٢ % وليست ٩٧,٤ % . ولكن الناتج الزراعى زاد على أى حال بمعدل مرتفع هو « ٣ % » فإذا وراء هذا المعدل ؟

ينقسم الانتاج الزراعى الى انتاج نباتى وانتاج حيوانى ، وتبلغ قيمة الانتاج النباتى فى مصر أكثر من ضعف الانتاج الحيوانى . فإذا حدث لكل منهما ؟ لم يزد الانتاج النباتى طبقا للتقرير ، الا بنسبة ١,٨ % خلال العام الماضى (ص ٨٦) ، وهو معدل متواضع للغاية ، إذ يقل بدرجة ملحوظة عن معدل النمو فى السكان (٢,٨ %). الفصل إذن فى المعدل المرتفع الذى يذكره التقرير بفرض صحته (٣ % للناتج و ٢,٨ % للانتاج الزراعى) إنما يعود للانتاج الحيوانى . فإذا تأملنا بنود الانتاج الحيوانى نجد أننا لو استبعدنا بندا واحدا فقط ، هو لحوم الدواجن ، لانخفاض معدل نمو الناتج الزراعى فى العام الماضى إلى ٢,١ % فقط ، وهو معدل يقل بدوره بدرجة ملحوظة ، عن معدل نمو السكان ، بل ويقل عن معدل النمو فى الزراعة فى الخمس سنوات السابقة على الخطة (٢,٣ %).

بعبارة أخرى إن كل الكلام عن إنجازات باهرة للقطاع الزراعى يظهر عند التمحيص بما لا يزيد عن إنجاز باهر فى قطاع الدواجن ، التى زاد انتاج لحومها بنسبة ٢٠ % فى عام واحد . وهو أمر نبتهج له بالطبع ، ولكن الكلام عن زيادة لحوم الدواجن شىء ، والكلام عن إنجازات باهرة فى القطاع الزراعى شىء مختلف تماما . فغنى عن البيان أنه ليس بجهود الدواجن وحدها تتحقق التنمية الزراعية فى مصر .

٥ — السياسة المالية :

لم يجادل أحد قط ، لامن مؤيدى سياسة الحكومة ولا من منتقديها ، فى أن عجز الموازنة العامة يجب تخفيضه . فالجميع متفقون على ذلك . وإنما انحصر الجدل فى طريقة هذا التخفيض . والذى كان ينادى به دعاة الاصلاح ، ولايزالون ، هو ألا يكون هذا التخفيض على حساب محدودى الدخل ، بل عن طريق زيادة الضرائب المباشرة على أصحاب الدخل الكبيرة ، ووضع حد للتهرب الضريبى ، وزيادة الضرائب غير المباشرة على السلع الترفية ، وتخفيض الانفاق على ما لا ينفع ، والقضاء على مظاهر التبديد والاسراف الحكومى .

حينما يأتى إذن تقرير وزارة التخطيط و يقول لنا (ص ١٦ — ١٧) ، أنه قد حدث تحسن فى الموازنة العامة إذ بلغ العجز ١٣٧٥,٧ مليون جنيهه خلال ٨٢/٨٣ مقابل عجز قدره ٢٦٠٨,٨ مليون فى السنة السابقة (٨٢/٨١) ومقابل عجز مخطط قدره ١٥٠٠ مليون جنيهه ، أى أن العجز قد انخفض بنحو النصف ، حينما يقول لنا ذلك فإنه لا يمكن أن تصيبنا نوبة حماس وتصفيق بل نقول إننا نريد أن نعرف كيف تم هذا التخفيض ومن الذى تحمل عبئه . ففى عهد الخديو اسماعيل مثلاً وقف وزير ماليته يوماً يفاخر بأنه جمع من الإيرادات الحكومية فى عام واحد ما يبلغ ١٥ مليون جنيهه ، ولكن التاريخ لم يسجل هذا كحسنة من حسنات ذلك العهد ، إذ أن الفلاحين كانوا خلاله يضربون بالكرباج إذا عجزوا عن دفع متأخرات الضرائب حينما كانت الحكومة تبنى القصور على شاطئ النيل لاستقبال ملوك وملكات أوروبا . لا يمكن إذن الحكم

على مدى نجاح السياسة المالية للحكومة الإيفحص ما طراً على بنود الإيراد وبنود الانفاق ، لنعرف من الذى تحمل عبء زيادة الإيرادات ومن الذى أفاد من الانفاق . وهنا نجد أن تقرير وزارة التخطيط يحجم إحجاماً غريباً عن ذكر التفاصيل المفيدة ، و يلجأ الى الأساليب المعروفة فى إخفاء ما يشوقنا حقاً معرفته .

فالأرقام التى يذكرها التقرير عن الإيرادات أرقام مجملة لا يمكن بأية حال أن نعرف منها توزيع عبء الضرائب على مختلف فئات الشعب . و ينال علينا التقرير مرة أخرى بالنسب الاجمالية التى تزيد على ٩٠ ٪ . فالضرائب المباشرة « بلغت نسبة التحصيل فيها نحو ٩٠,٥ ٪ من المستهدف » والضرائب على الدخل والأرباح بلغت « نسبة ٩١,٧ ٪ من المستهدف » . . وهكذا . ولكننا نعرف جميعاً أن ما يحدث للضرائب المباشرة فى مجملها وما يحدث للضرائب على « الدخل والأرباح » فى مجملها لا يفيد شيئاً فيما نريد معرفته . فالضرائب المباشرة تمس الكبير والصغير ، الغنى والفقير ، والضرائب على الدخل والأرباح لا تشمل فقط أرباح التجار والسماسرة والمضاربين بل تشمل أيضاً وفى الأساس ما تحصله الحكومة من قطاع البترول وقناة السويس ، وتسمية هذا الإيرادات الأخيرة « بالضرائب » هى من قبيل التجاوز ، لأنها ليست إلا مبالغ تأخذها الحكومة من نفسها ، فلا زيادة هذه البنود بدليل على كفاءة باهرة فى تحصيل الضرائب ولا هى تعنى التقدم قيد أنملة نحو مزيد من مكافحة التهرب الضريبى أو فى تخفيض الفوارق بين الدخل .

وقل مثل ذلك على ما احتواه التقرير عن الضرائب غير المباشرة .
فنسبة الإنجاز التي يذكرها التقرير هنا (٨٣,٢ %) لا تدلنا على شيء
فيما يتعلق بهيكل الضرائب غير المباشرة ، أى إلى أى حد زادت حصيلة
الضرائب غير المباشرة على الكماليات وعلى السلع الترفية بالمقارنة برسوم
التمغة مثلاً أو رسوم الانتاج على الضروريات .

نحن إذن ، إذا حاولنا تقييم الأداء فيما يتعلق بإيرادات الموازنة
العامة ، نواجه ظلاماً دامساً ، لولا بعض التصريحات الصريحة التي يدلى
بها من حين لآخر وزير المالية . وهو وزير لانشك في إخلاصه أونزاهته ،
ولكنه يروغنا من حين لآخر بقلة حيلته ، لا بسبب نقص في كفاءته
أونشاطه ، ولكن بسبب الإطار العام للسياسة الاقتصادية الذي قبل أن
يعمل في ظله .

ففى حديث له لمجلة روزاليوسف لم يمض عليه أكثر من شهرين ،
أى بعد انقضاء السنة الأولى للخطة (٨٣/٩/١٩) يقول وزير المالية
إنه :

« بالرغم من أننا فى عام ٨٣ مازلنا نفحص ملفات ١٩٧٨ »
ويقول فى نفس الحديث إن « ٩٩ % من الفواتير المقدمة للجمارك
غير صحيحة » . وفى حديث له منشور بجريدة الأهرام فى ٨٣/٩/٩ يقول
بلهجة مذهلة من فرط حسن نيتها :

« إننا عندما خفضنا سعر الضريبة عام ٨١ ووجهنا الدعوة إلى
المصالحة الضريبية مع الممولين توقعنا أن يبادر الممولون بسداد حق الوطن

فى الضرائب ، وأن تقل نسبة التهرب من الضريبة ، لكن أحداً لم يبادر بالتقدم لنا عن أرباحه الحقيقية ، كما أن التهرب لم يتوقف » . و يضيف أنه :

« منذ عام ٨٢ وحتى منتصف ٨٣ (أى طوال السنة الأولى للخطة) لم يتقدم لنا أى شخص (للتصالح مع مصلحة الضرائب) »
ثم يذهب وزير المالية إلى حد القول :

« إن سعر الضريبة (على الأرباح الصناعية) كان أساساً ٤٠ ٪ ، وقيل إن ٤٠ ٪ لوخفضت إلى ٣٢ ٪ ستأتى بحصيلة أكبر ولكن هذا لم يتحقق . إن حصيلة الضريبة فى ظل الرأسمالية المطلقة كان أكبر منه الآن . فلو أخذنا الفترة بين ٤٠ — ١٩٤٥ كان هناك ضريبة أرباح استثنائية وكانت الضريبة تصل إلى حوالى ٧٥ ٪ والآن لا يوجد عندنا سعر الـ ٧٥ ٪ ولكن ٤٠ ٪ أى نصف السعر القديم منذ ٤٠ عاماً . وكانت الضريبة العامة على الإيراد فى ظل الرأسمالية سنة ٤٩ تتراوح بين ٧٥ و ٨٠ ٪ لكنها الآن لا تتجاوز ٦٥ ٪ على ٢٠٠ ألف جنيه » .

إن الوز ير يشكو لنا سوء معاملة الممولين للحكومة ، وهو كلام متعاطف معه تماماً لولا أنه صادر من وزير المالية ، المخول سلطة تنفيذ القانون ، والمسئول أمامنا عن تنفيذه . وهو بدلا من استخدام سلطاته فى إجبار المتهربين من الدفع على طاعة القوانين ، يحاول إغراءهم بدفع الضريبة عن طريق تخفيض سعرها ثم يعبر عن أسفه من أن هذا أيضا لم ينفع ! وهو حينما يصف فترة ٤٠ — ١٩٤٥ بالرأسمالية المطلقة لا يقول ذلك لانتقادها بل للتدليل على أن العصر الزاهر الذى نعيشه الآن قد

تفوق حتى على عصر الرأسمالية المطلقة في درجة تساهله مع الممولين الكبار! فبأى اسم ياترى ، غير «الرأسمالية المطلقة» يجب وزير المالية أن يسمى عصرنا الراهن ؟

٦ - الصحة والتعليم والصرف الصحى :

هذا عن الإيرادات . فإذا انتقلنا إلى جانب النفقات نجد أن التقرير لا يحتوى على جملة واحدة أورقم واحد يدل على أن الحكومة قد عملت على ترشيد انفاقها ، فقللت من الانفاق على بنود غير ضرورية أو بنود تتميز بالاسراف أو التبديد . أما بنود الانفاق الضرورى فإن الأرقام الواردة عن كثير منها لا تدعو قطعاً إلى الزهو .

ففى قطاع الصحة مثلاً لم تتجاوز نسبة الانفاق العام إلى المستهدف ٥٦,٦ ٪ ، وكانت الزيادة فى عدد الأسره فى المستشفيات والوحدات الصحية أقل من واحد فى المائة ، وفى عدد الوحدات الصحية الريفية ١,٢ ٪ . وفى قطاع الصرف الصحى يعترف التقرير بأن مستوى الأداء لم يتجاوز ٥٠ ٪ (ص ١٤٧) ثم يحاول تبرير ذلك بعذر هو من قبيل العذر الأقبح من الذنب إذ يقول إن ذلك كان : « نتيجة لبعض الصعوبات التى تقابل الأجهزة القائمة على تنفيذ تلك المشروعات والمتعلقة بتصاريح العمل أو نزاع الملكية أو نقص العمالة المدربة وصعوبة الحصول على المواد اللازمة فى المواعيد المناسبة وطبقاً للبرامج الموضوعه » . وهو اعتذار لا يختلف كثيراً عن اعتذار من يقول « إنه لم ينفذ الخطة لأنه لم يستطع تنفيذها » !

وفى قطاع التعليم لا يذكّر لنا التقرير بالطبع ما حدث لنسبة الأمية ،
لصعوبة الحصول على الأرقام سنة بسنة ، ولكنه لا يذكّر لنا أيضا
ما حدث لنسبة الاستيعاب وهو أمر كان من السهل حسابه .

٧ - قطاع الاسكان :

أما عن قطاع الإسكان فإن القارئ يصاب بحيرة شديدة إذا حاول
تقييم إنجاز الحكومة بشأنه . فالتقرير يزعم أن أهداف الخطة فى قطاع
الإسكان قد تحققت وزيادة ، إذ بينا كان المستهدف ١٣٠ ألف وحدة
سكنية كان المتحقق ١٦٢ ألف وحدة نصفها من المستوى الاقتصادى .
ولكن قارئ التقرير يحار أولا فيما إذا كان هذا الذى تحقق فى ٨٢/٨٣
يفوق ما تحقق فى العام السابق عليه ٨١/٨٢ . فالتقرير يصف ما تحقق
فى ٨٢/٨٣ بلفظ « استكمال » ١٦٢ ألف وحدة سكنية ، وبينما يصف
إنجاز العام السابق عليه بلفظ مختلف وهو « المتحقق » ، ولا ندرى
بالضبط ما إذا كان جزءا مما « استكمل » فى ٨٢/٨٣ قد سبق حسابه
من بين ما « تحقق » فى العام السابق لذلك . خاصة أن التقرير يقول :
« إن نشاط إنشاء هذه الوحدات السكنية مستمر ومتداخل ، وما يتم
إنجازه من وحدات فمعظمه بدأ بناؤه قبل عام تسليمه ، كما أن هناك
وحدات يبدأ بناؤها خلال العام ويتم تسليمها خلال الأعوام
التالية » (ص ٣٧ - ٣٨)

على أنه بصرف النظر عن الفرق بين الانشاء والاستكمال ، فإن
التقرير لا يحتوى على ذكر لعدد الوحدات السكنية التى أقامها القطاع

العام وحده ، بالمبلغ الضئيل الذى أنفقه (٥,٨ مليون جنيه) إذ لو فعل ذلك لأتاح لنا التحقق مما إذا كانت الوحدات المقامة هى فعلا من المستوى الاقتصادى أو من غيره . إنه يذكر لنا فقط الرقم الإجمالى لما أنشأه القطاعان العام والخاص معا ، ومنه نتبين ان عدد الوحدات « المنفذة » من المستوى الاقتصادى قد انخفض بمقدار ١٦,٨ ألف مسكن بالمقارنة بالسنة السابقة على الخطة . فإذا كان من حقنا أن نعتبر المعيار الأساسى فى النجاح أو الفشل فى قطاع الإسكان هو ما يتم فى مجال الإسكان الاقتصادى وحده ، وليس فى الإسكان بوجه عام ، بالنظر إلى أننا لم نسمع عن أحد يشكو من ندرة الشقق الفاخرة ، إذا كان من حقنا ذلك فإن من حقنا إذن القول بأن السنة الأولى للخطة قد حققت فشلا ذريعا فى مجال الإسكان .

وبالفعل يأسف التقرير لذلك قائلا ، إن هذا « اتجاه يتعارض مع المحتوى الاجتماعى للتنمية » ثم يضيف فى مجال التبرير « وإن خفف منه الطفرة فى عدد المساكن المنفذة من المستوى المتوسط » .

ونحن لا نقبل هذا التعبير عن الأسف ، لأن المسئول عما حدث هو المخطط نفسه الذى ترك ٩٤ ٪ من إجمالى استثمارات الإسكان للقطاع الخاص ، فلا يجوز له الآن أن يأسف على ما اختاره بإرادته ، ونقول له إن الذى يتعارض مع المحتوى الاجتماعى للتنمية هو الفلسفة الاقتصادية التى تقوم عليها الخطة ابتداء ، وأن ما حدث للإسكان وإن لم يكن متمشيا مع « المحتوى الاجتماعى للتنمية » فإنه يتمشى تماما مع المحتوى الاجتماعى للخطة .

أما القول بأن الفشل في قطاع الاسكان الاقتصادي قد خففت منه «الطفرة في عدد المساكن المنفذه من المستوى المتوسط» فإنه قول لا يصح إلا على الورق فقط ولكنه لا ينفع بشيء الباحث عن سكن الذي يجد إيجار المسكن الشعبي نفسه فوق طاقته ، و يستبعد من دائرة اهتمامه أصلا ما يسمى في الجداول «بالمستوى المتوسط» .

ثم فلنفرض جدلا أن المساكن المتوسطة يمكن أن تقوم ، مع شيء من الخيال ، مقام المساكن الاقتصادية . إن مجموع مانفذ من النوعين ، متوسط واقتصادي ، خلال العام ، بلغ طبقا للتقرير ٨,١٣٥ ألف وحدة وهو أقل من مجموع المنفذ من النوعين في العام السابق على الخطة (٦,١٣٦ ألف وحدة) . فإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا إذن وضعت خطة للاسكان على الاطلاق ؟ ولماذا لم تترك الأمور تسير كما كانت تسير قبلها ؟ وما هو الأمل الذي يمكن أن نتطلع إليه في حل مشكلة الإسكان حينما تضع الخطة هدفا للاسكان قدره ١٦٢ ألف مسكن (من كافة الأنواع) في بلد يبلغ عدد عقود الزواج الجديدة فيه كل عام نحو ثلاثة أمثال هذا القدر ؟

٨ - تخفيض الدعم :

إن النجاح الباهر الحقيقي الذي حققته الحكومة في مجال الانفاق هو بلاشك نجاحها في تخفيض الدعم المقدم للسلع الضرورية . والفقرة الواردة في التقرير عن هذا الموضوع هي فقرة طريفة حقا . فهنا لم يعد من المناسب بالطبع أن يقارن التقرير بين مبلغ الدعم المنفق خلال العام الأول من الخطة بما أنفق في العام الذي سبقه .

إذ أن هذه المقارنة سوف تكشف بالطبع انخفاض حجم الدعم بنحو ٤٠٠ مليون جنيه وإنما تصبح المقارنة الملائمة هي بين مبلغ الدعم المدفوع بالفعل وبين المبلغ « المستهدف » ، دون إشارة إلى أن المستهدف كان تخفيض الدعم ! وهكذا يذكر التقرير إنه :

« قد نفذت اعتمادات الدعم المستهدفه بموازنة هذا العام بالكامل ، إذ بلغت نسبة التنفيذ ١٠٠,٦ % »

وأضاف التقرير الجملة المألوفة :

« وذلك بغرض ضمان تثبيت أسعار السلع الضرورية تخفيفا عن كاهل ذوى الدخل المحدود » . وترجمة هذا الكلام بصريح العبارة هي : « أن الحكومة نفذت بالكامل مخططها الخاص بتخفيض الدعم الذى كان فى الماضى يخفف عن كاهل ذوى الدخل المحدود ، فزاد العبء عليهم طبقا للخطة » !

٩- معدل التضخم ووسائل الدفع :

تكرر فى التصريحات الرسمية للمسؤولين عن السياسة الاقتصادية فى أعقاب انتهاء السنة الأولى للخطة ، الإشادة بإنجازين ، لوصحا لكانا مبعث سرور حقيقى لكل المهتمين بصحة الاقتصاد المصرى وسلامته . الأول يتعلق بمعدل التضخم والثانى بعجز ميزان المدفوعات .

و يتلخص هذان الانجازات فى :

١- تخفيض كبير فى معدل نمو وسائل الدفع من ٤٤,٣ % فى ٨١/٨٢ إلى ٢٦,٢ % فى ٨٢/٨٣ ، الأمر الذى يبشر ، طبقا للتصريحات الرسمية ، بانخفاض كبير فى معدل التضخم .

٢- تخفيض كبير في عجز ميزان المعاملات الجارية من ٢٠٦٥ مليون جنيه في ٨٢/٨١ إلى ١٣١٠ مليون في ٨٣/٨٢ ، الأمر الذي يبشر ، طبقا لهذه التصريحات أيضا ، ببداية التخلص من العجز المستديم في ميزان المدفوعات .

وسوف نحاول الآن البحث في حقيقة هذين الانجازين .
لاجدال في أن هناك علاقة وثيقة بين كمية وسائل الدفع ومعدل التضخم ، وفي أن تخفيض معدل نمو وسائل الدفع مع افتراض ثبات معدل النمو في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات وثبات سرعة تداول النقود وثبات توزيع وسائل الدفع بين مكوناتها المختلفة ، لابد أن ينعكس في تخفيض معدل التضخم . العلاقة القائمة إذن بين وسائل الدفع ومعدل التضخم ليست علاقة مباشرة وبسيطة بحيث نستنتج دائما من انخفاض معدل نمو وسائل الدفع انخفاضا في معدل التضخم ، بل لابد أن نبحث أيضا في مكونات وسائل الدفع وما قد يكون قد طرأ عليها من تغير . ذلك أن وسائل الدفع لها عدة صور منها ما هو شديد الصلة بارتفاع الأسعار ومنها ما ليس كذلك . فوسائل الدفع تشمل النقد المتداول (من بنكنوت ومسكوكات) والودائع الجارية (أي الحسابات الجارية بالبنوك) والودائع غير الجارية (أي الحسابات لأجل لدى البنوك أو صناديق التوفير) . والنوع الأول هو أكثر وسائل الدفع صلة بالأسعار خاصة في بلد كمصر لم تنتشر فيها عادة استعمال الحسابات الجارية في البيع والشراء بدرجة انتشارها في البلاد الصناعية . أما الودائع غير الجارية فهي أقل وسائل الدفع صلة بالتضخم ، ولهذا تسمى « بشبه النقود » ، تميزا لها عن النوعين الأولين المكونين « للنقد » .

فإذا كان الأمر كذلك فإن من المهم أن نعرف ما إذا كان النجاح في تخفيض وسائل الدفع ينصب في الأساس على النقود أو شبه النقود . وبمطالعة التقرير المبدئي لوزارة التخطيط عن إنجازات السنة الأولى من سنوات الخطة والصادر في أغسطس الماضي نجد أن الأرقام الواردة به لا تدعو للزهو على الإطلاق . فالنقد المتداول زاد خلال السنة بنسبة قريبة جدا من نسبة الزيادة في السنة السابقة عليها (٢٧,٣ ٪ خلال ٨٢/٨٣ بالمقارنة بنسبة ٢٨,١ ٪ في ٨١/٨٢) والودائع الجارية زادت بنسبة أكبر بكثير منها في العام السابق (٢٩,٧ ٪ بالمقارنة بـ ١٩,٩ ٪ في ٨١/٨٢) الأمر الذي يجعل انخفاض وسائل الدفع راجعا فقط إلى انخفاض الودائع غير الجارية . هذه الودائع الأخيرة إما بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية . أما الأولى فقد زادت خلال العام بنسبة ٢٢,٤ ٪ وأما الثانية فقد انخفضت انخفاضا شديدا (بنسبة ٦٢ ٪) . إذن فإن كل الحديث عن انخفاض معدل النمو في وسائل الدفع ، يظهر في نهاية الأمر على أنه يشير إلى انخفاض شديد في الودائع لأجل بالعملات الأجنبية ، وهو أمر يعود في الأساس إلى انخفاض أسعار الفائدة على العملات الأجنبية ، بعد ارتفاعها ارتفاعا شديدا خلال ٨١/٨٢ ، وهو أمر يعود بدوره إلى تقلبات أسعار الفائدة في الاسواق العالمية وليس إلى إجراءات اتخذتها الحكومة المصرية . وهو أيضا ، وعلى كل حال ، تغير محدود الأثر جدا في تخفيض معدل التضخم في مصر .

١٠ - ميزان المدفوعات :

تشير أرقام التقرير المبدئي لوزارة التخطيط إلى حدوث تحسن

ملموس في ميزان المدفوعات ، إذ انخفض العجز في ميزان العمليات الجارية لسنة ٨٢/٨٣ بنحو ٧٥٥ مليون جنيه عما كان في العام السابق عليه ، فلم يزد العجز على ١٣١٠ مليون جنيه بينما كان المستهدف بالخطة عجزا قدره ١٥٨٠ مليون .

هذا الانخفاض في العجز كان جديرا بأن يكون مبعث ابتهاج حقيقي لو كان قد حدث نتيجة لزيادة الصادرات غير التقليدية أولتخفيض الواردات غير الضرورية ، أولتخفيض الانفاق الحكومي بالعملات الأجنبية على ما لا ينفع كثيرا ، أولتخفيض حدث في عبء خدمة ديوننا الخارجية . ولكننا لا نبتهج له كثيرا إذا كان نتيجة لزيادة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج أوفى فوائد قناة السويس . ونحن حينما نقول ذلك إنما نردد ما أجمع عليه الاقتصاديون المصريون . فقد بحث الأصوات من تريد أن مصر تعتمد منذ منتصف السبعينات على مصادر للعملات الأجنبية غير مأمونة أو مضمونة الاستمرار ، وأهمها تلك التحويلات وفوائد قناة السويس فضلا عن السياحة والبتروول . بل إننا لانقول بهذا شيئا يختلف عما جاءت الخطة الخمسية نفسها منذ عام لتقول به عندما حددت أهدافها الخاصة بميزان المدفوعات . فوثيقة الخطة تقول :

« إن التخلص (من العجز) مع بقاء الهيكل الحالي للتصدير لا يفرض العلاج الحاسم للمشكلة ، إذ يظل الاقتصاد حساسا للغاية في مواجهة الظروف الطارئة الخارجية والمحلية ، وذلك بسبب اعتماد التصدير على البترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين في الخارج . وفي هذا الصدد تكفي الإشارة الى ما شهدته السنة الماضية

(١٩٨٢/٨١) من خلل بين التقديرات والواقع نجم عن تأثير البترول بالانخفاض العالمى للأسعار وقناة السويس بحركة البترول ، وأيضا تقلبات العملات الخارجية والسياحة وتحويلات المصريين بظروف طارئة محلية فى الغالب » (ص ٣٧ — ٣٨ من المجلد الأول)

من الواجب إذن أن نسأل كيف تحقق هذا الانخفاض فى عجز العمليات الجارية . فإذا بنا نجد أن الصادرات الزراعية والصناعية لم تزد حصيلتها خلال السنة الأولى من سنوات الخطة الإجماعية خمسة ملايين جنيه (من ٧٥٠ الى ٧٥٥ مليون جنيه) أى بنسبة لا تتعدى الواحد بالمائة (ص ٨٠ من التقرير المبدئى وص ١٦٠ من المجلد الأول للخطة) الأمر الذى يجب وصفه بالركود لا بالزيادة .

ترتب على ذلك أن العجز الذى تحقق فى الميزان التجارى بلغ ٣٧٤٥ مليون جنيه فى ٨٢/٨٣ ، وهوىز يد على عجز العام السابق على الخطة بمقدار ٦٥ مليون جنيه وعلى العجز المستهدف بمقدار ٢٤٥ مليون .

إن التحسن فى ميزان العمليات الجارية لم يأت إذن من تحسن فى الميزان التجارى ، الذى تدهور وضعه خلال العام .

لم يأت التحسن أيضا من ضغط النفقات الحكومية بالعملات الأجنبية ، فأرقام التقرير تشير إلى أن بند « مصروفات الحكومة » ، كان من المستهدف تشبيته عند ١٧٠ مليون جنيه فيما بين ٨١/٨٢ و٨٢/٨٣ فزاد إلى ١٨١ مليون .

كما أن أمامنا بندا كبيرا في ميزان العمليات الجارية اسمه « مدفوعات أخرى » تمثل قيمته ثلاثة أمثال « مصروفات الحكومة » ، كان المستهدف له ٥٥٠ مليون جنيه فأصبح ٨٦٧ مليون ، أى بزيادة قدرها ٥٨ % عن المستهدف .

أمامنا أيضا أرقام تدل على أن انفاقنا على السياحة في الخارج ارتفع من ٢٠٠ مليون جنيه في ٨١/٨٢ إلى ٢٤٩ مليون ، أى بزيادة قدرها ٢٥ % . بينما كانت مدفوعاتنا على السياحة تسير نحو الانخفاض في السنوات الثلاث السابقة على ذلك (إذ انخفضت من ١٨٧ مليون جنيه في ٧٨/٧٩ إلى ١٨١ في ٧٩/٨٠ ثم إلى ١٦٨ في ٨٠/٨١) (ص ٣١ من المجلد الأول للخطة) .

وأهم من ذلك أن مادفعناه في صورة فوائد على قروض وأرباح ودخول أخرى محولة إلى الخارج زاد من ٦٢٠ مليون جنيه سنة ٨١/٨٢ (منها ٥٧٥ مليون فوائد على قروض) إلى ٧٩٤ مليون أى بنسبة ٢٨ % ، وبزيادة عن المستهدف بالخطة بنسبة ١٠ % .

لم يبق أمامنا إذن لتفسير انخفاض العجز في ميزان العمليات الجارية إلا بندان : إيرادات قناة السويس (التى زادت من ٦٢٠ مليون جنيه إلى ٦٦٩ مليون ، أى بنسبة ٨ %) ، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج (التى زاد مجموعها (نقدية وعينية) من ١٤٤٦ مليون جنيه إلى ٢١٥٢ مليون أى بنسبة ٤٨ %)

وهكذا يتضح أن مجموع الزيادة في هذين البندين ($49 + 706 = 755$ مليون جنيه) يساوى بالضبط قيمة الانخفاض في عجز ميزان المدفوعات الجارية ($755 = 1310 - 2065$) وتكون الزيادة أو النقص في البنود الأخرى قد ألغى بعضه بعضا .

يمكن القول إذن أن التحسن في ميزان العمليات الجارية في العام الماضي يكاد يكون راجعا إلى سبب واحد فقط هو الزيادة في تحويلات العاملين في الخارج . وهو أمر يصعب أن نصوره على أنه يمثل أى تحسن في هيكل ميزان المدفوعات المصري . فهذا وأمثاله هو بالضبط ما زعمت الخطة أنها جاءت لتصحيحه . وقد سبق للمخطط المصري ، وهو يحرر وثيقة الخطة ، أن عبر عن شكواه من الإفراط في الاعتماد على تحويلات المصريين بالخارج إذ وصفها بأنها :

« لم تكن ناتجة عن انتاج محلى ، ومن ثم كان لابد أن تأتى في جزء كبير منها ب وارداتها معها ، خاصة وقد حملت في طياتها أحجاما وأنماطا استهلاكية لم تنهأ لها الطاقات الانتاجية المحلية ، ولم تكن بالمرونة التى تمكنا من ذلك بالسرعة الواجبة » (ص ١٥ من المجلد الأول للخطة) .

بل إن من الصعب أيضا أن نصور هذه الزيادة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج على أنها نتيجة نجاح في السياسة الاقتصادية . إن تقرير وزارة التخطيط المشار إليه يزعم ذلك ، إذ يقول إن هذه الزيادة :

« ترجع أساسا إلى سماح الدولة لفروع البنوك المصرية في الدول

العربية بتجميع مدخرات المصريين العاملين بها بحوافز سعرية أدت إلى طفرة كبيرة في تحويلاتهم النقدية والعينية» (ص ٧٤)

ولكن من غير الواضح لنا لماذا تؤدي الحوافز السعرية إلى زيادة التحويلات العينية، وهي التي تشكل الجزء الأكبر من التحويلات، وتمثل الزيادة فيها ٦٠٪ من الزيادة في إجمالي التحويلات. بل الأرجح أن تؤدي هذه الحوافز إلى زيادة التحويلات النقدية على حساب التحويلات العينية، وهو ما لم يحدث، إذ زاد الاثنان بنفس النسبة تقريبا (٤٩,٣٪، ٤٨,٥٪ على التوالي).

وإنما يتضح السبب الأساسي في رأينا، في زيادة التحويلات، بالرجوع إلى ما كان عليه حجم التحويلات في سنة ١٩٨١/٨٠ حيث كانت التحويلات النقدية ٨١٨ مليون جنيه والعينية ١٠٧٠ مليون، ومجموعها ١٨٨٨ مليون. الذي حدث إذن هو أن التحويلات في ١٩٨٣/٨٢ وإن كانت قد زادت بشدة عن السنة السابقة عليها مباشرة (بنسبة ٤٨٪)، فإنها لم تزد عما كانت عليه في ٨١/٨٠ إلا بنسبة ١٤٪. فميزان المدفوعات الجارية إذن لا يظهر تحسنا إلا بالمقارنة بسنة شاذة (٨٢/٨١) انخفضت فيها التحويلات بشدة (بنسبة ٢٥٪)، ربما بسبب ما ساد من شعور بعدم الاطمئنان على مسار السياسة الاقتصادية المصرية في الشهور التالية لمقتل الرئيس السابق. ثم عادت التحويلات إلى مجراها الطبيعي في ١٩٨٣/٨٢.

خلاصة الأمر إذن أن التحسن في ميزان العمليات الجارية في السنة الأخيرة يكاد يكون مرده سبب وحيد هو الزيادة في تحويلات المصريين

بالخارج ، ولكن هذه الزيادة ، في الجزء الأكبر منها ، ليست إلا ارتفاعا من مستوى منخفض للغاية وغير طبيعي حدث في السنة السابقة مباشرة عليها . وليست هذه هي المرة الأولى خلال السنوات الأخيرة التي يحقق فيها ميزان العمليات الجارية تحسنا مؤقتا لأسباب لا علاقة لها برشد السياسة الاقتصادية . ففي عام ٧٩ / ٨٠ انخفض عجز ميزان العمليات الجارية بمقدار النصف تقريبا ، ثم عاد العجز إلى الارتفاع مرة أخرى في ٨٠ / ٨١ بنسبة ٦٥ ٪ .

فإذا صح ذلك فإنه ليس هناك أدنى سبب للزهو « بنجاح » السياسة الاقتصادية في تحسين حال ميزان المدفوعات ، ولا للاطمئنان إلى أن الانخفاض في العجز سوف يتوالى في السنوات القادمة ، إذ ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن قفزة مماثلة سوف تحدث في السنة القادمة في تحويلات العاملين بالخارج . فإذا ظلت أسعار البترول على حالها ، واستمر أداء الصادرات الصناعية والزراعية على حاله فلا بد أن نتوقع ارتفاع العجز في العام المقبل .

2

قرش جنسیه

۶۰۰۰

-16

73584-7-